جامعة آل البيت
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

رسالة ماجستير بعنوان

ردود مكي بن أبي طالب اللغوية في كتابه مشكل إعراب القرآن

Linguistic Responses of Makki Bin Abi Talib in his book ; Mushkil I'rab al-Qur'an

إعداد الطالب
عبد العزيز ياسين حسين

الرقم الجامعي
١٣٢٠٣٠١٠١١

إشراف
الأستاذ الدكتور زيد القرالّه

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية

الفصل الدراسي الأول
٢٠١٤ / ٢٠١٥

تفويض

أنا **عبد العزيز ياسين حسين،** أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات ،أو المؤسسات ،أو الهيئات ،أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

الإقرار

أنا الطالب: عبد العزيز ياسين حسين **الرقم الجامعي: ١٣٢٠٣٠١٠١١**

التخصص: اللغة العربية **كلية : الآداب**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها سارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير، والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان:

ردود مكي بن أبي طالب اللغوية في كتابه مشكل إعراب القرآن

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل، أو أطاريح ، أو كتب، أوأبحاث ،أو أي منشورات علمية تم نشرها، أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم ،أو الاعتراض ،أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ: / / ٢٠١٥م

ردود مكي بن أبي طالب اللغوية في

كتابه مشكل إعراب القرآن

Linguistic Responses of Makki Bin Abi Talib in his book ; Mushkil I'rab al-Qur'an

إعداد الطالب

عبد العزيز ياسين حسين

١٣٢٠٣٠١٠١١

إشراف

الأستاذ الدكتور زيد القرالّه

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
أ.د. زيد خليل القرالله	(مشرفا ورئيسا)	
أ.د. علي حسين البواب	(عضوا)	
أ.د. حسن خميس الملخ	(عضوا)	
أ.د. سيف الدين طه الفقراء	(عضوا/ خارجيا)	

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها
نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ١١/١٠/ ٢٠١٥م .

الإهــداء

إلى روح والديَّ الكريمين.

إلى من سلكوا معي دروب البحث وقاسموني هموم الحياة ، زوجتي الغالية وأولادي.

إلى من كانت سعادتي سعادتهم ... ونجاحي نجاحهم.... إخواني وأخواتي.

إلى المخلصين في حمل رسالة العلم والتعليم في كل زمان ومكان.

الباحث

عبد العزيز ياسين حسين

الشكر والتقدير

الحمد لله والشكر له كثيراً، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد...

فمن هنا أتقدَّم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الأستاذ الدكتور زيد القرالّه فقد كان مثالاً للبذل، والعطاء، والدقةِ في العمل لما قدمه لي من توجيهات ودعم مستمر منذ كان هذا العمل فكرة إلى أن وصل إلى هذه الصورة وأعطاني الكثير من الوقت والجهد فجزاه الله عني خير الجزاء.

والشكر موصولٌ لأعضاء لجنة المناقشة الفضلاء لتكرُّمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

ومن العرفان بالفضل والجميل أن أُسجِّل هنا شكري وتقديري للأستاذين العالِمَين الفاضلين: الأستاذ الدكتور هادي نهر والأستاذ الدكتور خالد المشهداني لما قدّماه لي من عون وتوجيه، كما أشكر العاملين في جامعة آل البيت لتعاونهم الكبير.

وشكري وتقديري لكلّ من أسهم معي لإنجاز هذا العمل ليخرج بهذه الصورة، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وما توفيقي إلا بالله ،عليه توكلت وإليه أنيب،

والله ولي التوفيق

الباحث

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
التفويض	ب
قرار الالتزام	ج
لجنة المناقشة	د
الإهداء	هـ
الشكر والتقدير	و
قائمة المحتويات	ز
الملخص باللغة العربية	ح
المقدمة	١
التمهيد	٣
الفصل الأول: الردود الصوتية والصرفية	
المبحث الأول: الردود الصوتية	١٧
المبحث الثاني: الردود الصرفية	٢٦
الفصل الثاني: الردود النحوية	
المبحث الأول: الردود النحوية في الأسماء	٣٨
المبحث الثاني: الردود النحوية في الأفعال	٧٦
المبحث الثالث: الردود النحوية في الحروف والأدوات	٨٩
الفصل الثالث: الآراء التوفيقية	
المبحث الأول:الآراء التوفيقية في المرفوعات	١٠٥
المبحث الثاني: الآراء التوفيقية في المنصوبات	١١٣
الخاتمة	١٢٤
قائمة المصادر والمراجع	١٢٦
ملخص الدراسة بالإنجليزية	١٤٠

المُلخَّص

ردود مكي بن أبي طالب اللغوية في (كتابه مشكل إعراب القرآن)

إعداد الطالب

عبد العزيز ياسين حسين

إشراف

الأستاذ الدكتور: زيد القرالّه

تتبنّى هذه الدراسة الحديث عن ردود مكي اللغوية في كتابه مشكل إعراب القرآن مدعمة بكتب النحو، وإعراب القرآن، ومن أهمها: كتاب سيبويه (ت:١٨٠هـ)، ومعاني القرآن للفرّاء(ت:٢٠٧هـ)، ومعاني القرآن للأخفش(ت:٢١٥هـ)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت:٣١١هـ)، وإعراب القرآن للنحاس (ت:٣٣٨هـ)، والبيان في غريب إعراب القرآن، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباريّ (ت:٥٥٧هـ). وكتب القراءات القرآنية وحججها مثل كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد (ت:٣٢٤هـ)، وحجّة القراءات لأبي زرعة(ت:٤٠٣هـ)، والحجّة في القراءات لابن خالويه(ت:٣٧٠هـ)، والحجّة للقرّاء السبعة لأبي علي الفارسي(ت:٣٧٧هـ)، وغيرها من كتب القراءات.

وقد جاءت الدراسة في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة.

أمّا الفصل الأول فتحدّثَ عن الردود الصوتية، والصرفية التي جعلت من هذه الآيات مُشكِلاً عند التعامل معها، وهي تدور حول المماثلة الصوتية، والمخالفة الصوتية ،وماينـدرج تحتهما من مصطلحات صوتية، كالإعلال، والإبدال، والإدغام، بالإضافة إلى التخلّص من التقاء الساكنين، والوقف، والوصل .

وتحدّثَ الفصل الثاني عن الردود النحوية التي يمكن أن تُصنّف عليها الآيات القرآنية الواردة عند مكي من حيث مخالفتها للقاعدة النحوية، أو تعدد الأوجة الإعرابية في اللفظة الواحدة ، أو لتعدد القراءات القرآنية.

وأما الفصل الثالث فقد عالج الآراءَ التوفيقية، وهي الآراءُ التي أطلقها مكي من غير أن يعلل لها أو يذكر السبب، وجاء الفصل في مبحثين :- المبحث الأول :الآراء في المرفوعات ، والمبحث الثاني: الآراء في المنصوبات.

وأمّا الخاتمة فقد تضمّنت أهم النتائج التي توصّلتْ إليها الدراسة.

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه ومبلّغ رسالته، محمد بن عبد الله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعد:

فكم تمنيت أن أوفّقَ للكتابة في موضوع نحويّ قرآنيّ ... ومنذ فكرت بإكمال دراستي، رحتُ أنقّبُ في كتب النحو، وإعراب القرآن، وما كُتِبَ في هذا المجال من دراسات حديثة حتى وقع الاختيار على موضوع (ردود مكي بن أبي طالب اللغوية في كتابه مشكل إعراب القرآن) لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي المُتوفّى سنة ٤٣٧هـ. والكتاب يُعَدُّ موسوعة علمية ضخمة ضمت بين دُفتَّيها معظم علوم القرآن، واللغة، وقد لفت نظري احتواؤه آراء نحوية متباينة في إعراب بعض ما أشكلَ من آيات القرآن الكريم، كما استحضرَ المؤلف من خلاله مذاهب من سبقه من كبار علماء العربية الذين ألّفوا في إعرب القرآن ومعانيه. ففكرتُ في جمعها، ودراستها لتكون موضوعاً لدراستي، وطرحتُ الفكرة على الأستاذ المشرف فاستحسنها مما شجّعني على مواصلة الرحلة فعقدتُ العزم مُتكلا على الله سبحانه، وواضعاً أمامي منهجاً يركّزُ على دراسة ماورد في الكتاب من ردود لغويةٍ لأتابعَ مصادرها، وأجعلها بحثاً موّحدا يسهل على الدارس العودة إليه، والانتفاع منه .

لقد وجدتُ نفسي أمام موضوع وعر المسلك، صعب التتبع لكثرة مسائله، وتعدد الآراء في كلّ واحدة منها، وعدمُ توثيق آراء بعض النحاة وما حُكي عنهم.

ومع هذا وذاك حمدتُ الله وشكرتُهُ إذ حقّقَ لي أملي في دراسة موضوع قريب من نفسي فشرعت في جمع الردود اللغوية، وتوثيقها معتمداً أقدم المصادر رغبة في الدقة، والوقوف على الأصول فتشكلت مصادري من نوعين :أساسية : وهي كتب النحو، و إعراب القرآن ومنها: كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفرّاء، ومعاني القرآن للأخفش، وإعراب القرآن للنحاس، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، والبيان في غريب إعراب القرآن، والإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباريّ، ومصادر ثانوية: نحو: كتب تفسير القرآن الكريم، كتفسير الطبري ، والزمخشري، والرازي ،والقُرطبي، والطبرسي، وأبي حيّان، وغيرها من التفاسير.

وضمّت الدراسة تمهيداً، وثلاثة فصول، وخاتمة، تناولت في التمهيد التعريف بالردود اللغوية، والتعريف بالمؤلِّف، ومنهجه فتحدثّتُ عن المؤلف بشكلٍ موجزٍ؛ لكثرة من سبقني إلى الحديث عنه، وخصصتُ الفصل الأول للردود الصوتية والصرفية فبدأت الفصل بتوطئة بيّنت فيها أبرز مسائل الصوت والصرف التي عالجها مكي في ردوده .

وعقدت الفصل الثاني في الردود النحوية التي كان لها النصيب الأكبر عند مكي في كتابه مشكل إعراب القرآن، وقد برزت شخصية مكي النحوية من خلال ردوده.

وبيّنتُ في الفصل الثالث الآراء التي أطلقها مكي دون أن يُعلِّلَ لها، أو يذكرَ السبب وإن كانت بعض هذه الآراء قد علّلَ لها في كتبه الأخرى ككتابه الكشف، وكتابه الهداية إلى بلوغ النهاية ، وأطلقت على هذا الفصل اسم الآراء التوفيقية؛ لأنّها لم تُشْفَع بتعليل واضح ومحدد من مكي، بل قد يذكر الرأي ويتركه دون تعليل، وقد يقبل رأياً دون تعليل قبوله فبدأت الفصل بتوطئة وضّحتُ فيها المقصود بالآراء التوفيقية.

وختاماً كان لا بدّ لي أن أتقدم بالشكر والتقدير لأُستاذي الأستاذ الدكتور: زيد القرالّه للرعاية الكريمة التي شملني بها فلم يألُ جهداً ولم يدّخر وُسعاً في النصح والتوجيه فتابع البحث منذ اختياره حتى طبعه فجزاه الله عنّي خير الجزاء، كما أتقدّم بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور محمد محمود الدروبي نائب رئيس الجامعة، والأستاذ الدكتور حسن خميس الملخ عميد كلية الآداب لما قدّماه لي من عون وتوجيه، والشكر والتقدير لأساتذة قسم اللغة العربية في كلية الآداب .

التمهيد

أولاً: تعريف (ردّ) لغة:

"الردُّ: صَرْفُ الشيء ورَجعُه، والردُّ مصدر رَدَدْتُ الشيءَ، وردّهُ عن وجهه يردُّ ردّاً ومرَدّاً وترادادا: صَرَفَهُ، وردودُ الدّراهم ما رُدَّ وهو ما زيف فرُدَّ على ناقدِه بعد ما أُخِذَ مِنه"[١].

و(ردّاً ومردّاً) كلاهما من المصادر القياسية و(مردوداً) من المصادر الواردة على مفعول، وردَّ عليه الشيء إذا لم يقبلهُ، وكذلك خطّأهُ، والرَّدُّ بالفتح :الشيء الرَّدِيء وهو مجاز، والردُّ في اللسان: الحُبْسَةُ وعدمُ النُطْقِ. والرِدُّ بالكسر: عماد الشيء الذي يدفعه ويردُّه، قال:

يا ربُّ أَدْعوكَ إلهَاً فَرْداً فَكُنْ لَهُ مِنَ البَلايا رِدّا. أي: معقلاً يرُدُّ عنه البلاء

وردَّ إليه جواباً: رجع، وارتدَّ الشيء: طلب ردَّه عليه، قال كثير عزّة[٢]:

وما صُحبتي عبدَ العزيزِ وَمِدْحَتِي بِعارِيّةٍ يَرتَدُّها مَنْ يُعيرُها

وهذا مَردودُ القولِ ورَديدُه، وردَّدَ القولَ كرَّرَ، ولا خَيْرَ في قولٍ مَرْدُودٍ، ومُردَّد، ورادَّهُ القولَ: راجَعَهُ. وتَرادَّ الماءُ: ارتَدَّ عن مَجْراهُ لِحاجز[٣].

وقيل الردُّ: صرف الشيء بذاته، أو حالة من أحواله، يُقال: رَدَدْتُهُ فارْتَدَّ، قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ (الأنعام: ١٤٧)، فمن الردِّ بالذات قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ (الأنعام: ٢٨)،ومن الردّ إلى حالة كان عليها قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ (آل عمران: ١٤٩)،

وقيل في الخبر: البيّعان يترادَّانِ أي: يردُّ كلُّ واحدٍ منهُما ما أَخَذَ، وردّة الإبل: أن تَتَرَدَّدَ إلى الماء، واسْتَرَدَّ المتاعَ: استرْجَعَهُ[٤].

وعن عائشة- رضي الله عنها- قالت: قال رسول الله ﷺ: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه، فهو مردود[١].

---

[١] ابن منظور، محمد بن مكرم(ت:٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر- بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ،ج٣، ص١٧٢-١٧٣.

[٢] **ديوان كثير عزة** (ت:١٠٥هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت- لبنان،١٣٩١هـ-١٩٧٢م، ص٣١٦.

[٣] الزبيدي، محمد مرتضى (ت:١٢٠٥هـ) ، **تاج العروس**، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم وكريم سيد محمد محمود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، مادة (ردد).

[٤] الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت:٥٠٢هـ): **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان الداوودي، ، دار القلم، الدار الشامية، دمشق- بيروت ، ط١، ١٤١٢هـ، ص٣٤٨.

وقال الشاعر[٢]: لِيَكُنْ لَدَيْكَ لِسائِلٍ فَرَجٌ إنْ لَمْ يَكُنْ فَلْيَحْسُنُ الرَدُّ

ثانياً: تعريف (ردَّ) اصطلاحاً:

إذا أردنا أن نضع أيدينا على بدايات النظر في الردود اللغويّة، فلا بدَّ أن نقف عند أول كتاب في النحو العربي ألا وهو كتاب سيبويه (ت:١٨٠هـ)، فقد ردّ على أستاذه الخليل (ت:١٧٠هـ) في مواطن كثيرة من كتابه، فنراه مثلاً يقول: "وزعم الخليلُ- رحمه الله- أنّه يجوز أن يقول الرجلُ: هذا رجلٌ أخو زيدٍ، إذا أردت أن تُشبّهه بأخي زيد، وهذا قبيحُ لا يجوزُ إلا في موضع الاضطرار" [٣].

وردَّ على يونس[٤] فقال: "وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: إن لا صالح فطالح، على: إن لا أكن مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ وهذا قبيحُ ضعيف، لأنك تُضمر بعد إن لا فعلاً آخر فيه حذف غير الذي تضمر بعد إن لا في قولك: إن لا يكن صالحاً فطالحُ" [٥]. وكذلك دونت لنا كتبُ النحو كثيراً من المساجلات التي كانت تجري بين العلماء كتلك التي بين سيبويه والكسائي (ت:١٨٠هـ)، وبين المبرّد (ت:٢٨٥هـ) وثعلب (ت:٢٩١هـ)، وغيرهم[٦].

ثم تطور موضوع الردود من ردود فردية تتناقلها كتب اللغة والنحو إلى ظهور مؤلفات تناصر شخصاً ما أو تنتقده، فقد روي عن المبرِّد أنّه ألّف كتاباً سماه "نقد كتاب سيبويه" تناول فيه أكثر من مئة وثلاثين مسألة انتقد فيها إمام النحاة، مما أدى إلى قيام ابن ولاّد (ت:٣٣٢هـ)

---

[١] البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل(ت:٢٥٦هـ) ، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ ، كتاب الصلح، باب (إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود) ، رقم الحديث (٢٦٩٧)، ج٣، ص١٨٤.

[٢] اختُلف في نسبة هذا البيت وهو من قصيدة تدعى (اليتيمة) ، فقد ورد البيت لأبي الشيص الخزاعي ، انظر:**ديوان أبي الشيص الخزاعي وأخباره** (ت:١٩٦هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري ، المكتب الإسلامي- بيروت، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م،ص ١١٤، ونسب البيت لعلي بن جبلة ، انظر: **ديوان علي بن جبلة الملقب بالعكوك** (ت:٢١٣هـ)، تحقيق:حسين عطوان، دار المعارف- القاهرة، ط٣ ، بلا تأريخ نشر، ص١١٩، وانظر:الفراهيدي، الخليل بن أحمد(ت:١٧٠هـ)، **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة- بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ط٥، ص٢٦٧.

[٣] سيبويه، عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠هـ): **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣ ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م: ج١،ص٣٦١.

[٤] يونس بن حبيب البصري، أبو عبد الرحمن الضبي، أخذ عن أبي عمرو، وكان النحو أغلب عليه، وتوفى- رحمه الله- سنة اثنتين وثمانين ومئه. انظر: الزبيدي، محمد بن الحسن (ت: ٣٧٩هـ)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ، دار المعارف، مصر، ط٢، بلا تأريخ نشر، ص ٥١-٥٣.

[٥] سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص٧٦.

[٦] الأفغاني، سعيد، **في أصول النحو**، الناشر: جامعة دمشق، ط٣، ١٩٦٤م، ص١٨٠-١٨٩.

المصري[١] بتصنيف كتاب "الانتصار لسيبويه"، والاحتجاج له والردّ على المبرّد فيه ما عدا مسألتين، ويُقال إنَّ المبرّد اعتذر عن أكثر اعتراضاته، وقال إنّ ذلك من هفوات الشباب، ولم يترك في كتابه المقتضب إلاّ نحواً من ثلاثين مسألة[٢]. ومن المشهورين بالردِّ على اللغوين والنحاة ابن دَرَسْتَويه عبد الله بن جعفر (ت:٣٤٧هـ)، وله كتاب الرّد على المُفضل الضّبي في الرّد على الخليل في كتاب العين، وكتاب الرّد على ثعلب في اختلاف النحويين، وكتاب الرّد على ابن خالويه في الكل والبعض، وكتاب الرّد على الفرّاء في المعاني، وكتاب الرّد على أبي زيد البلخي في النحو، وغيرها من الكتب [٣]. وتشكل كتب الرد على اللغويين والنحاة ظاهرة لافتة في تأريخ العربية، لها جوانب متعددة، منها أنّها شكل من أشكال التحقق من صحة رواية، أوصياغة، أو قاعدة، أو تفسير أو معنى، وما شابه ذلك، وهي ظاهرة صحيّة تحافظ - في الغالب -على نقاء العلم من أخطاء الملاحظة، أو الاستقراء، أو التحليل، أو التفسير؛ لكي يبقى قوياً متماسكاً غير متناقض، مع أنّها في أحيان قليلة بناءٌ مبنيٌ على الهوى والميل في المذهب أو الفكر[٤].

وهكذا أخذت الردود اللغوية بالتوسع، حتى ظهرت عدة مذاهب ومدارس نحوية.

ومن خلال هذا العرض يمكننا أن نقول إنَّ الردَّ اللغوي: هو إسقاط رأيٍ وتفنيدهُ وإرجاعهُ على صاحبه وعدمُ قبوله وترجيحُ رأي آخر محله بأدلةٍ معتمدة.

وأما الاعتراض لغةً: "... واعترضَ الشيء: صار عارضاً كالخشبة المعترضة في النهر. يُقال: اعترض الشيء دون الشيء، أي حال دونه"[٥].

وقال ابن منظور: "وعرض الشيء: يعرضُ واعترضَ: انتصبَ ومنعَ وصارَ عارضاً كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوها تمنع السالكين، واعترض الفرسُ في رِسْنه وتعرّض: لم يستقمْ لقائده"[٦]. ويبدو أنّ المنع والاستقامة هما المعنيان اللغويان الأقربان إلى المعنى المعنى الاصطلاحي للاعتراض.

وعرّفه الجويني (ت :٤٧٨هـ): " بأنّه ممانعة الخصم بمساواته فيما يُورده"[٧].

---

[١] أبو العباس بن ولاّد: هو أحمد بن محمد بن الوليد بن محمد التميمي، وكان بصيراً بالنحو، أستاذاً فيه، ورحل إلى بغداد، ولقي أبا إسحاق الزجاج، وغيره، وأخذ عنهم، وتوفى سنة (٣٣٢هـ).انظر: الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص٢١٩.

[٢] المختار، محمد المختار ولد أباه، **تأريخ النحو العربي في المشرق والمغرب** ، دار الكتب العلمية – بيروت،١٤١٧هـ-١٩٩٦، ص١٣٤، والزبيدي ، **طبقات النحويين واللغويين**، ص ١٣٤.

[٣] الملخ، حسن خميس **التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء – التحليل– التفسير** ، ، دار الشروق– عمان، ط١، ٢٠٠٢م ، ص٩٤.

[٤] المرجع السابق، ص٩٤.

[٥] الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت: ٣٩٣هـ): **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق:أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين-بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧، ج٣، ص١٠٨٤.

[٦] ابن منظور، **لسان العرب**: مادة (عرض).

[٧] الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف (ت: ٤٧٨هـ)، **الكافية في الجدل**، تقديم وتحقيق وتعليق: فوقية حسين محمود، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ص ٦٧.

وقيل: "هو إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم"[١].

وأما الخلاف: فهو مصدر خالفَ، والخلافُ: المضادّة، وقد خالفهُ مخالفةً وخلافاً، وتخالف الأمران واختلفا، لم يتفقا. وتخالفا: تضادّا[٢].

والخلاف والاختلاف والمخالفة أن يأخذ كلُّ واحد طريقاً غير طريق الآخر في حاله،أو قوله، والخلاف أعمُّ من الضّد، لأنَّ كل ضدين مختلفان، وليس كلُّ مختلفين ضدّين، ولمّا كان الاختلاف بين النّاس في القول قد يقتضي التنازع استُعِيرَ ذلك للمنازعة والمجادلة[٣].

وعرّف الجرجاني الخلاف فقال: "الخلاف: منازعة تجري بين المُتعارضين لتحقيقِ حقٍّ ،أو لإبطال باطلٍ"[٤].

ثالثاً: التعريف بالإمام مكي بن أبي طالب[٥]:

١. اسمه ونسبه.

هو أبو محمد مكي بن أبي طالب حمّوش[٦] بن محمد بن مختار القيسي القيرواني القطربي النحوي اللغوي المقرئ، وحمّوش اسم أبي طالب والد مكي، وهو التحبب من اسم محمد عند المغاربة[٧]، ولد بمدينة القيروان سنة خمس وخمسين وثلاثمائة للهجرة، وقد نشأ مكي بمدينة القيروان مسقط رأسه، وكانت القيروان- وقتئذٍ- دار العلم بالمغرب، وإليها يُنسب أكابر العلماء، وكانت حجّة العُلماء ومقصد طلاب العلم، وكانت موطناً للزهّاد والصالحين.

٢.أبرز شيوخه[٨]:

---

(١) الجرجاني، علي بن محمد (ت: ٨١٦هـ)، **التعريفات**، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة- القاهرة، بلا تأريخ نشر، ص ١٨٤.

(٢) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة(خلف).

(٣) الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، ص ٢٩٤.

(٤) الجرجاني، **التعريفات**، ص ٨٩.

(٥) ابن بشكوال،أبو القاسم خلف بن عبد الملك (ت: ٥٧٨هـ)، **الصلة في تأريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم**، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٢ ١٣٧٤هـ -١٩٥٥م، ج٢، ص٤٨٨-٤٩٠، وياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، **معجم البلدان**، دار صادر- بيروت، ط٢، ١٩٩٥م، ج١٩،ص٦٧، وياقوت الحموي، **معجم الأدباء**، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م،ج٧ص١٢٤-١٢٦، والقفطي، أبو الحسن علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ، دار الفكر العربي- القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م، ج٣، ص٣١٣-٣١٩، وابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، **غاية النهاية في طبقات القراء**، عنى بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، بلا تأريخ نشر،ج٢،ص٣٠٩-٣١٠.

(٦) حموش: بفتح الحاء وتشديد الميم المضمومة وسكون الواو، وبعدها سين معجمة. انظر: ابن خلكان، أحمد بن محمد (ت: ٦٨١هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت، ط١، ١٩٩٤م،ج ٥، ص٢٧٧.

(٧) الزركلي، خير الدين (ت: ١٣٩٦هـ)، **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط٢٠٠٢،١٥ ،ج٧، ص٢٨٦.

(٨) ابن بشكوال، الصلة، ج ٢، ص٤٨٨-١٩٠، والقفطي، **إنباه الرواة**،ج ٣، ص١٨٦، وابن الجزري، **غاية النهاية**، ج١، ص٤٧٠، والذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت: ٧٤٨هـ)، **معرفة القراء الكبار**، دار الكتب العلمية – بيروت، بلا تأريخ نشر، ص٣٩٥، و الصفدي، خليل الدين بن أيبك (ت: ٧٦٤هـ)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث- بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ج١٩، ص١٤٨-١٤٩.

- أبو بكر محمد بن علي الأدفوي (ت: ٣٨٨هـ) تلميذ النحاس، ويُعَدُّ من أهم شيوخ مكي وتأثر به مكي تأثراً مباشراً وعن طريقه أخذ كتاب النحاس، صنّف في التفسير كتباً مفيدة، منها كتابه الاستغناء.
- أبو الطيب عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون المقرئ (ت :٣٨٩هـ)، اعتمد عليه مكي في القراءات وأفاد منه كثيراً، وله كتاب "الإرشاد في السبع".
- أبو عدي عبد العزيز بن علي المصري يُعرف بابن الإمام (ت: ٣٩٠هـ)، شيخ القرّاء ومسندهم في مصر، سمع مكي على أبي عدى قراءة ورش.
- أبو الحسن علي بن محمد القابسي، الإمام المحدّث الفقيه علامة المغرب (ت: ٤٠٣هـ)، وعنه أخذ مكي مذهب الإمام مالك.

كما سمع مكي من أبي الحسن أحمد بن فراس العبقسي، وأبي القاسم السقطي، وغيرهم من الشيوخ الذين قابلهم في القيروان، ومصر، والأندلس.

٣.تلاميذه:

خلّف لنا مكي بن أبي طالب العديد من التلاميذ، والعلماء الذين نقلوا علمه ونشروه، وقد أحصى حاتم الضامن خمسة وأربعين تلميذا لمكي وردت معظم أسمائهم في الصلة لابن بشكوال، وأورد حاتم الضامن ذلك بحسب وفياتهم [١].

وتبدو قيمة هذا الإحصاء حين نعلم أنّ أحمد حسن فرحات اكتفى بذكر ستة وثلاثين منهم[٢]، منهم[٢]، ومن أبرز هؤلاء التلاميذ:

- أبو عامر أحمد بن محمد الكلاعي، روى عن مكي وأكثر واختص به، كان مقرئاً فاضلاً ورعاً، عالماً بالقراءات ووجوهها ضابطاً لها، وله تآليف كثيرة في معناها، توفى سنة اثنتين وثلاثين وأربعمائة. وصلى عليه شيخه مكي بن أبي طالب[٣].
- محمد بن مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي: من أهل قرطبة، يُكنّى أبا طالب روى عن أبيه أكثر ما عنده، وسمع مع أبيه على القاضي يونس بن عبد الله ، وأجاز لهما ما رواه. وكان له حظ وافر من الأدب، وكان حَسن الخط جيد التقييد، وتوفى يوم الثلاثاء لخمس خلون من المحرّم سنة أربع وسبعين وأربعمائة. ومولده سنة أربع عشرة وأربعمائة. أول يوم من ذي القعدة[٤].

---

[١] مكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن ، دار البشائر – دمشق ، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، مقدمة التحقيق ،ج١، ص٥١-٥٤.

[٢] فرحات، أحمد حسن ، **مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن**، دار عمار- عمان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ص٦٢،-٧١. وابن الجزري، **غاية النهاية**، ج١، ص١١٣، وابن خلكان، **وفيات الأعيان** ج٥، ص٢٧٦.

[٣] ابن الجزري، **غاية النهاية**،ج١،ص١١٣، وابن خلكان، **وفيات الأعيان**،ج ٥، ص٢٧٦.

[٤] ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي (ت: ١٠٨٩هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م ج ٥، ص٣١٥.

- أبو عبد الله الطرفي محمد بن أحمد الكناني، شارك أبا عمر المقريء التلاوة عليه بالروايات ، وأخذ أكثر ماعنده، وهو من أهل المعرفة بالقراءات والعلم بوجوهها وطرقها، والضبط لها، وكانت وفاته سنة أربع وخمسين وأربعمائة [١].
- أبو الوليد محمد بن جهور، الذي تولى أمر قرطبة بعد أبيه أبي الحزم بن جهور، وقد سمع في شبيبته علما كثيرا ورواه، ويروى أنّه قرأ تسمية شيوخه المذكورين بخط يده. وتوفي سنة اثنتين وستين وأربعمائة[٢].
- أبو عبد الله شريح، واسمه محمد بن شريح بن أحمد، وهو من إشبيليه، وكان من جلة المقرئين وخيارهم، وله كتاب "الكافي في القراءات" وكتاب "التذكرة" وكتاب"اختصار الحجة"لأبي علي. وتوفي سنة ست وسبعين وأربعمائة [٣].
- الفقيه المحدّث، أبو عبد الله محمد بن عتّاب ،وهو قرطبي ، وكبير المفتين بها.وُصف بالجلال والعلم والعفاف والتمكن في علوم شتى . وتوفي سنة اثنتين وستين وأربعمائة [٤].

وقد استدركت هند شلبي خمسة آخرين أغفل ذكرهم حاتم الضامن وهم:

١- أبو القاسم خلف بن مرزوق الأُموي القرطبي.

٢- أبو عثمان سعيد بن رشيق الزاهد من قرطبة.

٣- عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن.

٤- أبو عبد الله محمد بن إبراهيم.

٥-أبو بكر محمد بن المفرج بن إبراهيم البطليوسي.[٥]

ويسألُ القارئُ الآن عن كثرة هؤلاء التلاميذ قياساً إلى سواه من نظراء مكي، والسبب في شهرته العلمية هو في الأماكن التي أقام فيها؛ لأنّ من الطبيعي لمن أكثر من الدرس والتحصيل أن يتصدر للتدريس والإقراء وأن يقصده طلبة العلم ويتنافسوا في الأخذ عنه.[٦]

٤- خلقه وفضله ومكانته:

ذكرت كتب التراجم أنَّ مكيّاً كان ذا أخلاقٍ نبيلة، بما حظى به من فضائل جمّة أهلته ليبلغ منزلة العلماء الأجلاء، وأبرز أخلاقه عُلوُّ همته الذي نراه في هذا الدأب على المطلب، والرحلة في سبيله، وهو بعدُ في سنٍ صغيرةٍ، وكلُّ من ترجم لمكي جوّد دينه وعقله، ونسبه إلى الفضل وأهله[٧].

---

[١] ابن بشكوال، **الصلة**، ص٥٠٩ ، وابن الجزري ، **غاية النهاية**،ج٢،ص٨٩.

[٢] ابن بشكوال ، **الصلة**، ٥٠٩، والضبي، **بغية الملتمس** ،ص٥٤.

[٣] ابن العماد، **شذرات الذهب**، ج٥، ص٣١٥..

[٤] ابن بشكوال، **الصلة**، ص٥١٥، وابن العماد، **شذرات الذهب**،ج ٥، ص٢٦١.

[٥] شلبي، هند، **القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري**، المدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م، ص٣٤٣.

[٦] المرجع السابق، ص٣٤٣.

[٧] مكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجها**، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، مقدمة المحقق،ج١، ص١٢.

ومن ذلك ما ذكره ابن بشكوال في صلته فقال: "... وكان - نفعه الله- من أهل التبحُّر في علوم القرآن والعربية، حسن الفهم والخُلق، جيد الدين والعقل"[١].

كما تحدّث الذهبي في كتابه معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار[٢] عن أخلاق مكي فقال: "كان مع ذلك ديناً فاضلاً تقياً صوّاماً متواضعاً قواماً مجاب الدعوة ..."، ولم أقف في ترجمة مكي على شيء يشينه أو يحطُّ من قدره فكل من ترجم له أجمع على وصفه بالإمامة في العلم، والفضل في الخلق، والتبحّر في فنون العربية والحفظ والأدب، والفضل في الخلق، والجودة في تناوله مسائله، ولم ينمَّ أحدٌ منهم بشيء يثلم أستاذيته" . وقد قال عنه الذهبي: "كان من أوعية العلم مع الدين والسكينة، وهو شيخ الأندلس وعالمها، وكان من أهل التبحّر في العلوم"[٣].

٥-وفاته:

أجمعت المصادر على أنّ مكيّاً توفيَّ يوم السبت، ودفن ضحى يوم الأحد لليلتين خلتا من المحرم سنة سبع وثلاثين وأربعمائة، وبذلك يكون مكي قد عاش اثنين وثمانين عاماً[٤].

٦-مؤلفاته:

روى أبو جعفر الضبي (ت: ٥٩٩هـ) عن بعض شيوخه أنّه قد جمع مؤلفات مكي في جزء، وقال: إنّها بلغت خمسة وثمانين تأليفاً[٥].

وذكر ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ) في طبقاته أنّ مكيّاً كان كثير التأليف في علوم القرآن، وله ثمانون تأليفاً[٦].

وعدّ القفطي (ت: ٦٤٦هـ) تصانيف مكي إلى آخر سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة ، فأوصلها إلى تسعة وثمانين تأليفاً فبدأ بكتاب (الهداية إلى بلوغ النهاية في معاني القرآن وتفسيره)، وانتهي بذكر كتاب تحميد القرآن وتهليله وتسبيحه[٧].

وروى شهاب الدين المقرّي (ت: ١٠٤١هـ) أنّ ابن غالب صاحب كتاب (فرحة الأنفس) عدَّ تآليف مكي فبلغ بها سبعة وسبعين تأليفاً[٨].

ومن أبرز كتبه المطبوعة: الإبانة عن معاني القراءات، والرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، والإيضاح لناسخ القرآن،

---

(١) ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٥٩٧.

(٢) الذهبي، **معرفة القراء الكبار**، ج١، ص٣٩٥.

(٣) الحميدي، محمد بن فتوح (ت:٤٨٨هـ)، **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**،الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة، ١٩٦٦م ، ص٣٢٩، والأنباري، أبو البركات ، كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٧٧هـ)، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء– الأردن ، ط٣، ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م، ص٢٥٤.

(٤) ابن بشكوال، **الصلة**، ج١، ص٥٩٩.

(٥) الضبي، أحمد بن يحيى (ت:٥٩٩هـ)، **بغية الملتمس في تأريخ رجال أهل الأندلس**، دار الكتاب العربي– القاهرة، ١٩٦٧م ، ص٤٦٩.

(٦) ابن الجزري، **طبقات القراء**،ج٢، ص٣٠٩.

(٧) القفطي، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**،ج٣، ص ٣١٥.

(٨) المقري،أحمد بن محمد (ت ١٠٤١هـ)، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر– بيروت – لبنان، بلا تأريخ نشر، ج٣،ص ١٧٩.

ومنسوخه، وشرح كلا وبلى ونعم والوقوف على كل واحدة منهنَّ في كتاب الله عز وجل، والتبصرة في القراءات السبع، وتفسير المشكل من غريب القرآن، وغيرها من الكتب الكثيرة[١].

رابعاً: **كتاب المشكل**:

١- اسم الكتاب وقيمته وغرض مكي من تأليفه له:

هو: (مُشكِل إعراب القرآن) عُرف الكتاب بهذا الاسم في كتب التراجم، وأقدم من نوّه بالكتاب هو ابن الشجري في أماليه، ثم ابن خير في فهرسته، يقول ابن خير عن الكتاب: "حدثني به حفيده شيخنا أبو عبد الله بن جعفر بن محمد بن مكي- رحمه الله- مناولة مِنه لي في أصل جدّه قال: حدثني به أبي(رحمه الله)، وأبو مروان عبد الملك بن سراج كلاهما عن جدّي مُؤلّفه، وحدثني أبو محمد بن عتاب إجازةً عن مؤلفه مكي رحمه الله"[٢].

وُسُمي بـ"إعراب القرآن"[٣] و"تفسير إعراب القرآن"[٤].

لكنّ الكتاب عُرف بـ"مشكل إعراب القرآن" وهذا ما أثبته محققا الكتاب، ياسين محمد السواس، وحاتم صالح الضامن، فقد طُبع الكتاب مرتين الأولى لياسين محمد السواس وصدرت عن مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٧٤م، والثانية لحاتم صالح الضامن، وصدرت عن وزارة الإعلام في بغداد سنة ١٩٧٥م، وقد اعتمدت نسخة حاتم الضامن.

٢- أهمية كتاب (مشكل إعراب القرآن):

يُعدُّ كتاب مشكل إعراب القرآن من الكتب المهمة، فهو موسوعة علمية ضخمة ضمّت بين دفتيها معظم علوم القرآن، واللغة، إذ إنّه جمع كثيراً من الأقوال والآراءالنحوية واللغوية، كما استحضر المؤلف من خلاله مذاهب من سبقه من كبار علماء العربية الذين ألّفوا في إعراب القرآن ومعانيه، فكان منهلاً لكثير من المؤلفين ، ومنهم: ابن عطيّة وابن الشجري، وأبا البركات الأنباريّ، والقرطبي، وأبا حيان، وابن هشام، والسمين الحلبي، والفيومي، وابن جماعة في حاشيته على الجاربردي، والعز بن عبد السلام، والعكبري، والسفاقسي وغيرهم[٥].

٣-مصادره في مشكل إعراب القرآن:

ينقل مكي في كتابه مشكل إعراب القرآن عمن تقدمه من النحويين وعلماء العربية الذين ألّفوا في إعراب القرآن ومعانيه، والذين بلغوا الإمامة في هذا الشأن، فنجده يُكثر النقل عن الخليل (ت: ١٧٤هـ) وسيبويه(ت: ١٨٠ هـ)، والكسائي (ت: ١٨٩هـ)، والفراء (ت٢٠٧هـ)،والأخفش (ت:٢١٥ هـ)، وينقل بالدرجة الثانية عن المبرد (ت:٢٨٦ هـ)، وابن كيسان (ت:٢٩٩ هـ)،

---

[١] فرحات، أحمد حسن، **مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن**، ص٥-٨، وانظر: مكي بن أبي طالب القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ج١،ص ٢٣-٢٩.

[٢] ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد (ت ٥٧٥هـ)، **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ص ٦، وانظر: الأنباري، **نزهة الألباء**، ص ٢٥٤.

[٣] ياقوت الحموي، **معجم الأدباء**،ج٦، ص٢٧١٤.

[٤] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م، مقدمة المحقق،(ج)، ومكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج١، ص٦٥.

[٥] مكي بن أبي طالب القيسي، ، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص٧٠.

والزجاج (ت:٣١١ هـ) وفي الدرجة الثالثة عن أبي عبيد (ت:٢٢٤ هـ) والجرمي (ت:٢٢٥هـ)، والمازني (ت:٢٤٩ هـ) وأبي حاتم السجستاني (ت:٢٥٠هـ)، وعليّ بن سليمان (الأخفش الصغير)(ت:٣١٥هـ)، والزجاجي (ت:٣٣٧ هـ) ، وأبي جعفر النحاس (ت:٣٣٨هـ)، وأبي علي الفارسي (ت:٣٧٧ هـ) [١].

٤-الهدف من تأليف كتاب مشكل إعراب القرآن:

كان يهدف مكي بن أبي طالب من تأليفه لكتابه (مشكل إعراب القرآن) أن يعالج فيه ما أشكل على الناس من آيات ولم تُعالجه الكتب السابقة. وهذا ما بيّنه في مقدمة الكتاب حيث يقول: " فقصدتُ في هذا الكتاب إلى تفسير مشكل الإعراب وذكر علله وصعبه ونادره، ليكون خفيفَ المحمل، سهلَ المأخذ، قريبَ المتناول لمن أراد حفظه والاكتفاء به، فليس في كتاب الله عز وجل، إعراب مشكل إلا وهو فيه منصوص، أو قياسه موجود فيما ذكرته، فمن فهمه كان لما هو أسهل منه مما تركت ذكره اختصاراً أفهم، ولما لم نذكره مما ذكرنا نظيره أبصر وأعلم"[٢].

ولم يؤلف كتابه هذا للمبتدئين في النحو والإعراب الذين لم يتمرسوا بفنونه، ولم يأخذوا فيه بحظ وافر، وقسطٍ كبير وهذا ما يُعلنه مكي أيضاً في خاتمة مقدمة كتابه حيث يقول: :ولم أؤلّف كتابنا هذا لمن لا يعلم من النحو إلاّ الخافض والمخفوض، والفاعل والمفعول، والمضاف والمضاف إليه، والنعت والمنعوت في أشباه لهذا. إنّما ألّفناه لمن شدا طرفاً منه ، وعلم ظواهره وجملاً من عوامله، وتعلّق بطرفٍ من أصوله"[٣].

خامساً: منهج مكي في الرُدود:

- تناول مكي في كتابه مشكل إعراب القرآن مشكلات القرآن الإعرابية، دون غيرها من الإعراب مراعياً ترتيب السور في المصحف، وقد انتقد في مقدمة كتابه من سبقه من العلماء لإطالتهم الإعراب، والتفاتهم إلى السهل منه، وإهمالهم لكثير من مشكلاته[٤]، يقول: "وقد رأيت أكثر من ألّف الإعراب طوّله بذكره لحروف الخفض وحروف الجزم وبما هو ظاهر من ذكر الفاعل والمفعول واسم إنّ وخبرها في أشباه لذلك يستوي في معرفتها العالم والمبتدئ، وأغفل كثيراً مما يحتاج إلى معرفته من المشكلات"[٥].
- يذكر آراء النحويين واختلافاتهم ويوجه الأقوال، ويستحسنُ بعضها، ويردُّ على بعضها الآخر، متى لزم الأمر ذلك.
- قلّما يُعيد الكلام في المشكل الإعرابي نفسه، فهو يربط بين المُتماثلات ويقيس عليها في مواضع كثيرة، وقد صرَّح مكي بطريقته هذه حيث قال: "وإنما اذكرُ مثالاً من كلّ صنفٍ

---

[١] فرحات ، أحمد حسن ، مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن ، ص٣٥٨.
[٢] مكي بن أبي طالب القيسي ، مشكل إعراب القرآن،ج١، ص ١٠٢.
[٣] المرجع السابق،ج١، ص ١٠٢.
[٤] فرحات، أحمد حسن ، مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن، ص ٣٥٦.
[٥] مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص٦٧.

لتقيس عليه ما يأتي من مثله، إذ لا يُمكن ذكر كل شيء أتى منه، كراهة التكرار والإطالة"[١].

- قلّة الاستشهاد بالحديث النبوي والشعر، مما يدلّلُ على اهتمامه بالقرآن الكريم وتركيزه عليه.
- يلجأ إلى التفسير أحياناً، للاستعانة به في توضيح وجه إعرابي[٢].

وقد وضعتُ في الحُسبان كل لفظٍ من الألفاظ الآتية: وفيه نظرٌ، وهو بعيدٌ، وهو غلطٌ ... إلخ، وإن لم يقدم لنا مكي حُججاً وبراهين تدلُّ على هذا الوصف لكنَّ ذلك لم يمنعني من أن أتبين الدوافع والأسباب التي دعت مكي بن أبي طالب لإطلاق مثل هذه الأوصاف، فوجدت أنّه يصدرُ في ذلك عن وعي ثاقب لما قاله العلماء الذين قبله من مثل المبرّد، والزجّاج، والنحاس، وغيرهم ممن صرفوا كثيراً من الجهد والوقت في تتبع لغة القرآن وإعرابه وغريبه ومشكله.

ويمكن أن نقسّمَ الأوصاف التي أطلقها مكي في ردوده على النحو الآتي:

١- أوصافٌ دون تعليل: هذا بعيدٌ، وفيه بُعدٌ، وفيه نظرٌ، وهو غلطٌ ... الخ[٣].

٢- أوصافٌ مُحتجٌّ لها بإيجازٍ شديدٍ[٤].

٣- أوصافٌ مُحتجٌّ لها بشيء من التعليل الواضح[٥].

---

[١] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص ٦٧.
[٢] المرجع السابق،ج ١، ص٢٥٨.
[٣] المرجع السابق،ج ١، ص١١٩،ج٢، ص١٤، ج٢ص٢٠٦،ج٢،ص١١٩.
[٤] المرجع السابق،ج١،ص١٦٨،ج١ص٢١٣،ج١ص٣٣٩،ج١ص٣٤١،ج١ص٤١٥.
[٥] المرجع السابق،ج ٢،ص١٠٠،ج١ص١٢٧،ج١ص١٥٩،ج٢ص٢٦٢،ج٢ص٢٩٨،ج١ص٣٦٢.

الفصل الأول
الردود الصوتيّة والصرفيّة

تناولت في هذا الفصل ردود مكي الصوتية والصرفيّة التي ردّ بها على من سبقه من العلماء، وقد عالجتُ فيه موضوعات الاشتقاق، والمخالفة الصوتيّة، والإعلال، والتخفيف، والإدغام، والتخلص من التقاء الساكنين، والوقف، ولم أدّخر جهدا في تعزيز ما ساقه مكي من ردود في الموضوعات المذكورة آنفاً، وظهرت عناية مكي الواضحة بالصرف ولجوئه إلى التعليل الصوتي، و الصرفي في كثير من ردوده الصوتيّة والصرفيّة، وقد جاء الفصل في مبحثين، تحدثت في المبحث الأول عن الردود الصوتية كالمماثلة الصوتية، والمخالفة الصوتية، وما يندرج تحتهما من مصطلحات صوتية كالإعلال، والإبدال، والإدغام، وغيرهما من المصطلحات الصوتية. وأمّا المبحث الثاني فقد تحدثتُ فيه عن الردود الصرفية .

المبحث الأول: الردود الصوتية

١ـ اشتقاق التوراة:

قال تعالى :چ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ چ [آل عمران: ٣] .

من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين اشتقاق كلمة التوراة ، فهي لدى البصريين "فوعلة " وعند الكوفيين " تفعلة "[١]. ورجّح ابن جنّي(ت:٣٩٢ هـ) أنّها فوعلة؛ لأن أصلها (وَوْرِية) فأُبدلت الواو الأولى تاء لأنّهم لو لم يُبدلونها تاءً لوجَبَ أن يُبدلوها همزةً لاجتماع الواوين في أول الكلمة فهي شبيهة في هذا الصنيع بـ " تولج "[٢]. وسبقه إلى هذا الرأي الزّجّاج[٣].

ويرى مكي أنَّ "التوراة" وزنها فوعلة، وأصلها "وَوْرِيَة، مشتقة من وَرِيَ الزَّندُ، فالتاء بدلٌ من واو، ومن وري الزندُ قولـه "تورون" [الواقعة: ٧١] وقولـه:چ ڳ ڳ ڳ ڳ چ [العاديات: ٢]، وقُلِبَت الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، هذا مذهب البصريين [٤].

وقال الكوفيون: " التوراة على وزِن تَفْعِلة " من وَرِيَ الزَّند"[٥].

---

[١] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**،ج ١، ص١٨٧.

[٢] ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ)، **سر صناعة الإعراب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، ج١، ص١٥٥.

[٣] ينظر: الزجاج ، أبو إسحاق (ت:٣١١هـ) ، **معاني القرآن وإعرابه** ، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م: ٣٧٥/١ ، وانظر: الزجاجي ، أبا القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، ط٢ ، ١٤٠٣هـ– ١٩٨٣م، ص٩٥.

[٤] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج١، ص١٨٧.

[٥] ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت: ٣٢٨هـ)، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، تحقيق: حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١، ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م،ج ١، ص٧٢، وأبو البركات الأنباري،كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت:٥٧٧هـ)، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق: طه عبد الحميد طه و مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م، ج١، ص١٩٠.

وقال مكي معقّباً على قول الكوفيين السابق: " وهذا قليلٌ في الكلام، وفوعلةٌ كثيرٌ في الكلام، فحَمْلُه على الأكثر أوْلى، وأيضا فإنَّ التاء لم تكثر زيادتها في أول الكلام كما كثرت زيادة الواو ثانية "[١].

ونسب ابن الأنباريّ(ت:٣٢٨هـ) إلى الفرّاء أنّه قال:" إنَّ التوراة معناها: الضياء والنور من قول العرب: قد وَرَيْتُ بك زنادي أي: ... أضاءتْ بك زِنادي"[٢].

والتوراة في العبرية (Tora) شريعة، تعليم[٣]، وتعني الكتاب المنزّل على موسى وهي عند أهل الكتاب أسفار موسى الخمسة والعهد القديم كله[٤].

٢- الإدغام في حيَّ

قال تعالى : چ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ چ [الأنفال: ٤٢].

لا خلاف على أنّ المشكل في هذه الآية يتأتّى من القراءة القرآنية " فقرأ ابن كثير في رواية قُنْبل وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي: (حَيّ عن بَيِّنَة) بياء واحدة مشدّدَة، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع :(مَنْ حَيِيَ) بيائين:الأولى مكسورة والثانية مفتوحة [٥].

فقد ذهب سيبويه إلى جواز الإدغام والإظهار في "حَيَّ" إذا كانت الحركة في الياء الثانية لازمة، فأمّا من أدغم فلاجتماع حرفين من جنسٍ واحدٍ، وأمّا من أظهرَ فلأنّ الحرف الثاني ينتقل عن لفظ الياء تقول: حَيِيَ يحيا، والمحيا والممات فعلى هذا يجوز الإظهار، ولا يجوز الإدغام، بل يجب الإظهار عند جميع البصريين فتُقرأ "يُحْيِيَ" بياءين ظاهرتين ، ودليلُ ذلك قوله عز وجل: چ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ چ (القيامة: ٤٠) [٦].

وقال الفرّاء: "وقد اجتمعت العربُ على إدغام التحيّة والتحيّات بحركة الياء الأخيرة فيها كما استحبّوا إدغام عيَّ وحيَّ بالحركة اللازمة فيها..." [٧].

أمّا الأخفش فقال :"كتابتها على الإدغام بياء واحدة ، وقد أدغموا الياء مع الياء لما التقى حرفان متحركان من جنس واحد" [١]. وهذا النوع من الإدغام يعرف بإدغام المثلين.

---

[١] مكي بن أبي طالب القيسي ، **مشكل إعراب القرآن**،ج١، ص١٨٧.

[٢] ابن الأنباري، أبو بكر، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، ٧٢/١، وابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم (ت:٢٧٦هـ)، **غريب القرآن**، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٣٩٨ هـ -١٩٧٨م ، ص٣٦.

[٣] اليسوعي، رفائيل نخلة، **غرائب اللغة العربية** ، دار المشرق . ش. م. م ، ط٤ ، بلا تأريخ نشر ، ص٢١١.

[٤] مجمع اللغة العربية ، **المعجم الوسيط** ، جمهورية مصر العربية ط١، ١٤٠٠ هـ -١٩٨٠م، مادة (وري).

[٥] ابن مجاهد ، أبو بكر (ت:٣٢٤هـ)، **السبعة في القراءات** ، تحقيق: شوقي ضيف ، دار المعارف – مصر ، ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م ، ص٣٠٦.

[٦] سيبويه ، **الكتاب**،ج٤، ص٣٩٧.

[٧] الفراء، أبو زكريا (ت:٢٠٧هـ)، **معاني القرآن** ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي و محمد النجار وعبد الفتاح اسماعيل، الدار المصرية للتأليف والنشر– مصر، ط١، (د. ت) ج ١، ص٤١٢.

واحتجَّ ابن خالويه للقراءتين فقال: "والحجّةُ لمن قرأ بياءين: أنّه أتى على الأصل، وما أَوْجَبَهُ بناء الفعل، والحجة لمن أدْغَمَ: أنّه استثقل اجتماع ياءين متحركين، فأسكن الأولى وأدغمها في الثانية"[٢].

وقال مكي: قوله چ گ گ چ من أظهر الياء جعل الماضي تبعاً للمستقبل، فلما لم يجر الإدغام في المستقبل؛ لأنّ حركته غير لازمة، تنتقل من رفع إلى نصب، أو إلى حذف جزم أجرى الماضي مجراه، وإن كانت حركة لامه لازمة، على أنّ حركة لام الماضي قد تُسكّن أيضاً لاتصالها بمُضْمَرٍ مرفوع، فقد صارت في تغيرها مثل لازم المستقبل فجرت في الإظهار. فأمّا من أدغم فللفرق بين ما تلزم لامه حركة لازمة كالماضي، وبين ما تلزم لامه حركة تنتقل كالمستقبل في قوله تعالى: چ ۇ ۇ ۆ ۆ چ (الأحقاف:٣٣، والقيامة:٤٠) ، هذا لا يجوز إدغامه، فأدغم الماضي لاجتماع المثلين، وحَسُن الإدغام للزوم الحركة لامه"[٣]. ثمّ قال معلّقاً على قول الفرّاء السابق:" "وقد انفرد الفرّاء بجواز الإدغام في المستقبل ولم يُجزه غيره"[٤].

وأجاز بعضهم" يُحيّ" بياء واحدة مشددة مدغمة واحتجّوا بقول الشاعر[٥]:

وكأنّها بَيْنَ النَسَاءِ سَبيْكَـة تَمْشي بِسُدَّةِ بَيْتِهـا فتَعِـيُّ

والشاهدُ في البيت قوله :(فَتُعِـيُّ) حيث أدغمَ عين الفعل ولامه ، وهما الياءان وهذا شاذٌ، وقد أنكر الزّجّاج هذا الشاهد فقال: "وليس ينبغي أن يُحمَلَ كتابُ الله على "أنشدني بعضُهم" ولا على بيت شاذٍ لو عُرِفَ قائلُه وكان ممن يُؤخذُ بقوله لم يجز، وهذا عندنا لا يجوز في كلام ولا شعر؛ لأنّ الحرف الثاني إذا كان يسكن من غير المعتل نحو "لم يودَّ" فالاختيار إظهار التضعيف، فكيف إذا كان من المعتل؟"[٦]. وذهبَ النحاس مذهبَ الزّجّاج وعدَّ الإدغام في "يُحيي" خطأً كبيراً ومثله لا يجوز في شعر ولا كلام[٧].

---

(١) الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة (ت:٢١٥هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي- القاهرة ، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م،ج١، ص٣٥٠

(٢) ابن خالويه ، الحسين بن أحمد ، (ت٣٧٠هـ) ، **الحجة في القرآءات السبع** ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق – بيروت ، ١٤٠١هـ، ص١٧١.

(٣) مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص٣٥٢.

(٤) المرجع السابق: ج ١، ص٣٥٢.

(٥) البيت من بحر الكامل، لم يعلم قائله، أورده الفراء مرتين في معاني القرآن . ينظر: الفراء، **معاني القرآن** ،ج١، ص٤١٢،ج٣،ص٢١٣ والأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت:٣٧٠ هـ) ، **تهذيب اللغة** ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي- بيروت ، ط١، ٢٠٠١ ،ج٣، ص١٦٥، وابن جني، أبو الفتح عثمان (ت:٣٩٢ هـ)، **المنصف** ، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعرف العمومية، دار إحياء التراث القديم ، ط١، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م ، ص٢٠٦، وابن عصفور، علي بن مؤمن(ت:٦٦٩هـ) ،**الممتع الكبير في التصريف** ، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م ، ص٣٧٠.

(٦) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج ٢، ص٤١٨.

(٧) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت:٣٣٨ هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤٢١هـ ،ج٢، ص٩٩.

ونخلصُ مما سبق إلى أنَّ الإدغام في "حَيَّ" هو الأَوْلى من الإظهار؛ لأنّ الإدغام مذهبُ الجمهور، ولأنّه وسيلة للتخفيف وتقليل الجهد الصوتي الناتج من توالي الأمثال.

٣- الوقف على التاء في كلمة (يا أبتِ)

قال تعالى: ﭽ ۋ ۋ ې ې ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ﭼ [يوسف: ٤]

المُشكل في هذه الآية يتأتّى من القراءة القرآنية " فقد قرأ ابن عامر وحده: " يا أَبَتَ " بفتح التاء في جميع القرآن، وكسرَ التاءَ الباقون، وابن كثير يقف على الهاء: " يَا أَبَهْ "، وكذلك ابن عامر فيما أرى، والباقون يقفون بالتاء، وهم يَكْسرون "[١].

قال الفرّاء: " ولو قيل: يا أبتَ لجاز الوقوف عليها... فإن تنوي: يا أبتاه ثم تحذف الهاء والألف لأنّها في النيّة متصلة بالألف كاتصالها في الخفض بالياء من المتكلم "[٢].

ويرى النحاس أنّ خلاصة قول سيبويه منعُ الوقف بالتاء في حالة الكسر " يا أبتِ " وله على قوله دلائل منها: أن قولك: "يا أبتِ" يؤدي معنى قولك: يا أبي، وأنه لا يُقال: با أبةَ إلا في المعرفة، ولا يُقال: يا أبتي؛ لأن التاء بدل من الياء فلا يُجمع بينهما، وما قاله الفرّاء: في النية (أي الياء) هذا خطأٌ؛ لأنّه لا يُقال: يا أبتي[٣].

وقال مكي:" قوله (ﯙ) التاء في(ﯙ) إذا كسرتها في الوصل بدل من ياء الإضافة عند سيبويه ، ولا يُجمَع بين التاء وياء الإضافة عنده، ولا يوقف عنده على قوله (ﯙ) إلاّ بالهاء، إذ ليس ثمّ ياء مقدّرة، وبذلك وقف ابن كثير وابن عامر"[٤].وعقّبَ مكيّ على قول الفرّاء السابق قائلاً: " فقياس الوقف على هذا أن تقِفَ بالهاء، كما يوقف على طلحة وأميمة "[٥].

و الخلاف في قوله تعالى " يا أبتِ " من وجهين، أحدهما: حركة التاء بين الفتحِ والكسر، والآخر: هل الوقوف عليها بالتاء أم بالهاء أم بالتاء والهاء معاً.

" فالحُجةُ لمن فتحَ: أنّه أرادَ " ياأَبَه " بالهاء ثم رخّم الهاء فبقي " يا أب "، ثمّ أعادَ إلى الاسم هاءَ السكتِ، وأدرجَ، فبقيت الهاء على فتحها، كقولك في الترخيم: يا طلحَ، ثم تأتي بالهاء فتقول: يا طلحة أقبلْ، والحجّة لمن كسرها: أنّه أرادَ: الإضافة إلى النفس فاجتزأ بالكسرة من الياء لكثرة الحذف في النداء. والحجةُ لمن وقف بالهاء أنّه شبهها بالهاء التي في (عمة) و(خالة)، فإذا وقف على هذه أخلصَ لفظها هاءً، وإنّما الهاءُ ههنا عوض عن ياء الإضافة، والحجة لمن وقف عليها بالتاء أنّ أصلَ كل هاء وقعت للتأنيث فرقاً أنْ تُردَّ إلى التاء في الوقفِ والدَّرْجِ؛ لأنَّ التاء الأصل[٦].

---

[١] ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص٣٤٤.
[٢] الفراء ، **معاني القرآن**، ج٢، ص٣٢.
[٣] النحاس، **إعراب القرآن**، ج٢، ص١٩٠.
[٤] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج١، ص٤١٣.
[٥] المرجع السابق، ج١، ص٤١٣.
[٦] ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ص١٩١-١٩٢.

والذي نراه أنّ الفتحة في "أبتَ" هي ما تبقّى من الألف بعد الحذف ، والكسرة في "أبتِ" هي ماتبقّى من تقصير ياء الإضافة وهي صوت مدّ، والهاء للسكت؛ لأنّها أيسرُ على المتكلّم صوتياً.

٤.الوقف على الهاء في قوله تعالى: چ ﯷ ﯸ چ

قال تعالى: چ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ چ(الأنعام: ٩٠) .

اختلف القرّاء في قراءة قوله تعالى: چ ﯷ ﯸ چ، " فقرأ ابن كثير وأَهل مكة ونافع وأهل المدينة وأبو عمرو وعاصم: "فبِهُداهُم اقْتَدِه قُلْ" يثبتون الهاء في الوصل والوقف ساكنة، وقرأ حمزة والكسائي :" فَبِهُدَاهُمْ آقْتَدِ قُلْ" بغير هاءٍ في الوصل، ويقفان بالهاء ، وقرأ ابن عامر: " فَبِهُدَاهُمْ آقْتَدِهِ قُلْ " بكسر الدال ويُشِمّ الهاءَ الكسر من غير بلوغ ياء"[١]." وهذا غلطٌ؛ لأنّ هذه الهاء هاءُ وقفٍ لا تُعْرَبُ في حالٍ من الأحوال وإنّما تدخل لتَبِينَ بها حركةُ ما قبلها"[٢]. وعدَّ النحاسُ وصلَ الهاء في قوله تعالى : چ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ چ لحناً؛ لأنّ الهاء لبيان الحركة في الوقف وليست بهاء إضمار، ولا بعدها واوٌ ولاياءٌ أيضاً ولايجوز" فَبِهُدَاهُمْ آقْتَدِهْ قُلْ لاأَسْئَلُكُمْ عليه أجْراً" ومن اجتنب اللحن واتبع السواد ، قرأ " فَبِهُدَاهُمْ آقْتَدِهْ قُلْ لاأَسْئَلُكُمْ " فوقف ولم يصل، لأنّه إن وصل بالهاء لحن، وإن حذفها خالف السواد[٣].

وقال مكي في قوله تعالى : چ ﯷ ﯸ چ الهاء دخلت لبيان حركة الدال وهي هاء السكت، فأمّا كسرها فيمكن أن يكون جعلها هاء الإضمار أضمر المصدر[٤]. وعلّقَ على قراءة ابن عامر من غير أن ينسبها فقال: "وهذا بعيدٌ"[٥].

وكذلك أنكر ابن خالويه قراءة الكسر بقوله: "من كسر هذه الهاء في الوصل فقد وَهِمَ؛ لأنّها إنّما جِيء بها في الوقت ليبينَ بها حركة ما قبلها وليست بهاء كناية" [٦]. وهذا ما ذكره كل من تعرّضَ لهذا الموضوع بالشرح أو الإعراب. ومثلها قوله تعالى: چ ﮈ ﮉ چ(البقرة: ٢٥٩)، و چ ﯱ چ(الحاقة: ٢٨) و چ ﯳ چ(الحاقة: ٢٩)، لأنّ الهاء في ذلك إنّما جيء بها، لمعنى الوقف، وقايةً للفتحة التي قبلها، ولولا ذلك لم يحتج إليها ولا جيء بها . وإذا كان ذلك كذلك لزم القطع عليها في كل مكان، ومن وصلها من القرّاء فإنّما هو واصلٌ بنية واقف"[٧].

---

[١] ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص ٢٦٢.
[٢] المرجع السابق، ص٢٦٢.
[٣] النحاس، **إعراب القرآن**،ج٢، ص ٢١.
[٤] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**،ج ١، ص ٢٩٨.
[٥] المرجع السابق، ج ١، ص٢٩٨.
[٦] ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ص ١٤٥.
[٧] أبو عمرو الداني ، عثمان بن سعيد (ت: ٤٤٤هـ)، **المكتفي في الوقف والابتدا**، تحقيق: محيي الدين رمضان، دار عمار ، ط١، ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١م، ص٦٨.

ونخلصُ مما تقدّم إلى أنّ الهاءَ التي في چ ئۇئۆچ هي لبيان حركة الدال التي قبلها وليست بهاء إضمار، أي أنّها سدت مسد مصدر تقديره: اقتد الاقتداء، فيكون الوقف عليها لبيان حركة الدال قبلها، وهو وقفٌ تامّ، والقراءُ والنحويون يستحبّون القطع على كل هاء سكت في كتاب الله عز وجل[١]. وفيها عند العلماء كلامٌ كثير لا يتَّسع المقامُ لذكره.

٥. كسر الياء في (بمصرخي):

قال تعالى:چ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ چ [إبراهيم:٢٢] .

المُشكِلُ في هذه الآية يتأتّى من القراءة القرآنية، " فحرَّك حمزة ياء (بمُصْرِخِيّ) الثانية إلى الكسر ، وحرَّكها الباقون إلى الفتح ا[٢]" . و "قرأ حمزةُ (بمُصْرِخِيّ) بكسر الياء، وهي لغة حكاها الفرّاء وقُطرُب، وأجازها أبو عمرو، وقرأ الباقون بفتحها[٣].

وقال الفرّاء :" وقد خفض الياء من قوله:(بمُصْرِخِيّ) الأعمشُ ويحيى بن وثّاب، قال: ولعلَّها من وهْم القرّاء طبقة يحيى فإنّه قلَّ من سلمَ منهم من الوهم، ولعلَّه ظنَّ أنَّ الباء في (بمُصرِخِيّ) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذلك" [٤].

ويبدو أنَّ الفرّاء قد نقضَ ما ذهبَ إليه من فتح الياء في قوله تعالى: "بمصرخيَّ" فقد سبق أن ضعّف قراءة الكسر في ياء (بمصرخي) ثمّ احتج لها بقول الشاعر: [٥]

قال لّها هَل لَكِ يا تافِيّي؟ ..... قالتْ لَهُ ما أَنتَ بالَمَرضِيِّ[٦].

فهو يرى أنّ الياء من (بمُصرِخِيِّ) خُفِضتْ ولها أصلٌ في النصب.

وقال الأخفش:"وبلغنا أنَّ الأعمش قال: (بمُصرِخِيِّ) فكسرُ هذه لحنٌ لم نسمع به من أحدٍ من العرب ولاأهل النحو"[١].

---

[١] انظر: المرجع السابق، ص ٦٨.

[٢] ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص٣٦٢.

[٣] أبو عمروالداني(ت:٤٤٤هـ)، **التيسير في القراءات السبع**، عني بتصحيحه: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي– بيروت، ط٢، ١٤٠٤هـ– ١٩٨٤م ، ص١٣٤، وابن الجزري ، شمس الدين أبو الخير (ت:٨٣٣هـ)، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع ، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، بلا تأريخ نشر،ج٢، ص٢٩٨، والبنا الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد(ت١١١٧هـ)، **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، تحقيق: أنس مهرة ، دار الكتب العليمة – لبنان ، ط٣، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م، ص٣٤٢.

[٤] الفراء، **معاني القرآن**، ج ٢، ص٧٥.

[٥] البيت من بحر الوافر، وهو للأغلب العجلي من أُرجوزة مطلعها: أقبلَ في ثَوب معافريٍّ ....بين اختلاط الليل والعشيِّ، وانظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله(ت:٦٧٢هـ)، **شرح التسهيل**، تحقيق:عَبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون،هجر للطباعة والنشر، ط١، ١٤١٤هـ –١٩٩٠م،ج٣، ص٢٨٤، وانظر: البغدادي،عبد القادر بن عمر(ت:١٠٩٣هـ)، **خزانة الأدب**، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي–القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م، ج ٤، ص٤٣٠.

[٦] الفراء ، **معاني القرآن**، ج ٢، ص٧٦.

وقال الزّجّاج: "هذه القراءة عند جميع النحويين رديئةٌ مرذولةٌ، ولا وجه لها إلاّ وُجْهٌ ضعيفٌ ذكره بعض النحويين، وذلك أنّ ياء الإضافة إذا لم يكن قبلها ساكن حُرِكت إلى الفتح، تقول: هذا غلامي قد جاء"[٢]. ولاأتفقُ مع الزّجّاج في الوصف الذي أطلقه على هذه القراءة ؛لأنّها قراءة متواترة، ولأنَّ الأعمشَ تابعيٌ ثقة فلاينبغي أن توصفَ هذه القراءة بأنها رديئةٌ مرذولة. وذكر النحاس أنّه لا يجوز في ياء (بمُصْرِخِيّ) إلاّ الفتح، ويجب على من كسرها أن يكسر الياء في (عصاي)، وردّ قولَ الفرّاء السابق ، وعلَّلَ بأنّ كتابَ الله لا ينبغي أن يُحمَلَ على الشذوذ[٣].

وقال مكيّ في قوله تعالى : (بمُصرِخِيِّ) من فتحَ الياء، وهي قراءة الجماعة، فأصلها ياءان: ياءُ الجمع، وياءُ الإضافة، وفُتِحَتْ لالتقاء الساكنين، وكان الفتحُ أخفَّ مع الياءات من الكسر، ويجوز أن يكون أدغمَ ياء الجمع في ياء الإضافة، وهي مفتوحة، فبقيت على فتحها، وهو أصلُها، والإسكان في ياء الإضافة إنّما هو للتخفيف"[٤]. وعلّقَ مكي على قراءة حمزة قائلاً: "فالقراءةُ بكسر الياء فيها بُعْدٌ من جهة الاستعمال، وهي حسنةٌ على الأصول، لكنّ الأصلَ إذا طُرِحَ صار استعمالُه مكروهاً بعيداً"[٥].

واستبعدَ مكي قراءةَ الكسر؛ لثقل الياءين، والكسرة قبلهما، والكسرة بينهما، فلمّا قدّر الياء مزيدة على الياء التي للإضافة، حذفها استخفافا؛ لاجتماع ياءين وكسرتين، إحداهما على ياء الإضافة ...فهذه القراءة جارية على ما كان يجب في الأصل، لكنه أمر لا يُستعملُ إلا في شعر"[٦].

وتحدَّثَ مكي في كتابه (الياءات المشددة في القرآن وكلام العرب) عن هذا اللفظ تحت باب (أن تكون الياء المشددة فيه ياءان)، ثم أدغم الأول في الثاني لاجتماع المثلين والأول ساكن، فقال:"ومنه ياء الجمع تُدغم في ياء المتكلم نحو: {مُصرِخِيَّ}، و(رأيت ضائِفِيَّ ومكرمِيَّ) ، والياءُ مفتوحة ".[٧]

---

[١] الأخفش، **معاني القرآن**، ج٢، ص٤٠٧.
[٢] الزجاج ، **معاني القرآن وإعرابه**،ج ٣، ص١٥٩.
[٣] النحاس، **إعراب القرآن**،ج ٢، ص٢٣١.
[٤] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**،ج ١، ص٤٣٦.
[٥] المرجع السابق،ج ٢، ص٢٩٨.
[٦] مكي بن أبي طالب القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**،ج٢، ص٢٦.
[٧] مكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧ هـ)، **الياءات المشددات في القرآن وكلام العرب**، تحقيق: أحمد حسن فرحات ، مؤسسة ومكتبة الخافقين بدمشق، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م ، ص ٣٠.

"على أنَّ الحُجّة لمن فتَحَ: أن يقول: الأصل بمصرخيني، فذهبت النونُ للإضافة، وأُدغِمت الياءُ في الياء، فالتقى ساكنان، ففُتِحَ الياءُ لالتقائهما، والحُجّةُ لمن كسَرَ: أنّه جَعَلَ الكسرةَ بناءً لا إعراباً، واحتجَّ بأنَّ العرب تكسِرُ لالتقاء الساكنين كما تفتح، وإن كان الفتحُ عليهم أَخَفُّ[١].

وردّ مكي في كتابه الكشف على من ظنّ أن قراءة الخفض وَهْمٌ ، فقال بعد أن خرّج القراءة :" وقد عدّ هذه القراءة بعضُ الناس لحناً، وليست بلحنٍ، إنّما هي مستعملة".[٢].

أمّا أبو البقاء العكبري فقد ضعّفَ قراءةَ الكسر لثقلها إلاّ أنّه ذكر في الكسر وجهين: "أحدهما: أنّه كُسِرَ على الأصل. والثاني: أنّه أراد به "مُصرِخيِّ " وهي لُغَيَّةٌ، يقول أربابُها: فِيِّ وَرميتِهِ، فتتبعُ الكسرةُ الياءَ إشباعاً، إلاّ أنّه في الآية حَذَفَ الياءَ الأخيرة اكتفاءً بالكسرة قبلها"[٣].

ويرى الباحثُ أنَّ فتحَ الياء في قوله تعالى "ومأأنتم بمُصرِخِيَّ" هو الوجه؛ لأنّها قراءةُ الجماعة، ولأنّ الفتحَ مع الياء أخفُّ من الكسر، وأنّ ما قاله مكي لا يخرج عن كونه تخلُّصاً من مقطع ثقيل غير مفضّل، والذي يتكون من صامت+ حركة قصيرة+ صامت + صامت، ويُرمَزُ له بالرمز(ص ح ص ص)، فنتخلّص منه بحذف (الياء) من المزدوج الحركي والتعويض عنه بتطويل الحركة قبله لتصبح الكلمة (بمصرخي).

٦.أصل أب وابن في (آباءهم وأبناءهم):

قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [المجادلة: ٢٢].

اختلف النحويون في المحذوف في قوله تعالى: ﭽ ﭨ ﭩ ﭪ ﭼ فقال ثعلب(ت:٢٩١ هـ) في باب من المصادر: " ... وتقول: أبُ بينُ الأبوة، وأخُ بين الأخوة، وابن بين البُنوّة، وعمّ بين العمومة... هذا بالفتح "[٤].

وذكر أبو إسحاق الزّجّاج أنّه مشتقٌّ من بَناهُ أَبُوهُ يَبْنِيهِ والأصلُ كأنه إنّما جمع بني وبنو ويقال: ابن بيّن البنوة فهي تصلحُ أن تكون " فعَل " و "فِعْل" كأنّ أصله بِناية، والذين قالوا بنون كأنّهم جمعوا " بَنا " وبنون، فأبناء جمعُ " فَعَل وَفِعْل "[٥]. أي أنّ المحذوف عند الزّجّاج الياء كأنّه

---

[١] ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ص ٢٠٣.

[٢] مكي بن أبي طالب القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ج٢، ص٢٦.

[٣] العكبري، أبو البقاء، محب الدين عبد الله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بلا تأريخ نشر، ج٢، ص٧٦٧-٧٦٨.

[٤] ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت:٢٩١هـ)، **كتاب الفصيح**، تحقيق: عاطف مدكور، دار المعارف، بلا تأريخ نشر، ص٢٨٢- ٢٨٣.

[٥] الزجاج ، **معاني القرآن وإعرابه**، ج١، ص١٣٠.

كأنّه من بَنيت. وردَّ النحاس قولَ ثعلب، فقال:" وقد غَلطَ بعضُ النحويين فقال:الساقط منه واوٌ لأنّه قد سمع البنوّة"[١]. وتابع ابن درستويه(ت:٣٤٧هـ) النحاسَ في ردّه فقال: " أمّا قولهُ: هو أبُ بين الأبوة، وأخُ بين الأخوة، وابن بين البنوة... فليس أبٌ ولا أخٌ ولا خالٌ ولا أمٌ ... على وزن فِعْل، بسكون العين، كما ذكر، وترجمَ به الباب، بل أكثرها على فعَل، بفتح العين من الفعل، ولاماتها محذوفة... ولكنّ الأبوة، والأخوة، والبنوة، على الفعولة كما ذكر؛ لأنّ الحروف المحذوفة منها قد رُدّت إليها، في هذه المصادر"[٢]. ونسب القرطبي(ت:٦٧١ هـ) إلى الأخفش أنّه اختار أن يكون المحذوف منه الواو؛ لأنّ حذفها أكثر لثقلها، ويُقال: ابن بين البنوة والتصغير بني[٣].

وقال مكي :"قوله: چ ٹ ٹ ٹ چ أصلُ أب أبَوَ، على فَعَلَ، دليلهُ قولهم: أبوان في التثنية، وحذفت الواو منه لكثرة الاستعمال، ولو جرى على أصول الاعتلال والقياس لقلت: أباك في الرفع والنصب والخفض، ولقلتَ: أباً في الرفع والنصب والخفض، بمنزلة: عصاً وعصاك، وبعضُ العرب يفعلُ فيه ذلك ولكن جرى على غير قياس الإعتلال في أكثر اللغات، وحَسُنَ ذلك فيه لكثرة استعماله وتصرُّفِه ، فأمّا ابن فالساقطُ فيه ياء وأصله بَنَيٌ، مشتق من بني يبني، والعلة فيه كالعلة في أب "[٤]. وردَّ مكيّ على قول ثعلب السابق دون أن ينسبه فقال: " وهو غلطٌ؛ لأنّ البُنوّة وزنها الفُعولة، وأصلها البُنُويَة، فأُدغمت الياء في الواو، وغلبت الواو للضمتين قبلها، ولو كانت ضمة واحدة لغُيّرت إلى الكسر، وغُلّبَتْ الياء، ولكن لو أُتيَ بالياء في هذا لوجب تغيير ضمتين، فتستحيل الكلمة "[٥].

والمختار عندي ما ذهبَ إليه مكيّ في أنّ أصل أب أبَوَ على فَعَل، والدليل أنّنا نقول في تثنيته أبوان، وقد حُذِفت الواو لكثرة الاستعمال، وما الحذف لكثرة الاستعمال إلا طلباً للتخفيف، وهو نوع من أنواع المخالفة الصوتية، وأحسَبُ أنّ معظم الظواهر الصوتية في العربية الفصحى من الممكن أن تُعلَّلَ من خلال هذه الظاهرة ، والتي تعدُّ مظهراً من مظاهر السهولة والتيسير.

٧- فتحة الميم في (ابن امَّ):

قال تعالى: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ چ[الأعراف: ١٥٠]

---

[١] النحاس ، **إعراب القرآن**،ج ٤، ص٢٥٥.

[٢] ابن درستويه، أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد (ت: ٣٤٧هـ)، **تصحيح الفصيح وشرحه**، تحقيق: محمد بدوي المختون، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية– القاهرة، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م، ص٢٠١.

[٣] القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد ، شمس الدين (ت:٦٧١ هـ)، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: هشام سليم البخاري ، دار عالم الكتب – الرياض ،١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٣م، ج١، ص٣٣٠.

[٤] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج٢، ص٢٦١ – ٢٦٢.

[٥] المرجع السابق،ج ٢، ص٢٦٢.

ذكرت كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في كسر الميم وفتحها من (أُمَّ) في قوله تعالى: "قال ابن أُمِّ إنَّ القوم استضعفوني"، فقد قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وحفص عن عاصم "قال ابن أمَّ" نصباً، وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي "قال ابن أُمِ" بكسر الميم، وأمّا الهمزة فمضمومة[١].

وعرضَ سيبويه لظاهرة الحذف لكثرة الاستعمال في (باب مايحذف من أواخر الاسماء في الوقف) فقال:"أمّا الأفعال فلايحذف منها شيء، لأنّها لاتذهب في الوصل في حال، وذلك: لاأقضى وهو يقضي ، ويغزو ويرمي إلاإنّهم قالوا: لاأدرِ في الوقف؛ لأنّه كثر في كلامهم، فهو شاذٌ"[٢].

وهذا رأي المبرّد أيضاً.[٣]، وتابعهما أبو بكر بن السراج(ت:٣١٦ هـ) [٤]. وأمّا الحذف في (أُمَّ) فقد ذكر الفرّاء إنّ الحذف فيه لكثرة الاستعمال في الياء في (ابن أمَّ)، وهي ياء المتكلّم، وتُعدّ ضميراً مستقلاً، أي أنّ حذفها ليس كحذف حرف من بنية الكلمة، فالحذف عنده- هنا – لكثرة الاستعمال فقال: "يُقرأ ابن أمَّ، وأُمِّ" بالنصب والخفض؛ وذلك أنه كثُر في الكلام فحذفت العربُ منه الياء، ولا يكادون يحذفون الياء إلاَّ من الاسم المنادى يُضيفُه المنادي إلى نفسه، إلاّ قولهم: يا ابن أمّ، يا ابن عمّ، وذلك أنه يكثر استعمالهما في كلامهم، فإذا جاء ما لايُستَعمل أثبتوا الياء فقالوا: يابن أبي ، ويابن أخي، ويابن خالتي ، فأثبتوا الياء"[٥].

وقال الأخفش: "وذلك – والله أعلم – أنّه جعله اسماً واحداً مثل قولهم "ابن عمَّ أقبلْ" وهذا لا يقاسُ عليه. وقال بعضُهُم: يا ابن أُمِّي، لا تأخُذْ، وهو القياس، ولكن الكتاب ليست فيه ياء فلذلك كُرِه هذا. وقال بعضهم: يا ابن أُمِّ، فجعله على لغة الذين يقولون: هذا غلامِ قد جاء اسماً واحداً آخره مكسور مثل: "خازِ بازِ"[٦] فالأخفش يرى أنّ الفتحة هي عوض عن الألف المنقلبة عن الياء. الياء. وعدَّ أبو جعفر قولَ الأخفش من الشواذ؛ لأنّ الثاني من قوله: "يا غلام غلام" ليس بمنادى فلا ينبغي أن تُحذَفَ مِنه الياءُ[٧].

وكان لابن جرير الطبري رأيٌ مستقلٌ في هذه المسألة حيث قال: " والصواب من القول في ذلك أن يُقال: إذا فتحت الميم من "ابن أمّ" فمرادٌ به الندبة: يا ابن أمّاه، وكذلك من "ابن عمّ"

---

[١] ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٢٩٥.
[٢] سيبويه ، **الكتاب** ،ج٤، ص١٨٤.
[٣] المبرد ، أبو العباس، محمد بن يزيد بن (ت: ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب – بيروت، بلا تأريخ نشر ،ج ٤، ص٢٥١.
[٤] ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط٢، ١٤٠٧ هـ –١٩٨٧م ،ج ١، ص٣٤١.
[٥] الفراء ، **معاني القرآن**، ج١، ص٣٩٤، والطبري ، **جامع البيان في تفسير القرآن**، ج١٣، ص١٢٩.
[٦] الأخفش، **معاني القرآن**،ج ١، ص٣٣٨.
[٧] النحاس، **إعراب القرآن**،ج ١، ص٧٣.

فإذا كسرت فمرادٌ به الإضافة، ثمّ حُذفت الياء "التي هي كنايةٌ عن اسم المُخبِر عن نفسه، وكأنّ بعضَ من أنكر تشبيه كسر ذلك إذا كسر ككسر الزّاي من خازِ بازِ" لأنّ "خاز باز" لا يُعرف الثاني إلاّ بالأول، ولا الأول إلاّ بالثاني، فصارَ كالأصوات"[١].

ونسبَ النحاس إلى الكسائيّ، والفرّاء، وأَبي عبيد "يا ابن أمَّ" تقديره عندهم: يا ابنَ أُمّاه، ثم حُذِفت الألف، وبقيت الميم مفتوحة، لتدلّ على الألف المحذوفة[٢]. والحقيقة أنّ الألف قصرت إلى الفتح ، وهذا هو الأولى صوتياً؛ لأنّ الألف لاتُسبَقُ بحركة.

وعلَّقَ النحاسُ على قول الفرّاء قائلاً: "وهذا الرأي عند البصريين خطأ؛ لأنّ الألف خفيفة لا تحذف، ولكن جُعِلَ الاسمان اسماً واحداً فصارَ كقولك: خمسة عشر"[٣]

واختار مكي القراءة بفتح الميم في قوله تعالى : چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ چ ، فقال:" من فتح الميم جعل الاسمين اسماً واحداً، كخمسة عشر، والفتحة في "ابن" بناء وليست بإعراب، كالتاء من خمسة عشر، وكالفتحة في روديك إذا أردتَ الأمر بمعنى أَرْوِدْ. وقيل: الأصل ابن أُمّا، ثم حذفت الألف، وذلك بعيدٌ؛ لأنّ الألف عوض من ياء، وحذف الياء إنّما يكون في النداء، وليس أُم بمنادى. ومن كسر الميم أضاف ابناً إلى أم، وفتحةُ ابن فتحةُ إعرابٍ، لأنّه منادى مضاف[٤] . وقد ردّ مكيّ على الأقوال السابقة التي نسبها النحاس إلى الكسائي، والفراء، وأبي عبيدة ، فقال:" وقيل: الأصل ابن أُمّا، ثم حذفت الألف، وذلك بعيدٌ؛ لأنّ الألف عوض من ياء، وحذف الياء إنّما يكون في النداء، وليس أُمَّ بمنادى"[٥] . ونرى أنّ مكيّاً-هنا- يُلمّحُ في ردّه دون أن أن يُصرّح بذكر الأسماء . وتابع أبو البركات الأنباريّ مكيّاً في الردِّ على الفرّاء[٦]،وأمّا أبو البقاء العكبري فقد اكتفى بعرض الآراء دون ترجيحٍ[٧].وهذا الرأي قريبٌ من رأي الأخفش، وأقربُ هذه الآراء هو رأي البصريين الذي يرى إنَّ "ابن" وأم" اسمٌ واحدٌ فبُنيا بناء العدد المركب، أما القول بحذف الياء فبعيد؛ لأنّه لا يكون إلاّ في النداء وليس هذا موضع نداء. وأرى أنّ الفتحة في (أمَّ) والكسرة في (أمِّ) تقصير صوتي لصوتي المد ، فالفتحة بعضُ الألف ودالّةٌ عليها ، والكسرةُ بعضُ ياء المد ودالّةٌ عليها.

٨- العلة في فتحة الميم في (ٱ)

---

[١] الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**،ج١٣، ص١٢٩.
[٢] النحاس، **إعراب القرآن**،ج٢، ص٧٣، والطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج١٣، ص١٢٩.
[٣] النحاس، **إعراب القرآن**،ج ١، ص٧٣.
[٤] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص٣٣٩.
[٥] المرجع السابق، ج ١، ص٣٣٩.
[٦] انظر: الأنباري ، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج ١، ص٣٧٥.
[٧] انظر: العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج ١، ص٥٦٩.

قال تعالى چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ چ (آل عمران: ١ – ٢)

اختلف النحويون في حركة الميم في قوله تعالى: (آلم) فقال سيبويه: " ألم. الله " لما كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا، وفرّقوا بينه وبين ما ليس بهجاء "[١].

وذهب الكسائي إلى أنّ حروف التهجّي إذا لقيها ألفُ وصلٍ فحذفت ألف الوصل حركتها بحركة الألف فقلتَ: ألَمَ اللهُ، وألَمُ اذكر، وألَمِ اقتربت[٢].

وقال الفرّاء: " وإنّما قرأت القُرّاءُ " آلم اللهُ " في " آل عمران " ففتحوا الميم لأنّ الميمَ كانت مجزومة لنية الوقفة عليها، وإذا كان الحرفُ يُنوى به الوقوف نُوِيَ بما بعده الاستئناف، فكانت القراءة " ال م الله " فتركت العرب همزة الألف من " الله " فصارت فتحتها في الميم لسكونها، ولو كانت الميم جزماً مُستحقّا لكُسِرتْ، كما في چ ئۇ ئى ئى ئې چ (يس: ٢٦) ،وقرأها أبو جعفر الرؤاسي " آلم أله " بقطع الألف، والقراءة بطرح الهمزة "[٣].

وأجاز الأخفش كسر الميم لالتقاء الساكنين فقال: " وقال بعضهم: " صادِ والقرآنِ " فجعلها من " صاديتُ " ثم أمرَكُما تقول: " رامِ " كأنّه قال: " صادِ الحقَّ بعملكَ " أي: تعمّدْهُ، ثم قال: (والقرآن) فأقسم"[٤].

وذهب الزّجّاج إلى تخطئة الأخفش، وعدّ جواز كسر الميم خطأ لا تقولُهُ العربُ لثقله[٥].

وقال مكي في قوله " ٱ " فأمّا فتحةُ الميم فيجوز أن تكون فُتحت لسكونها وسكون اللام بعدها، ويجوز أن تكون فُتِحتْ لسكونها وسكون الياء قبلها ولم ينو عليها الوقف، ويجوز أن تكون فُتِحت؛ لأنّه نوى عليها الوقف فألقى عليها حركة ألف الوصل المبتدأ بها، كما قالوا: واحد اثنان ثلاثة أربعة، فألقوا حركة الهمزة من أربعة على الهاء من ثلاثة، وتركوها على حالها ولم يقلبوها تاءً عند تحريكها، إذ النيّة فيها الوقفُ "[٦].

وقال مكي ردّاً على الأخفش:" " وهو غلطٌ لا قياس له لثقلِه "[٧].

---

[١] سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص١٥٣.
[٢] النحاس، **إعراب القرآن**، ج١، ص١٤٢.
[٣] الفراء، **معاني القرآن**، ج١، ص٩.
[٤] الأخفش، **معاني القرآن**، ج١، ص٢٠.
[٥] الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج١، ص٦٦.
[٦] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**،ج ١، ص١٨٦.
[٧] المرجع السابق،ج ١، ص١٨٦.

وأما أبو البقاء العكبري فيرى أنَّ الميمَ حُرّكت لالتقاء الساكنين وهو الميمُ ولامُ التعريف في اسم الله، وفُتِحتْ لوجهين: أحدهما: كثرة استعمال اسم الله بعدها. والثاني: ثِقلُ الكسرة بعد الياء والكسرة، وردّ على الأخفش إجازته كسرَ الميم[1].

[1] العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٢٣٥.

المبحث الثاني:- الردود الصرفية

١- أصل كلمة الشيطان:

قال تعالى: چ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ چ [البقرة: ٢٦٨]

من الأسماء التي تحدّثَ العلماءُ في اشتقاقها كلمة"الشيطان"، ولعلّ من أقدم من تحدَّث في اشتقاق كلمة "شيطان" سيبويه إذ يقول:" وسألته عن رجل يسمَّى دهقان فقال:إن سميته من التدهقن فهو مصروف ، وكذلك شيطان إن أخذته من التشيطن فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل يثبت فيه النون، وإن جعلت دهقان من الدهقن، وشيطان من شيَّطَ لم تصرفه"[١].

واشتقاق الشيطان من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فالكوفيون يرون أنّه من الفعل شاط يشيطُ بمعنى هلك فوزنه (فَعْلان)، أمّا البصريون فرأوا أنّه أصيل النون أي: أنّه من الفعل شطن بمعنى بَعُدَ ووزنه على ذلك فَيْعال "[٢].

وذهب الأخفش إلى أنَّ النون في شيطان أصلية شبيهة بنون دهقان؛ لأنّها لا تسقُط عند التصغير فنقول: دُهيقين[٣]. وإلى ذلك ذهب أيضاً ابن دريد[٤]، وأمّا ابن فارس فذكر في نون الشيطان قولين:أحدهما : إنَّ النون أصلية ، فيكون سُمِّيَ بذلك لبعده عن الحق وتمرده، وذلك أنَّ كل عات متمرد من الجن والإنس والدَّواب شيطان ، والقول الآخر:إنَّ النون زائدة على فعلان، وهو يكون من شاطَ، إذا بطلَ[٥].

و قال مكي :" قوله:(﴿ ﴾) شيطان فَيْعال، من شَطَنَ إذا بَعُدَ، ولا يجوز أن يكون فعلان من تشيّط وشاط؛ لأنّ سيبويه حكى: شيطنته فتشيطن، فلو كان من شاط لكان شيطنته على وزن فعلنته، وليس هذا البناء في كلام العرب، فهو إذا فيعلته كبيطرته، فالنون أصليةٌ والياء زائدةٌ، فلا بُدَّ أن يكون شيطان فيعالاً من شطن إذا بَعُدَ، كأنّه لمّا بَعُدَ من رحمة الله يُسمى بذلك"[٦].

وعلّقَ مكي على قول سيبويه السابق، فقال:" لو كان مِن شاطَ لكان شيطنتُهُ على وزن فَعلنتُهُ، وليس هذا البناء في كلام العرب... فالنون أصليةٌ والياء زائدة"[٧].

وهذا الذي رجحّه مكي في كونه مشتقاً من "شَطَنَ" ساقَ له وجهاً آخر في كتاب آخر وهو "أن يكون مشتقاً من شاط يشيط إذا هلك، فسميّ بذلك لهلاكه بمعصيته وغضب الله عليه فيكون وزنه على هذا فعلان"[٨].

---

(١) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج١، ص٢٣٥.

(٢) الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر (ت:٨٠٢هـ)، **ائتلاف النصرة في آختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية ، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ص١٠٤.

(٣) الأخفش، **معاني القرآن** ، ج ١، ص١٤.

(٤) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين (ت: ٣٢١هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م ،ج ٢، ص٨٦٧.

(٥) انظر: ابن فارس، أحمد(ت: ٣٩٥هـ)، **مجمل اللغة**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦،ج ١، ص٥٠٢.

(٦) مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج١، ص١٧٩.

(١) المرجع السابق، ج١، ص١٧٩.

(٨) مكي بن أبي طالب القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**،ج ١، ص١٠، وابن قتيبة، **غريب القرآن**، ص ٢٣، والفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: ٣٧٧هـ)، **الحجة في علل القراءات السبع**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م، ج٢، ص١٧– ١٨.

فالخليل بهذا على الرأيين يمكن عدّ النون زائدة أو أصلية، ولذلك فلا صحة لما أوردهُ مكي من حكاية سيبويه شيطنته فتشيطن؛ لأنّ رأي الخليل هو الأصل وهو يذكر الوجهين كما يدلّ ظاهرُ لفْظِه. أما ابن منظور فيقول: "الشّيطان: فيْعال، من شطنَ إذا بعد فجعل النون أصلاً"[١] وقد استأنسَ الذاهبون إلى أصالة النون بقول أميّة بن أبي الصّلت:

أيُّمَا شَاطِنٍ عَصاهُ عَكاهُ ..... ثُمَّ يُرْمَى في السّجنِ والأَغْلالِ[٢].

والشَّاطنُ هنا بمعنى الشيطان.

والظاهر أنّ مفردة "الشيطان" كلمة عربية قديمة[٣]. لذلك سمى العربُ بعض رجالهم بهذا الاسم منهم: شيطان بن مدلج من بني جُشم، وشيطان بن الحكم، والشيطان بن بكر بن عوف وبنو شيطان من كنده[٤]. وزعموا أن شيطان عبرية الأصل Satan تعني العدو والحاقد والكاره[٥].

٢- علة حذف الفاء من (قوا أنفسكم)

قال تعالى: چ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ چ [التحريم: ٦] .

اختلف البصريون والكوفيون في علّة حذف فاء الفعل من قوله تعالى: چ ۇ ۇ چ فَذَهَب البصريون إلى أنّ الفاء محذوفة لوقوعها بين ياء وكسرة؛ وذلك لأنّ اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل في كلام العرب، فلمّا اجتمعت هذه الثلاثة ثقل ذلك عليهم فوجب أن يحذفوا واحداً منها لإزالة الثقل فحذفوا الواو ليخفَّ أمر الاستثقال، وذهبَ الكوفيون إلى أنّ الفاء محذوفة للفرق بين الفعل اللازم والمتعدي، فَحُذِفَتْ في يَعِد ويقي؛ لأنّه متعدٍ وأُثْبِتَتْ في مضارع اللازم نحو: وُجِلَ يُوجَلْ وَوَجَلَ يُوجِل[٦].أمّا البصريون فذهبوا إلى أنّ الحذف لا علاقة له بالتعدي واللزوم وإنّما لعلّةٍ لعلّةٍ لغوية، فقد قال سيبويه: "كرهوا الواو بين ياءٍ وكسرة إذ كرهوها مع ياء فحذفوها"[٧]. وقال

---

(١) ابن منظور، **لسان العرب**، مادة(شطن).

(٢) البيت من الخفيف ، وهو لأمية بن أبي الصلت ، انظر: **ديوان أمية بن أبي الصلت**، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر – بيروت، ط١، ١٩٩٨: ص١٠٦، وقدامة بن جعفر (ت:٣٣٧هـ)، **نقد الشعر** ، مطبعة الجوائب– قسطنطينية ، ط١، ١٣٠٢هـ: ص٨٦، وابن دريد ، **جمهرة اللغة**،ج٢،ص٩٤٧، وفيه: والأكبال.

(٣) أبو حاتم الرازي، أحمد بن حمدان (ت: ٣٢٢هـ)، **الزينة في الكلمات الإسلامية العربية**، تحقيق: حسين بن فيض فيض الله الهمداني، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط١، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م،ج ٢، ص٣٦٣، وانظر: عودة خليل أبو عودة، **التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم دراسة دلالية مقارنة**، مكتبة المنار – الأردن – الزرقاء، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م، ص، ٤٧٥–٤٧٩.

(٤) أحمد بن حمدان ، **الزينة في الكلمات الإسلامية العربية**،ج ٢، ص٣٦٣.

(٥) اليسوعي، رفائيل نخلة ، **غرائب اللغة العربية**، ص، ٢١٢، وانظر: **المعجم الوسيط** ، مادة:(شطن) ، وفرحات أحمد حسن ، **مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن**، ص ٣٧٩.

(٦) الأنباري، أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد(ت: ٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، ط١، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م،ج ٢، ص٦٤٤، وانظر: النحاس، **إعراب القرآن**: ٣٠٤/٤، والعكبري، أبا البقاء عبد الله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ) ، **إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** ، دار الكتب العلمية – بيروت،، ط١، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م ، ج٢، ص٢٦٥.

(٧) سيبويه ، **الكتاب**، ج ٤، ص٥٢–٥٣.

المبرّد: "اعلم أنّ هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفْعِل) سقطت في المضارع وذلك قولك: وَعَدَ يَعِدُ، وَوَجَدَ يَجِدُ، ووسم يَسِمُ، وسقُوطها لأنّها وقعت موقعاً تمتنعُ فيه الواوات وذلك أنّها بين ياءٍ وكسرة"[١]. والحقيقة أنّها ليست بين ياء وكسرة في مثل(يوعد) ؛لأنّها بين الياء والعين ، والكسرة واقعةٌ بعد العين.

وقال مكي:"(قُوا) فعلٌ قد اعتلَّ فأوُه ولامُه، فالفاءُ محذوفة لوقوعها بين ياء وكسرة في قولك: يقي، على مذهب البصريين"[٢]. وردَّ رأي الكوفيين:قائلاً "ويَلزُمُهم أن لا يحذفوا في يرمِ ويثق؛ لأنّهما غير متعديين، ولا بُدّ من الحذف فيهما، واللام محذوفة لسكونها وسكون الواو بعدها، والنون محذوفة للبناء عند البصريين وللجزم عند الكوفيين"[٣].

وذكر أبو البركات الأنباريّ أنَّ قولَ الكوفيين رُدَّ بحُجّة سماعية هي أنّ العربَ تقول: "ونَمَ الذُبابُ يَنِمُ"، و "وكَفَ الذبابُ يِكِفُ" و (وَجَدَ في الحزن يَجِدُ) فحذفوا من اللازم كما حذفوا من المتعدي[٤]. وحجّةٌ قياسيةٌ هي حذف ياء (يرم) و (يثق) وهما غير متعديين[٥].

٣-وزن (آية):

قال تعالى: چ چ چ چ چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ چ [يوسف: ٧] .

المُشكِلُ في هذه الآية يتأتّى من القراءة القرآنية قال ابن مجاهد:" واختلفوا في الجمع والتوحيد من قوله: چ ڍ ڌ چ فقرأ ابن كثير وحده : چءَايَةٌ لِّلسَّائلينَچ واحدة، وقرأ الباقون چ ڍ چ جماعاً[٦]"

وذكر مكي أربعة أقوال في وزن"آية"، فقال:" قوله: "آيةٌ لِلسَّآئلينَ" في وزن أربعة أقوال: قال سيبويه: هي فَعْلَة، وأصلها أَيْيَة، ثم أبدلوا من الياء الساكنة ألفاً، هذا معنى قوله، ومثله عنده غاية وثاية، واعتلال هذا عنده شاذ؛ لأنّهم أعلّوا العين، وصحّحوا اللام، والقياس اعتلال اللام وتصحيح العين. وقال الكوفيون: آيَةَ فَعَلة بفتح العين، وأصلها أَيَيَة، فقُلِبتَ الياءُ الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وهو شاذ في الإعلال إذ كان الأصل أن تعلَّ الياء الثانية، وتُصححَ الأولى، فيقال: أياة، وقال بعض الكوفيين: آية فَعِلَة، وأصلها أَيِيَة، فقُلبت الياء الأولى ألفاً لانكسارها وتحرك ما قبلها، وكانت الأُولى أَوْلى بالعلّة من الثانية لِثقل الكسرة عليها، وهذا قولٌ صالحٌ جارٍ على الأصول. وقال ابن الأنباري : آية وزنها فاعِلة وأصلها آيِيَة فأُسكِنت الياء الأولى استثقالاً للكسرة على الياء

---

[١] المبرد ، **المقتضب**، ج ١، ص٨٨.
[٢] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**،ج ٢، ص٢٨١.
[٣] المرجع السابق، ج٢، ص٢٨٢.
[٤] الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج ٢، ص٤٤٧.
[٥] النحاس ، **إعراب القرآن**، ج٤، ص٣٠٤.
[٦] ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص٣٤٤.

وأدغموها في الثانية فصارت آيّة مثل لفظ دابّة ووزنها ثم خففوا الياء كما قالوا:كيّنونة بتخفيف الياء ساكنة وأصلها كيّنونة، ثم خففوا فحذفوا الياء الأولى المتحركة "[١].

وبعد أن عرض مكي لأقوال العلماء في وزن (آية) عقّبَ على كلام ابن الأنباريّ السابق، وردّه قائلاً : "وهذا قولُ بعيدٌ من القياس؛ إذ ليس في "آية" طولٌ يجب الحذف معه كما في كينونة"[٢]. ونلاحظ من هذا النص: إحاطته بأقوال العلماء في الكلمة، وتعليل هذه الأقوال وتوجيهها كما نلاحظ نقده لها بمقاييس أصحابها ومخالفتهم لقياسهم، وكذلك ترجيحه لما رآه بعض الكوفيين؛ لأنّه جار على الأصول[٣].

والرأي الأول الذي ذكره مكي هو مذهب سيبويه من اعتلال العين وصحة اللام شذوذاً وكان حقّها أن يعتلَّ منها اللام وتصحَّ العين [٤].وقال أبو البركات الأنباري: "... وإجراؤها على القياس أن تكون آية على فعِلَة بكسر العين فتقلبُ العين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير آية، والأصل أن يُقال في آيات أيتات، إلاّ أنّه اجتمع فيها علامتا تأنيث فحذفوا إحداهما، وكان حذف الأُولى أَوْلى، لأنّ في الثانية زيادة معنى؛ لأنّها تدلُّ على الجمع والتأنيث، والأولى إنّما تَدلُّ على التأنيث فقط، فلهذا كان حذفُ الأولى وتبقيةُ الثانية أَوْلى"[٥].

ونسبَ أبو حيّان إلى الفرّاء إلى أنّه قال:" آية وزنها فُعْلَة وأنّ الأصل "أيّة" فاستثقلوا اجتماع ياءين فأبدلوا من الساكنة ألفاً تخفيفاً" وردَّه قائلاً: وهذا الذي ذهب إليه فاسد؛ لأنّ فيه إعلال العين، مع أنّ العين معتلة كما في مذهب الخليل [٦].

وما نَسَبهُ مكي لابن الأنباريّ نَسَبهُ ابن عطية إلى الكسائي إذ قال: "وقال الكسائي:"أصلُ آية آيية على وزن فاعلة، حذفت الياء الأولى مخافة أن يلتزم فيها من الإدغام ما لزم في دابّة"[٧]. ونقل العز بن عبد السلام (ت:٦٦٠ هـ) في فوائده هذا الرأي للكسائي وهو الصواب .[٨]، وقد

---

[١] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**،ج ١، ص٤١٤.

[٢] المرجع السابق، ج ١، ص٤١٥.

[٣] فرحات، أحمد حسن ، **مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن**، ص ٣٧٧.

[٤] انظر: سيبويه ، **الكتاب**، ج ٤، ص٣٩٨.

[٥] الأنباري ، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج ٢، ص٣٣-٣٤.

[٦] أبو حيان ، **ارتشاف الضَّرب من لسان العرب**، تحقيق : رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م،ج ١، ص١٤٧.

[٧] ابن عطية ، أبو محمد عبد الحق بن غالب (ت: ٥٤٢هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية – بيروت، ، ط١، ١٤٢١هـ، ج١، ص٥٧.

[٨] انظر: العز بن عبد السلام (ت: ٦٦٠هـ)، **فوائد في مشكل القرآن**، تحقيق: سيد رضوان علي الندوي، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة – جدة، ط٢، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م، ص٥٤.

وهم مكي في نسبته إلى ابن الأنباريّ[١]. وهذا الاضطراب في النقول أكّده حاتمُ الضامن في مقدمة تحقيق كتاب المشكل[٢].

٤- أصل لفظة (آدم):

قال تعالى: چ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى چ (البقرة: ٣٥).

اختلف اللغويون في اشتقاق ووزن ومعنى (آدَم) ، فقد ذهب قطرب(ت:٢٠٦هـ) إلى أنَّ آدمَ ليس من أديم الأرض ، مخالفاً بذلك العلماء ، إذ يقول: " لا يَصحُّ في العربية أن يكون آدم مأخوذٌ من أديم الأرض، لأنه لو كان كذلك لكان منصرفاً، لأنه يكون فاعلاً بمنزلة خاتَم وطابَق"[٣].ويرى الزّجّاج أنَّ " آدمَ " مشتقٌّ من أديمَ الأرض؛ لأنّه خُلِق من تراب وكذلك الأُدْمَةُ إنَما هي مشبَّهةٌ بلون التراب[٤]. وأمّا الطبري(ت:٣١٠هـ) فقد ذهب مذهباً غريباً في اشتقاق اسم "آدم" فعدَّ " آدمَ " فعلاً رباعياً سمّي به إذ قال:" يجب أن يكون " آدمُ " فعلاً سُمّي به أبو البشر، كما سُمّي " أحمد " بالفعل من الإحماد، و" أسعد " من الإسعاد"[٥]. وقد أورد ابن دريد في كتابه الاشتقاق لفظة (آدم) إذ قال: " واشتقاق آدم من شيئين: إمّا من قولهم: رجل آدم بيّن الأدمة وهي سمرة كدرة ، أو تكون من قولهم : ظبيٌ آدم ، وحملٌ آدم ، والآدم الظّباء الطويل القوائم ، والعنق الناصع بياض البطن، المسكيّ الظهر، وهي ظباء السفوح، وقد جمعوا: أدم الظباء أدمان"[٦].

وعدَّ أحمدُ بن فارس(ت:٣٩٥هـ) الهمزة والدّال والميم أصلاً لما دلَّ على الموافقة والملاءمة؛ لذلك سُمّي آدمُ عليه السلام؛ لأنّه أُخذَ من أدمة الأرض. وهي الطبقة الرابعة[٧].

وقال مكي:" و(آدَم) أفعل مُشتقٌ من الأُدْمَةِ وهو اللون، فلم ينصرف؛ لأنه معرفة، وأصلُه الصفة، وهو على وزن الفعل. وقيل هو مشتقٌ من أديم الأرض وهو وجهها "[٨]. ثمَّ نقل قول الزجاج السابق دون أن يُصرّحَ به، وردّه قائلاً:" وهذا بعيدٌ؛ لأنّه يحتملُ أن يكونَ وزنُه فاعلاً كطابَق، فيجب صرفُه، إذ ليس فيه من معنى الصفةِ شيء، وأفعل أصلُهُ الصفة "[٩].

---

(١) مكي بن أبي طالب القيسي ، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص٤١٤.

(٢) المرجع السابق، مقدمة المحقق، ج ١، ص٦٨.

(٣) ابن الأنباري، أبو بكر،الزاهر في معاني كلمات الناس، ج١، ص ٣٨٤، ومكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧هـ)، **الهداية الى بلوغ النهاية** ، جامعة الشارقة ، ط١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨م،ج ١، ص ٢٢٦.

(٤) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج ١، ص١١٢.

(٥) الطبري، محمد بن جرير (ت: ٣١٠هـ) **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ج١، ص٤٢٨.

(٦) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين (ت: ٣٢١هـ)، **الاشتقاق**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م، ص٧١.

(٧) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت:٣٩٥ هـ) ، **معجم مقاييس اللغة**، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، ج١، ص٧١ - ٧٢.

(٨) مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**،ج ١، ص١٢٧.

(٩) المرجع السابق، ج١، ص١٢٧، وانظر الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**،ج١، ص١١٢.

فمكي يرى أنَّ "آدم" مشتقٌ" وأصلُهُ إمّا من الأدمة وهو اللون، وإمّا من أديم الأرض، وهو وجهها، وعلى ذلك فهو محتمل أن يكون على وزنين: أفعل أو فاعل[1]. والذي ذكره مكي يرجّحُ عربية "آدم" فأسماء الأنبياء كلها أعجمية كما يرى أبو منصور الجواليقي(ت:٥٤٠ هـ) إلاّ أربعة أسماء وهي: آدم وصالح وشعيب ومحمّد [2].

وأمّا ابنُ عطيّة(ت:٥٤٢هـ) فرأيه موافقٌ لما ذهب إليه مكي، وهو أن يكون " آدمُ " إمّا على وزن أفعل وإمّا على وزن فاعل، فإذا كان على وزن أفْعَل فجمعُهُ أُدُمْ وأَوادِمْ وحينئذٍ يمتنع صرفه، وإذا كان على وزن فاعل فجمعه آدمون وأوادم ويلزم قائل هذه المقالة صرفه[3].

وذكر الزمخشري (ت:٥٣٨ هـ) في كشّافه أنّ "آدَم" مشتق من الأُدْمةِ، ومن أديم الأرض، كما اشتقوا يعقوب من العقب، وإدريس من الدرس، وإبليس من الإبلاس.

ويرى أنّ آدم اسمٌ أعجميٌّ على زنة فاعل، كآزر، وعازر، وعابر، وشالخ، وفالغ، وأشباه ذلك[4].

وقطعَ أبو حيّان(ت:٧٤٥هـ) بأعجمية اسم " آدم" فقال: "... ومن زعمَ أنّه أفْعلُ مشتقٌ من الأُدمَة، وهي كالسُّمرة، أو من أديم الأرض، وهو وجهُها، فهو صواب؛ لأنّ الاشتقاق من الألفاظ العربية قد نصّ التصريفيون على أنّه لا يكون في الأسماء الأعجمية...، ومن زعم أنّه فاعلٌ من أديم الأرض فخطؤهُ ظاهرٌ؛ لعدم صرْفِه "[5].

وبهذا فقد تعددت الآراء في اشتقاق لفظة (آدَم) وعلى الرغم مما ذكر من الآراء، إلاّ أنّ اشتقاقها من أدمة الأرض وجهها وهو الغالب في آراء العلماء لاتفاقهم عليه ، وقد يسمى أبو البشر بذلك ، لأن جسده من أديم الأرض، وقيل لسمرة في لونه، يقال رجل آدم نحو أسمر[6].

٥- أصل (وكأيّن):

قال تعالى: ﭽ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﭼ [آل عمران: ١٤٦] . اختُلف في أصل" كأيّن، فنقل سيبويه قول الخليل: "كأنّهم قالوا: له كالعدد درهما، وكالعدد من قرية... وإنّما تجيءُ الكاف للتشبيه، فتصير وما بعدها بمنزلة

---

(١) انظر: مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج١، ص١٢٧.

(٢) الجواليقي ، أبو منصو موهوب بن محمد (ت:٥٤٠ ه) ، **المعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم** ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب- قطر، ط٢، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م ، ص ٦١.

(٣) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ، ج١، ص١٠٤.

(٤) الزمخشري، جار الله محمود بن عمرو (ت: ٥٣٨ه)، **تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل** ، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي- بيروت ط١، ١٩٩٧م، ج١، ص١٥٤.

(٥) أبو حيان ، أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت: ٧٤٥ه)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت، ١٤٢٠ه، ج١، ص٢٢٣.

(٦) انظر: الراغب الأصفهاني، **المفردات في غريب القرآن**، ص٧٠.

شيء واحد. من ذلك قولُهُ: "كأن"، أدخلتَ الكاف على أنْ للتشبيه، فعدّها سيبويه بمعنى" كم " ومثّل لها بقوله: وكأيّنْ رجلاً قد رأيتُ، وقوله عز وجـل: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ چ چ چ چ چ چ [محمد: ١٣][١].

"وقرأ ابن كثير: (وكائنْ من نبيٍّ) على وزن (كَاعِنْ)، وقرأ االباقون (وكأيِّنْ) على وزن (كعَيِّنْ) وهما لغتان جيدتان يُقرأ بهما "[٢].

وذكر ابن جني في "كأيّن" أربع لغات فقال:" فيها أربع لغاتٍ: كأيّ، وكاءٍ، وكأْي – وهي هذه القراءة- وَكَاءٍ في وزن كَعٍ. ثم قال:"اعلمْ أنَّ أصل ذلك كله" "كأيِّ" في معنى "كم" كأكثر القراءة (وكأَيٍّ من قرية) ، وهي "أيُّ" دخلت عليها كاف الجر فحدث لها من بعد معنى "كم".. وفيها معنى التشبيه، وفي دخولها عارية من التشبيه، نحو: كأن زيداً عمرو، وله كذا وكذا درهماً، وكأيٍّ من رجل"[٣].

وقال مكي:" قوله: "وكأيّن" هي " أيّ " دخلت عليها كاف التشبيه، فصار الكلام بمعنى " كم " وثبتت في المصاحف بعد الياء نوناً؛ لأنها كلمة نُقلت عن أصلها، فالوقف عليها بالنون اتباعاً للمصحف"[٤].

ثمّ علّقَ على قراءة ابن كثير السابقة، فقال:" وذلك بعيدٌ؛ لإتيان" مِن" بعده ولبنائه على السكون"[٥].

ويرى أبو حيّان أن "كأيِّن" اسم مبني بسيط لا تركيب فيه، يأتي للتكثير مثل "كم"، وذكر فيها أربع لغات: كأئن، وكئن على وزن "كعن"، وكأيِّن، وكيِّينْ، ويوقف عليها بالنون، وأكثر ما يجيء تمييزها مصحوباً بمن. [٦]

وتـابعّ أبـو حيّـان مكيّـاً، وردَّ علـى مـن ادّعـى أنَّ "كـأيِّنْ" فـاعلاً، فـردَّ علـى ابـن عصـفور، فقال:"ووهِم ابن عصفور في قوله إنّه يلزَمُه "من"، وإذا حُذِفت انتصبَ التمييز سواء أوليها أم لم يَلِيهَا ". [٧]

---

[١] سيبويه ، **الكتاب**، ج٢، ص١٧١.

[٢] ابن زنجلة، عبد الرَّحمن أبو زرعة (ت: ٤٠٣هـ)، **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بلا تأريخ نشر، ص١٧٤.

[٣] ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت: ٣٩٢هـ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ج ١، ص١٦٩.

[٤] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**،ج ١، ص٢١٣.

[٥] المرجع السابق، ج ١، ص٢١٣.

[٦] انظر: أبا حيان ، **البحر المحيط** ، ج ٣، ص٣٥٨.

[٧] المرجع السابق، ج٣، ص٣٥٨.

وذكرَ السيوطي(ت:٩١١ هـ) أنّها اسم مركب من كاف التشبيه وأيٍّ المنونة للتكثير في العدد، وأنّها مبنية، ومن الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام، وملازمة للإبهام، مفتقرة إلى التمييز، وتمييزها مجرور بمن غالباً[١].

٦-الهمز في (بئيس):

قال تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ف ف ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ [الأعراف: ١٦٥]

اختلف القرّاء في قوله تعالى: چ چ چچ فقد روى أبو بكر عن عاصم أنّه قرأ: چ بَيْئِسٍچ على وزن فَيْعِلْ بكسر الهمز[٢].

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي: چ بئيسچ على وزن فعيل، وقرأ نافع: چ بِيسچ بكسر الباء من غير همز أو يُنون، وقرأ ابن عامر چ بِئسِچ على وزن فعل مثل نافع غير أنّه مهموز، ورُويَ عن عاصم "بَيْئَس" على وزن فَيْعَلْ بفتح الهمز[٣]، وقد شكَّ أبو بكر أن يكون عاصم قد قرأها مثل "بَيْئَس" وأخذ برواية الأعمش وهي "بئيس" مثل قراءة حمزة[٤].

وذكر الفرّاء أنّ العربَ تقول في قوله تعالى: چ چ چچ يقولون: "بيس" و "بييس" يجمعون بين ساكنين، والقرّاء يُحرّكون الياء الأولى إلى الخفض فيقولون: (بَيِيس) ثم نفى الفرّاء أن يكون ذلك من كلام القرّاء؛ لأنّ تحريك الياء والواو أثقل من ترك الهمزة، فلم يكونوا ليَخْرُجُوا من ثقلٍ إلى ما هو أثقل منه"[٥]. والفراء على ذلك ينفي أن يكون تحريك الياء الأولى إلى الخفض الخفض من كلام القرّاء .

وقال مكي:"قوله چ چ چ چ من قرأَ بالياء من غير همزة فأصلُه بَئِسَ، على وزن فعِلَ، ثم أسكن الهمزة، لغة في حرفِ الحلق إذا كان عيناً بعد أن كسر الباء، لكسرة الهمزة على الإتباع، كما يقول في شَهِدَ: شِهْد وشَهْد، ثم أبدل من الهمزة ياء، وقيل: إنّه فعل ماضٍ منقول إلى التسمية، ثم وصف به، مثل ما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إنَّ الله عز وجل ينهى عن قيل وقال" فأصلُ الياء همزة، وأصلُه بَئِسَ مثلُ عَلِمَ ثم كسرت الباء للإتباع، ثم أُسْكِنَ على لغة من قال في عَلِمَ: عَلْم، ثم أُبدِلَ من الهمزة ياءً، فأمّا من قرأ بالهمز على فعيل فإنّه جعله مصدر: بَئِسَ يَبأَسُ، وحكي أبو زيد بَئِسَ يَبأسُ بئيساً، فهو مثل النّذير والنكير، والتقدير على هذا: بعذاب ذي

---

[١] السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط، ١٣٩٤-١٩٧٤م ، ج٢، ص٢٥٨.

[٢] ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص ٢٩٦، وابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، ج ١، ص٢٦٤.

[٣] ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص ٢٩٦.

[٤] ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر**، ج ٢، ص٢٧٢.

[٥] الفراء، **معاني القرآن** ،ج ٢، ص١٣٠.

بئسٍ، أي ذي بؤس، فأما من قرأ على فَيْعَل فإنّه جَعلهُ صِفةً للعَذابِ، كضَيْغَم"[١]. وعقَّبَ مكي على قراءة عاصم السابقة قائلاً: "وهو بعيدٌ"، ثم عَلَّلَ بُعدَ القراءة في أنَّ هذا البناء إنّما يكون في المعتل العين، كسيِّد وميِّت"[٢]. وهو هنا ينتقد قراءة سبعية، وهذا قليلٌ عند مكي؛ لأنّه يميل إلى الاختيار.

وأمّا أبو البركات الأنباريّ فقد ذهب مذهب مكي بحيث أوردَ ما أورده مكي بتمام حروفه[٣].

وأوصل أبو حيّان القراءات في قوله تعالى: : چ چ چچ إلى اثنتين وعشرين قراءةً، وأنّها قُرِئت ثُلاثية اللفظ ، ورباعيته فالثلاثي، اسما :بِئْسٍ بَيْسٍ وبيس وبَأْسٍ وبَأَسٍ وبِيْسٍ، وفعلا: بِيْسَ بَأَسَ بِئْسَ بِئْسَ بَأَسَ. والرباعية اسما: بَيْأَسٍ بَيْئِسٍ وبَيْسِن وبييس وبَئِيس وبَأْئِسٍ، وفعلا: بَأْئَسَ"[٤].

وأشار صاحبُ "الدُرّ المصون" إلى ستٍ وعشرين قراءة في قوله تعالى: چ چ چ چ وعزا كل قراءة إلى صاحبها، ثم ذكر أنّ أبا البقاء العكبري أضاف أربع قراءات أُخر، وختم كلامه بقوله: "فهذه ستُ وعشرون قراءة في هذه اللفظة، وقد حرّرتُ ألفاظها وتوجيهها بحمد الله تعالى"[٥].

ويرى زيد القرالّه أنّ الهمزة في (بئس) سُهلت إلى الياء(بيس) ولم تسقط، أو أنّها سقطت ومطلت كسرت الباء[٦].

٧-همز كلمة: چ وُوُ چ

قال تعالى: چے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ وُوُ ۆ ۆ ۈچ(الأعراف: ١٠) . المُشكِلُ في هذه الآية هو في قراءة "معايش" بالهمز "معائش، والقياس بالياء؛ لأنّ الياء أصليةٌ.

فقد روى خارجة عن نافع والأعرج "معآئش" بالمد والهمز[٧].

واختلف النحويون في هذه القراءة، فمنهم من قال إنّها شاذة ومنهم من ضَعَّفَها؛ وذلك لمخالفتها ما شاع من كلام العرب، فذهب الفرّاء إلى عدم جواز همز (معايش) فقال:"وقوله: چڭ ڭ ڭ وُوُ چ لا تُهْمَزُ؛ لأنّها – يعني الواحدة – (مِفْعَلة)، الياء من الفعل، فلذلك لم تهمز، إنّما يُهْمَزُ من هذا ما كانت الياء فيه زائدة مثل: مدينة ومدائن، وقبيلة وقبائل ولما كانت الياء لا يعرف لها أصل، ثم قارفتها. ألف مجهولة أيضاً همزت، ومثل معايش" من الواو مما لا يهمز لو جمعت

---

[١] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص٣٤٠.
[٢] المرجع السابق، ج ١، ص٣٤١.
[٣] انظر: الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج١، ص٣٧٧.
[٤] أبو حيان، **البحر المحيط**، ج٥، ص٢٥٠.
[٥] السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج٥، ص٤٩٦–٥٠٠.
[٦] القرالّه، زيد خليل، **الحذف الصوتي في القرآن الكريم (دراسة صوتية في حذف الصوامت وأصوات المدّ واللين)**، مجلة الآداب، جامعة عنابة ، الجزائر، حزيران،٢٠٠٩م ، ص١١.
[٧] ابن خالويه(ت: ٣٧٠هـ)، **مختصر في شواذ القرآن**، تحقيق: برجستراسر، ط، الرحمانية – مصر، ١٩٣٤م، ص ٤٢.

(مَعونَة) قلت: (مَعاوِن) أو منارة قلت: (مناوِر)، وذلك أنّ الواو ترجع إلى أصلها لسكون الألف قبلها، وربّما همزت العرب هذا وشبهه يتوهمون أنها (فعيلة) لشبهها بوزنها في اللفظ وعِدَّة الحروف... وقد همزت العرب (المصائب) وواحدتها (مصيبة) شُبِّهَتْ بـ (فعيلة) لكثرته في الكلام"[١].

وقال أبو عثمان المازني: "فأمّا قراءة من قرأ بالهمز فهي خطأ لا يُلتَفَتُ إليها، وإنما أُخِذَت عن نافع بن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحناً نحوًا من هذا"[٢].

ويقول الإمام الطبري: "والصوابُ من القراءة في ذلك عندنا: (معايش) بغير همز، لأنّها "مفاعل" من قول القائل: "عِشْتَ تَعيش" فالميم فيها زائدة، والياء في الحكم متحركة، لأنّ واحدها "مفعلة"[٣].

وقال ابن جنّي: "فحقُّ (معاش ومعيشة) ألا يُهمَزَ في الجمع، فأمّا قول العرب (مصائب) فخطأ؛ لأنّ الياء في مصيبة عين الفعل وهي منقلبة عن واو، وأصلها (مصوبة)... وقياسها (مصاوب)[٤].وهذا القولُ سبق إليه سيبويه حيث قال: "فأمّا قولهم: (مصائب) فإنّه غلطٌ منهم، وذلك أنّهم توهموا أنّها مصيبة (فعيلة) وإنّما هي (مَفْعِلة) وقد قالوا: (مصاوب)[٥].

ومع أنّ ابن جنّي وقف موقف المدافع عن القراءات الشاذة فإنّه كان في كثير من الأحيان ما يميل إلى القاعدة النحوية على حساب القراءة الشاذة، وهذا ما أشار إليه محمود أحمد الصغير حينما قال: "لقد حاول ابن جنّي أن يقف الموقف اللائق من القراءات الشاذة، وأن يدافع عنها كما دافع أستاذه عن القراءات السبع، ولكنّه لم يستطع أن يبتعدَ عمّا وقع به أسلافه من النحاة: بصريين وكوفيين، فهم جميعاً كانوا يُقرّون بأنّ القراءة سنة، ولكنّهم مع ذلك كانوا يطعنون عليها، وكذا فعل ابن جنّي على الرغم من تعهّده الشديد بالدفاع عنها وإبراز قوتها"[٦].

وقال مكي:"قوله: "معايش" جمع معيشة، ووزنه مفاعل، ووزن معيشة مَفْعِلة، وأصلها مَعْيِشَة، ثم ألقيت حركة الياء على العين، والميم زائدة، لأنّها من العيش، فلا يحسنُ همزها؛ لأنّها أصليةٌ، كان أصلها في الواحد الحركة، ولو كانت زائدة أصلها في الواحد السكون لهمزتها في الجمع، نحو: سفائن واحدها سفينة على فعيلة، فالياء زائدة أصلها السكون، وكذلك تهمز فالجمع إذا كان موضع الياء ألفاً أو واواً زائدتين، نحو: عجائز ورسائل، لأنّ الواحد عجوز ورسالة"[٧].

---

[١] الفراء، **معاني القرآن**، ج ١، ص ٣٧٣.
[٢] ابن جني، **المنصف** ، ج ١، ص ٣٠٧.
[٣] الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن** ،ج ١٢ ، ص ٣١٦.
[٤] ابن جني، **المنصف** ، ج ١، ص ٣٠٧ – ٣٠٩.
[٥] سيبويه ، **الكتاب** ، ج٤، ص٣٥٦.
[٦] الصغير، محمود أحمد ، **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي**، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م، ص ٢٤٨.
[٧] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج١، ص ٣٢٠.

وقال مكي معلّقاً على القراءة السابقة: "ومجازُهُ أنّه شبّه الياء الأصيلة بالزائدة، فأجراها مجراها، وفيه بعدٌ، وكثيرٌ من النحويين لا يجيزه"[١].

ومن النحويين من قَبِلَ هذه القراءة إلا أنّه لا يُجَوِّز القياس عليها، فهي عنده مما ورد قليلاً في العربية فيُقبَلُ ولا يُقاسُ عليه، وربما كان موقف أبي حيّان في البحر المحيط أكثر مرونة من غيره في قبول هذه القراءة، فهو يقول: "قرأ الجمهور (معايش) بالياء... وقرأ الأعرج والأعمش وخارجة عن نافع وابن عامر في رواية: (معائش) بالهمز وليس بالقياس، لكنّهم رووه وهم ثقات فوجب قبوله وشذَّ هذا الهمز، كما شذَّ في منائرَ جمع منارة، وكان القياس مناور"[٢]. وهذا رأيٌ مرنٌ من جهةٍ، إذ يقبل القراءة؛ لأنّ ثقات قد رووها ممن لا يجوز الطعن فيهم، ومن جهة أخرى لا يُبْنى عليها قاعدة؛ لأنّها خالفت الكثير من كلام العرب فأتت على لهجة غير شائعة[٣]. ومهما يكن من أمرٍ فإنّ هذه القراءة قد أسهمت في الكشف عن مدى اعتزاز النحويين بالقياس والمنهج المعياري الذي احتكموا إليه في تقنين العربية[٤].

٨-أصل "أناسي" في قوله :" وأناسيَّ"

قال تعالى: چ گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ں ں چ [الفرقان:٤٩]

اختُلِفَ في أصل أناسِيٍّ فقال الفرّاء:"وأناسيَّ كثيراً واحدهم إنْسِيّ وإن شئت جعلته إنساناً ثم جمعه أناسيّ فتكون الياء عوضاً عن النون، والإنسان في الأصل إنْسِيان؛ لأنّ العربَ تصغّرُهُ أنيسيان، وإذا قالوا: أناسين فهو بيِّنٌ مثل بُستانٍ وبَساتِينَ"[٥].

وقال مكي : قوله " ڳ ں " واحدُ أناسي إنسي[٦].

وقال مكي تعليقاً على قول الفراء السابق: "ولا قياسَ يُسعِدُهُ في ذلك، ولو جاز هذا لجاز في جمع سرحان سَراحيّ، وذلك لا يُقال"[٧].

ويبدو لي أَنّ الرأي الأول الذي قال به مكي هو رأيُ الفرّاء أيضاً، فقد قال الفراء:"وقوله:"ڳ ں " واحدهم إِنْسِيّ وإن شئت جعلته إنساناً ثمَّ جَمَعْتَهُ أناسيّ فتكون الياء عوضاً من النون، والإنسانُ في الأصل إِنْسِيان لأنّ العرب تُصَغّره أُنَيْسِيان"[٨].

وقالوا: "إنسانٌ" و "أناسِيّ" و "ظرِبانٌ" و "ظرابِيُّ"، فأمّا "أناسِيّ" فأصله "أناسِين" على حدّ "سِرحان" و"سراحين" فأبدلوا من النون ياءً، وأدغموا الياء المبدلة من الألف في "إنسان"، وقيل: "أناسِيُّ" ليس بتكسير إنسان، وإنما هو جمع "إِنْسِيٍّ"[١].

---

[١] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ١، ص ٣٢٠.

[٢] أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ج ٥، ص ١٥.

[٣] العيساوي، خالد مسعود، **الجانب النحوي عند مكي بن أبي طالب**، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط ط١،٢٠١٤، ص ٢٦.

[٤] بكار، بدري كمال، **أثر القراءات في تطور الفكر اللغوي**، دار القلم – دمشق، ط١، ١٩٩٠، ص ١٦٨.

[٥] الفراء، **معاني القرآن**، ج ٢، ص٢٦٩.

[٦] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص ٧٦.

[٧] المرجع السابق، ج٢، ص٧٦.

[٨] الفراء ، **معاني القرآن**، ج٢، ص٢٧٠.

ونقل النحاس عن الأخفش قولـه: "واحدُ الأناسـيّ إنسـيّ، وهو أحد قولي الفرّاء. ولـه قول آخر وهو أن يكون واحدُ الأناسيّ إنساناً لم يُبدل من النون ياء فيقول: أناسـيّ ويجب عليه أن يقولَ في جمع سرحان: سراحيّ، ولا فرق بينهما، وحكي أيضاً وأَناسِيَّ كثيراً بالتخفيف[٢].

---

[١] ابن يعيش، يعيش بن علي (ت: ٦٤٣هـ)، **شرح المفصل**، قدم له : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م، ج٥، ص٣٧٨.

[٢] النحاس، **إعراب القرآن**، ج٣، ص١١٣.

الفصل الثاني

الردود النحوية

خُصِّصَ هذا الفصل للحديث عن الردود النحوية التي يمكن أن تُصَنّفَ عليها الآيات القرآنية الواردة عند مكي من حيث مخالفتها للقاعدة النحوية أو تعدد الأوجه الإعرابية في اللفظة الواحدة، أو لتعدد القراءات القرآنية، وقد جاء الفصل في مبحثين عالجت في المبحث الأول الردود النحوية في الأسماء والذي قسّمته إلى مطلبين، تحدّثتُ في المطلب الأول عن الردود النحوية في مرفوعات الأسماء كتقدير المبتدأ والخبر وغيره من مرفوعات الأسماء، وفي المطلب الثاني تحدّثتُ فيه عن الردود النحوية في منصوبات الأسماء كتقديم معمول اسم الفعل وغيره من منصوبات الأسماء، وأمّا المبحث الثاني فقد تناولت فيه الردود النحوية في الأفعال كجزم الفعل المضارع وغيره من الأفعال، وقد كان للردود النحوية عند مكي النصيب الأكبر في كتابه مشكل إعراب القرآن، الذي برزت من خلاله شخصية مكي النحوية المتميزة.

المبحث الأول: الردود النحوية في الأسماء ويتألف من مطلبين:-

المطلب الأول:الردود النحوية في المرفوعات

١- تقدير المبتدأ والخبر

قال تعالى: چۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇ ۆ ۆ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۄ ۄ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە چ [البقرة: ١٨٠].

اختلف النحويون في رفع "الوصيّة" فقال الفرّاء :"والوصية" مرفوعة ب"كُتِبَ"، وإن شئتَ جعلت "كُتِبَ" في مذهب قيل فترفع الوصية[١].

وذهب الأخفش مذهب الفرّاء مع تقدير الفاء المحذوفة من الوصيّة[٢].وقد منع سيبويه حذف الفاء من جواب الجزاء إلا في الضرورة الشعرية فقال: "وسألته: {يعني الخليل} عن قوله: إن تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطرّ شاعر..."[٣] قال حسان بن ثابت:[٤].

مَنْ يَفْعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشْكُرُها ... والشَّرُّ بالشَّرِ عِنْدَ اللهِ مثلان[٥]

---

[١] الفراء ، **معاني القرآن** ج١، ص١١٠.

[٢] الأخفش، **معاني القرآن**، ج ١، ص١٦٨.

[٣] سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص٦٤.

[٤] اختلف في نسبة هذا البيت، فقد نسبه سيبويه، لحسّان بن ثابت ، وهو ليس في ديوانه ، ونسبه المبرد إلى عبد الرَحمن بن حسان، ونسبه ابن السيرافي لكعب بن مالك، انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٣، ص٦٤، والمبرد، **المقتضب**، ج٢، ص٧٢، وابن السيرافي، أبو سعيد (ت:٣٨٥هـ) ، **شرح أبيات سيبويه** ، دار الفكر– القاهرة ، ١٣٩٤ هـ–١٩٧٤م، ج٢، ص١١٤، وابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٢٨٣، والبغدادي، **خزانة الأدب** ، ج ٣ ، ص٦٤٤.

[٥] سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص٦٤.

الشاهدُ فيه حذف الفاء من جواب الشرط للضرورة الشعرية وتقديره: فالله يشكُرُها.

وذهبَ النحاس إلى رفع الوصيّة بالابتداء على أنّها اسم مالم يُسَمَ فاعله،أي:كُتِبَ عليكم الوصيّةُ للوالدين [١].

وقال مكي قوله: ژ ٻ ٻ چ، الوصية رفع بالابتداء والخبر محذوفٌ، أي فعليكم الوصيّة، ويبعد رفعها بكُتِبَ؛ لأنّها تصير عاملة في (إذا)، فإذا كانت إذا في صلة الوصيّة فقد قدمت الصلة على الموصول، والمفعول الذي لم يُسمّ فاعله لكُتِبَ مضمر دلّت عليه الوصيّة تقديره: كتب عليكم الإيصاء إذا حضر، فالإيصاء عامل في إذا، وما قبل إذا جواب لها، وإذا وجوابها جواب الشرط في قوله: إن ترك خيراً"[٢].

وقال مكيّ معلّقاً على رأي النحاس:" "وهو بعيدٌ؛ لا يجوز أن يكون الشيء في موضِعه ورتبته، فيُنوى به غير موضعه، وأيضاً فإنّه ليس في الكلام ما يعمل في (إذا) إذا رفعت الوصيّة (بكتُبِ)، وفيه نظر"[٣].

ويبدو لي أنّ مكيّاً قد نقل عن النحاس، ولكنّ نقله هذا جاء في معرض الردّ على ما ذهب إليه النحاس في جواز رفع الوصيّة (بكتُب) [٤].

وما ذهب إليه مكيّ لم يوافقه عليه كثير من العلماء، فابن عطية خَلُصَ إلى أنَّ (الوصيّةَ)مرفوعة بـ(كُتِبَ)، والتقدير: كُتِب عليكم الإيصاء[٥].

ومذهب أبو البركات الأنباريّ أنّ(الوصيّةَ) مرفوعٌ لوجهين: أحدهما: الفعل(كُتِبَ) لأنّه مفعول مالم يُسَمَّ فاعِلُه، وتقديره: كُتِبَ عليكم الوصيّةُ ، والثاني: الابتداء على إضمار الفاء، وتقديره:إذا حَضَرَ أحدَكم الموتُ إن ترك خيراً فالوصيّةُ للوالدين[٦]، وذهب العكبري مذهب أبي البركات الأنباريّ السابق[٧].

وساق أبو حيان وجوهاً كثيرة عمن تقدّمه من العلماء ومنها الوجه الذي أورده مكي، وانتهى إلى أن الوصيّةَّ رفع بكُتِبَ[٨].

وبعد هذا العرض للأوجه الإعرابية في رفع (الوصيّة) نخلصُ إلى وجهين من وجوه الإعراب، أحدُهُما: رفع الوصيّة بالابتداء والخبر محذوف وتقدير الفاء، والثاني: أنّ (الوصيّةَ) مرفوع على الفاعلية (بكُتِبَ)، أي: أنّه نائب فاعل .

---

[١] النحاس، **إعراب القرآن**، ج ١، ص٩٣.
[٢] مكي بن أبي طالب القيسي ، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص١٥٨.
[٣] المرجع السابق، ج ١، ص١٥٩.
[٤] انظر: النحاس،**إعراب القرآن**، ج ١، ص٩٣.
[٥] ابن عطية، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، ج١، ص٢٤٧.
[٦] الأنباري ، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، ج١، ص١٤١.
[٧] ينظر: العكبري ، **التبيان في إعراب القرآن** ،ج ١، ص١٤٦.
[٨] أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ج٢، ص١٦١.

ويأنس الباحث إلى الوجه الثاني؛ لأنّ الوجه الأول يحتاج إلى تقدير الخبر والفاء، (وعدمُ التقدير أسلمُ من التقدير).

٢- تنوين "عُزيْرٌ":

قال تعالى : چگ گ گ ں ں ڻ ڻ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ۀ ہ ہ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ چ [التوبة: ٣٠] .

المُشكِل في هذه الآية يتأتّى من القراءة القرآنية (عُزَيْرٌ) فقد اختلفوا في التنوين وتركه، "فقرأ ابن كثير،ونافع، وابن عامر، وحمزة "عُزَيرُ ابن الله" غير منون، وقرأ عاصم والكسائي "عُزَيرٌ ابن الله" منوناً"[١]. "فلمن نوّن حُجتان: إحداهما: أنّه وإن كان أعجمياً فهو خفيف، والأُخرى: أن يُجْعَلَ عربياً مُصغّراً مشتقاً، وهو مرفوع بالابتداء، و (ابن) خبره، وإنّما يحذف التنوين من الاسم لكثرة استعماله، إذا كان الاسم نعتاً كقولك: جاءني زيدُ بن عمرو. وهذا إنما يكون في الاسم الذي قد عُرِفَ بأبيه، وشُهِرَ بنسبه إليه. والحُجة لمن ترك التنوين: أنّه جعله اسماً أعجمياً، وإن كان لفظه مُصغَراً، لأنّ من العرب من يدعُ صرف الثلاثي من الأعجمية مثل: "لوط"، و "نوح"، و "عاد""[٢]. وناقش الفرّاء ظاهرة الحذف لالتقاء الساكنين في تفسيره لقوله تعالى : چ گ گ گ ں ں ڻ ڻ ۀ ہ ہ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ چ(التوبة: ٣٠)، فقال:" قرأها الثقات بالتنوين وبطرح التنوين، والوجه أن ينوّن؛ لأنّ الكلام ناقص وابن في موضع خبر لعزير، فوجه العمل في ذلك أن تنوّن ما رأيت الكلام محتاجاً إلى ابن، فإن اكتفى دون بن، فوجه الكلام ألاّ ينوّن، وذلك مع ظهور اسم أبي الرجل أو كنيته ، فإذا جاوزت ذلك فأضفت ابن إلى مكنّى عنه، مثل ابنك، وابنه، أو قلت :ابن الرجل، أو ابن الصالح، أدخلت النون في التّام منه، والناقص وذلك أنّ حذفَ النون إنّما كان في الموضع الذي يجري في الكلام كثيراً، فيستحقُّ طرحها في الموضع الذي يستعمل. وقد ترى الرجل يذكر بالنسب إلى أبيه كثيراً فيقال: من فلان بن فلان إلى فلان بن فلان، فلا يجري كثيراً بغير ذلك . وربّما حذفت النون وإن لم يتمم الكلام لسكون الباء من (ابن) ويستثقل النون إذا كانت ساكنة لقيت ساكناً، فحذفت استثقالاً لتحريكها"[٣].

وقال أبو حاتم السجستاني:"لو قال قائل إنّ عزيراً اسم أعجمي فلذلك حُذِفت منه التنوين"[٤] وغلّطَ النحاس قول أبي حاتم السابق، فقال: "هذا القولُ غلطٌ، لأنّ عزيراً اسم عربيّ مشتق، قال الله عز وجل: "وتُعزّروه وتوقّروه"[١].

---

[١] ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص ٣١٣، والداني، أبو عمرو، **التيسير في القراءات السبع**، ص١١٨.
[٢] ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ص ١٧٤.
[٣] الفراء، **معاني القرآن**،١، ص٤٣١.
[٤] النحاس، **إعراب القرآن**، ج ٢، ص١١٥.

واختار مكي القراءة بدون تنوين لكلمة "عزير" في قوله تعالى :من نَوّنَ عزيراً رفعه بالابتداء، و"ابن خبره، ولا يحسن حذف التنوين على هذا من عزير لالتقاء الساكنين، ولا تحذف ألف "ابن" من الخط ويكسر التنوين لالتقاء الساكنين، ومن لم يُنوّن عُزيراً جَعَلَهُ أيضاً مبتدأً، و"ابن" صفةً له، فيحذِف التنوين على هذا استخفافاً، ولالتقاء الساكنين؛ ولأنّ الصفة والموصوف كاسم واحد ..."[٢].

ثمّ علّقَ على قول أبي حاتم السابق فقال: "وهو بعيدٌ مردودٌ؛ لأنّه لو كان أعجمياً لانصرف لأنّه على ثلاثة أحرف، وياء التصغير لا يُعتدُّ بها، ولأنّه عند كل النحويين عربي مشتق من قوله تعالى: چ و ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ چ [الفتح: ٩] [٣]"

والجذرُ أعني "عزَّرَ" بمعنى أدّبَ دون الحدّ، وما جاء في قوله تعالى: چ ى ى چ فمعناه: النصرة والتعظيم، ومنه اشتُقَ "عُزَيرٌ" على صيغة التصغير[٤].

وذكر ابن يعيش(ت:٦٤٣هـ) وجهين في قراءة "عزير" بغير تنوين: أحدهما: "أن يكون "عزير" خبراً لمبتدأ محذوف، و "ابن" وصفُ له، فحذف التنوين من "عزير"؛ لأنَّ "ابناً" وصفُ له، فكأنّهم قالوا: هو عزير بن الله. والوجه الآخر: أن يكون جَعلَ "ابنا" خبراً عن "عزير" وحذف التنوين لالتقاء الساكنين"[٥].

ويبدو لي أنَّ مكيّاً لم يخرج عن رأي أهل الصرف والمفسرين في الاشتقاق، وهو مع القائلين بالاشتقاق من الكلم الأعجمي.

والباحث يوافق مكيّاً فيما ذهب إليه؛ لأنّه عند كل النحويين عربي مشتقٌ من قوله تعالى: "وتعزّروه".

٣- رفع "أمة" في قوله تعالى چ ھ ھ ے ۓ ۓ ڭ چ(آل عمران:١١٣)

قال تعالى: ژ ھ ھ ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ چ [آل عمران: ١١٣]. اختلف النحاة في رفع "أمة" في قوله تعالى: ژ ھ ھ ے ۓ ۓ ڭ چ.

---

[١] المرجع السابق، ج ٢، ص١١٥.

[٢] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص٣٦٢.

[٣] المرجع السابق، ج ١، ص٣٦٢.

[٤] أبو بكر الرازي (ت: ٦٦٦هـ) ، **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية – بيروت – صيدا، ط٥، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص ٢٠٧، والفيومي، أحمد بن محمد (ت: ٧٧٠هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية – بيروت، بلا تأريخ نشر، ج٢، ص٤٠٧.

[٥] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج ٥، ص١٦٠.

فذهبَ الفرّاء إلى رفع أمة بسواء، كأنّك قلت: لا تستوي أمة صالحة وأخرى كافرة منها أمة كذا وأمة كذا، وقد تستجيز العرب إضمار أحد الشيئين إذا كان في الكلام دليل عليه، واحتجَّ لذلك بقول الشاعر: [1]

عصيتُ إليها القلبَ إنّي لأَمْرِها .... سَمِيعٌ فَما أَدْري أَرُشْدٌ طِلابُها[2]

والشاهد في البيت هو حذفُ "أم " ومعطوفها ؛ لفهم ذلك من همزة الاستفهام، والتقدير: أَرُشْدٌ طِلابُها أَمْ غَيٌّ ؟

وقال أبو عبيدة: "هذا مثل قولهم: أكلوني البراغيث"[3]. فعدّ "أمة" اسم ليس، وسواء خبرها، والضمير في "ليسوا" هو ضمير الجمع.

وقال الطبري:" أمةٌ قائمةٌ مرفوعةٌ بقوله: "من أهل الكتاب"، وقد توهّم جماعةٌ من نحويّي الكوفة والبصرة والمقدمين منهم في صناعتهم أن ما بعد سواء ترجمة عن سواء، وتفسير عنه بمعنى: لا يستوي من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل، وأخرى كافرة، وزعموا أنّ ذكر الفرقة الأخرى تُرِك اكتفاء بذكر إحدى الفرقتين وهي الأمة القائمة "[4]. وخطّأ الزّجّاج أبا عبيدة الذي عدّ الواوَ "في ليسوا" واوَ الجمع على لغة(أكلوني البراغيث) فقال: "وهذا ليس كما قال؛ لأنّ ذكر أهل الكتاب قد جرى، فأخبر الله عنهم غير متساوين فقال: ژ ھ ھے چ ، ثم أنبأ بافتراقهم فقال: ژ ے ۓ ۓ ڭ ڭچ "[5].

و قال النحاس: "أمة مبتدأ إلا أن للفراء فيه قولاً زعم أنّه يرفع أمةً بسواء وتقديره ليس تستوي أمة من أهل الكتاب قائمة يتلون آيات الله وأمة كافرة، قال أبو جعفر: وهذا القولُ خطأ من جهات، إحداها: أنّه يرفع أمة بسواء فلا يعود على اسم ليس شيء، ويرفع بما ليس جارياً على الفعل، ويضمرُ ما لا يحتاج إليه، لأنّه قد تقدم ذكر الكافرين، فليس لإضمار هذا وجه"[6]. ونقل النحاس عن الأخفش المعنى أمة قائمة، أي: ذو أمة قائمة" [7].

---

[1] البيت من بحر الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي.ينظر: الهذلي، أبو ذؤيب، **ديوان أبي ذؤيب الهذلي**، تحقيق وشرح: أنطونيوس بطرس، دار صادر – بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م: ٢٨. انظر:ابن مالك ، جمال الدين (ت:٦٧٢هـ) ، **شرح الكافية الشافية** ، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى – مكة ، ط١(د.ت) ، ٥٠١/١، والبغدادي، **خزانة الأدب**:٢٥١/١١.

[2] الفراء، **معاني القرآن**،ج١، ص٢٣٠ .

[3] أبو عبيدة، معمر بن المثنى التميمي البصري (ت: ٢٠٩هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٣٨١هـ، ج ١، ص١٠١.

[4] الطبري، **جامع البيان**، ج ٧، ص١١٩.

[5] الزجاج ، **معاني القرآن وإعرابه**، ج ١، ص٤٥٨.

[6] النحاس، **إعراب القرآن**، ج ١، ص١٧٦.

[7] المرجع السابق، ج ١، ص١٧٦.

وقال مكي قوله: ژ ے ۓ ۓ ڭ چ ابتداء وخبر ، ثم احتجّ في موضعٍ آخر لمن قرأ هذا الحرف بالرفع في قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ چ(الحجّ: ٢٥). فقال:" ارتفع سواء على أنّه خبر ابتداء مقدّم تقديره: العاكفُ فيه والبادي فيه سواء ثم رأى مكي أنّ هذه القراءة يمكن أن تُتخذَ دليلاً على أنّ الحرم لايُملّك؛ لأنّ الله قد سوّى فيه بين المقيم وغيره "[١].

وردّ مكي قولَ الفرّاء السابق، فقال: "وهذا لا يجوز مع قبح عمل سواء؛ لأنّه ليس بجارٍ على الفعل مع أنه يُضمرُ في ليس ما لا يحتاج إليه، إذ قد تقدم ذكر الكافرين"[٢].ويرى حاتم الضامن أنّ مكيّا قد أخذ برأي الفرّاء بعد أن قبّحهُ ، وذلك عندما قال في في الصفحة نفسها في قوله تعالى: چ ۋ ۅ ۅ چ (آل عمران: ١١٣) :"موضعُ الجملة رفع نعت لأمة ،وإن شئتَ جعلت موضعها نصباً على الحال من المضمر في چ ڭ چ أو من أمة إذا رفعتها بسواء".[٣]

ثم عقَّبَ مكيّ على قول أبي عبيدة السابق قائلاً: "وهذا بعيدٌ؛ لأنّ المذكورين قد تقدموا قبل ليس، ولم يتقدم في أكلوني شيء، فليس هذا مثله"[٤]. وبهذا نرى أنَّ مكيّاً قد علّقَ على القول الأول الأول للفرّاء الذي يرى أنَّ" أمة" مرفوعة "بسواء"، وعلّق كذلك على قول أبي عبيدة الذي يرى أنَّ"أمة" اسم ليس، و"سواء" خبرها ، والواو في" ليسوا" هي ضمير الجمع على لغة بني الحارث (أكلوني البراغيث).

وقد اتضح لي من بعد اطلاعي على كتاب إعراب القرآن للنحاس أن مكيّاً قد تابع النحاس في كثير من المسائل ومنها قوله تعالى: ژ ے ۓ ۓ ڭ چ .

وذهب ابن عطية إلى تخطئة الفرّاء وذكر أنّ الضمير في "ليسوا" يرادُ به من تقدم ذكره، وسواء خبر ليس، ومن أهل الكتاب مجرورة فيه خبر مقدم وأمة" مبتدأ، وردّ كذلك قول أبي عبيدة وخطّأه، إلا أنّه لم يُبيِّن وَجْهَ الخطأ[٥].

وتابعَ العكبري ابنَ عطية في إعراب قوله تعالى: ژ ھ ھے ے ۓ ۓ ڭ ڭ چ ، وردَّ على الفرّاء وأبي حاتم إلا أنّه لم يُصرّح واكتفى بقوله: وقيل[٦]. وذهب أبو حيّان ، وتلميذه السمين الحلبي[٧] مذهب العكبري في الردّ على الفرّاء وأبي حاتم.

---

[١] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص٤٤.
[٢] االمرجع السابق، ج ١، ص٢٠٨.
[٣] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج١، ص٧٠.
[٤] المرجع السابق، ج ١، ص٢٠٨.
[٥] ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج ١، ص٥١٦.
[٦] العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج ١، ص٢٨٦.
[٧] انظر: أبا حيان، **البحر المحيط**، ج ٣، ص٣٠٩. والسمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف (ت: ٧٥٦هـ)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، بلا تأريخ نشر، ج ٣، ص٣٥٥.

٤- العطف على موضع اسم (إن) قبل تمام الخبر:

قال تعالى : **ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﭼ** (المائدة: ٦٩)

اختلف البصريون والكوفيون في مسألة العطف على موضع اسم "إنّ" قبل تمام الخبر، فأجاز الكوفيون العطف على اسم "إنّ" قبل تمام الخبر، فذهب الكسائيُّ إلى الجواز مطلقاً مع الظاهر والمكنّى .[١] وتابعهُ ثعلب بقوله: "ويجوز أن نقولَ : إنّ زيداً وعمروٌ قائمان، وإنّ زيداً وعمرواً قائمان"[٢].

أما الفرّاء فقد اشترط في تجويزه أن يكون اسم "إنّ" لا يتبيّنُ فيه الإعراب، كالأسماء الموصولة أو الضمائر، وغيرها من الأسماء المبنية فقال : "الصابئون عطفٌ على "الذين" والذين حرف على جهة واحدة في رفعه، ونصبه، وخفضه فلما كان إعرابه واحداً، وكان نصب إنّ خفيفاً وضعفه أنْ يقع على الاسم ولا يقع على خبره جاز رفع "الصابئين" ولا أستحبُّ أن أقول : "إنّ عبدَ الله وزيدٌ قائمان"، لتبيّن الإعراب في عبد الله"[٣]. وهذا ما أكّدَه ثعلب [٤].

ولم يُجز البصريون العطف على موضع اسم إنّ قبل تمام الخبر، فذهبوا إلى رفع (الصابئون) بالابتداء، فقال سيبويه : "والصابئون على التقديم والتأخير كأنّه ابتداء على قوله (والصابئون) بعد ما في الخبر"[٥]. أي أنّها مرفوعة بالابتداء، لأنّ خبر" إنّ" قد مضى، وأنشد سيبويه:[٦]

وإلا فاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُم بُغاةٌ مابَقِينا في شِقاقِ

والشاهد في البيت قوله: (أنّا وأنتم) حيث رفع بُغاة على أنّها خبر (إنَّ) ، والنيّةُ به التقديم، وأنتم مبتدأ، وخبره محذوف دلّ عليه خبر(إنَّ)، والتقدير: بُغاةٌ مابقينا وأنتم كذلك. واحتجّ به سيبويه على رفع "الصابئين" بالابتداء بعد مُضي الخبر .

وقال مكيّ :"والصابئون" مرفوع على العطف على موضع "إنَّ" وما عملت فيه، وخبر "إنَّ" منويٌّ قبل الصابئين، فلذلك جاز العطف على الموضع، والخبر هو "من آمن" ينوى به التقديم فحقّ "والصابئون والنصارى" أن يقعا بعد "يحزنون"، وإنّما احتيجَ إلى هذا التقدير، لأنّ

---

[١] الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، ج ١، ص١٥١، وابن السراج، **الأصول في النحو** ، ج ٢، ص٦٤.

[٢] ثعلب ، أبو العباس بن يحيى (ت: ٢٩١هـ)، **مجالس ثعلب** ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٦٠م ، ج١، ص٥٦.

[٣] الفراء، **معاني القرآن** ، ج ١، ص٣١٠- ٣١١.

[٤] انظر : ثعلب، **مجالس ثعلب** ، ج١، ص٥٦.

[٥] سيبويه، **الكتاب** ، ج ٢، ص١٥٥.

[٦] البيت من الوافر ، وهو لبشر بن خازم ،انظر: **ديوان بشر بن خازم**، تحقيق :مجيد طراد، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م ، ص١١٦، وفيه: ماحيينا بدلاً من مابقينا، وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص ١٥٦، و ابن السيرافي، **شرح أبيات سيبويه**، ج٢، ص١٤، والأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج١، ص١١٤، وابن هشام ، عبد الله بن يوسف(ت:٧٦١هـ) **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد** ،ص٣٧٣ ، والبغدادي، **خزانة الأدب**، ج١٠، ص٢٩٣.

العطف في "إنّ" على الموضع لا يجوز إلاّ بعد تمام الكلام وانقضاء اسم إنّ وخبرها، فيُعطف على موضع الجملة[١].

ونسبَ مكي إلى الفرّاء أنه قال :" هو عطف على المضمر في "هادوا""[٢] وعقّبَ عليه قائلاً: "وهو غلطٌ؛ لأنّه يوجب أن يكون الصابئون والنصارى يهوداً، وأيضاً فإنّ العطف على المضمر المرفوع قبل أن يؤكد أو يفصل بينهما بما يقوم مقام التأكيد قبيح عند بعض النحويين"[٣]. ثم ذكر وجوهاً في رفع "الصابئين".

وربما يكون مكي قد توهم فيما نَسَبَهُ إلى الفراء من أنّه قال : "والصابئون" عطف على المضمر في "هادوا" . فهذا قولُ غير دقيق؛ لأنّه قولٌ نسبه الفرّاء للكسائي. فقد قال الفرّاء:"قال الكسائي:" رُفعَ "الصابئون" على إتباعه الاسم الذي في "هادوا"، ويجعله من قوله " ﭽ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ (الأعراف: ١٥٦) أي تُبنا ولا يجعله من اليهودية".[٤]

و قال الفرّاء : "وجاء في التفسير بغير ذلك؛ لأنه وصف الذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبُهم، ثمّ ذكر اليهود والنصارى فقال: من آمن فيهم قلّة كذا فجعلهم يهوداً ونصارى"[٥].

ووافق الزمخشري رأيَ سيبويه فقال: "والصابئون رفع على الابتداء وخبره محذوف، والنية به التأخير عمّا في حيّز إنّ في اسمها وخبرها، كأنّه قيل : إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك"[٦].

وردّ ابن الشجري على مكيّ فقال : "وحُكِيَ عن الفرّاء أنّ (الصابئون) من قول الله تعالى : ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﭼ معطوف على المضمر في هادوا"، فنسبَ إليه ما لم يقله عن نفسه، وإنّما حكاه عن الكسائي، وأبطله الفرّاء من وجه غير وجه مأبطله به مكي ...."[٧].

وقال أحمد حسن فرحات في معرض حديثه عن ردّه مغالطات ابن الشجري على مكيّ: "وقد رجعتُ إلى كتاب الفرّاء لأ تأكد من صحة النقل فوجدتُ أنَّ نَقْلَ ابن الشجري صحيحٌ، وأنّه يردُّ رأْيَ الكسائي "[٨].

إلاّ أنّ فرحات بعد أن رجع إلى كتاب الدرّ المصون للسمين الحلبي وجده يقول معلقاً على رأي الكسائي: " وردّه أبو البقاء ومكيّ بن أبي طالب بوجه آخر. وهو عدم تأكيد الضمير

---

[١] مكي بن أبي طالب القيسي ، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص٢٧٠.
[٢] مكي بن أبي طالب القيسي ، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١١، ص٢٧٠.
[٣] المرجع السابق، ج ١، ص٢٧٠.
[٤] الفراء، **معاني القرآن** ، ج ١، ص٣١٢.
[٥] الفراء، **معاني القرآن** ، ج ١، ص٣١٢.
[٦] الزمخشري، **تفسير الكشاف** ، ج ١، ص٦٩٣.
[٧] ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري** ، ص ١٧٦.
[٨] فرحات، أحمد حسن ، **مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن** ، ص ٤٢٠.

المعطوف عليه". قلت أي السمين : هذا لا يُلْزِمُ الكسائي؛ لأنّ الكسائيَّ مذْهَبُهُ عدمُ اشتراط ذلك، وإنْ كانَ الصحيحُ الاشتراطَ نعم يَلزَمُ الكسائيَّ من حيث إنّه قال بقولٍ تردُّه الدلائلُ الصحيحةُ، واللهُ أَعْلم... ، ثم يتابع السمين الحلبي قوله : وهذا القول نقله مكيّ عن الفرّاء، كما نقله غيره عن الكسائي وردّه عليه بما تقدم، فيحتمل أن يكون الفرّاء كان يوافق الكسائي ثم رجعَ، ويحتمل أن يكون مخالفاً ثم رجع إليه، وعلى الجملة فيجوز أن يكون في المسألة قولان[١].

وأشار حاتم الضامن في مقدمة تحقيق كتاب المشكل إلى أنَّ النقول في كتاب المشكل كانت مضطربة في كثير منها، فالمؤلف كان كثيراً ما ينسبُ أقوال الخليل إلى سيبويه، وأقوال الكسائي إلى أبي حاتم، والفرّاء إلى الزّجّاج، والكسائي إلى ابن الأنباريّ وهكذا"[٢]. وهذا مالاحظتُهُ أثناء توثيقي لأقوال العلماء الذين ذكرهم مكي في كتابه المُشكل ، وربما يعود السبب في ذلك إلى أنّ مكيّاً لم يكن ينقل من كتبهم مباشرةً وإنّما من كتبٍ أُخرى نقلت أقوالَ هؤلاء العلماء ، والسبب الآخر أنّه كان يتصرّفُ بهذه الأقوال.

٥- **خبر الذين في قوله تعالى [ڑ ڑ ڑ]**

قال تعالى : چ ج ج ج ج ج چ چ چ چ چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڌ ڎ ڎ ڑ ڑ ڑ ڑ ک ک ک چ (الأنعام: ١٢).

تناقلت كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في خبر" الذين " في قوله تعالى چڑ ڑ ڑ ک ک ک چ فذكر الأخفش أنّ "الذين" بدل من الكاف والميم في قوله تعالى : "ليجمعنكم"، والمعنى: ليجمعنَّ الذين خسروا أنفسهم إلى هذا اليوم الذي يجحدونه ويكفرون به[٣].

وذكر أبو البقاء العكبري أنّ أبا العباس المبرّد أنكرَ قولَ الأخفش وخطّأه؛ لأنّه لا يُبدل من المخاطِب ولا من المخاطَب، لا يُقال: مررتُ بك زيد، ولا مررت بي زيد؛ لأنّ هذا لا يُشْكِلُ فَيُبيَّنُ[٤]، ولأنّ الغرض من البدل البيان، وضمير المخاطب والمتكلّم في غاية الوضوح ، فلم يحتج يحتج إلى بيان[٥]

وقال مكي: "قوله: چڑ ڑ ڑ چ الذين رفع بالابتداء، و چ ک ک ک چ ابتداء وخبر في موضع خبر الذين[٦].ثم قال في ردّه على الأخفش: "وهو بعيدٌ؛ لأنّ المخاطَب لا يُبدَلُ منه غير مخاطَب، لا تقول : رأيتك زيداً على البدل"[١].

---

[١] فرحات، أحمد حسن ، **مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن** ، ص٤٢٠، وانظر: السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج٤، ص٣٥٧.

[٢] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، مقدمة المحقق، ج١، ص ٦٨.

[٣] الأخفش ، **معاني القرآن** ، ج ١، ص٢٩٣.

[٤] العكبري ، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج١، ص٤٨٣، والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج ٦، ص٣٩٦ ، والسمين الحلبي، **الدر المصون** ، ج٤، ص٥٥١.

[٥] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٢، ص٢٦٩.

[٦] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ١، ص٢٨٤.

وردّ ابن عطية قول الأخفش ، فقال : "وقوله في الآية چ ﯿ چ مخالفٌ لهذا المثال، لأنّ الفائدة في البدل مترتبة من الثاني، فإذا قلت : مررتُ بك زيد، فلا فائدة في الثاني"[٢].

وممن خالفَ الأخفش أبو إسحاق الزّجّاج الذي كان يرى "أنّ قوله تعالى: چ ژ ژ ڑ چ في موضع رفع على الابتداء، وخبره چ ک ک ک چ ؛ لأنّ ليجمعنكم" مشتمل على سائر الخلق، على الذين خسروا أنفسهم وغيرهم، وهذه اللام في ليجمعنّكم لام قسم، فجائز أن يكون تمام الكلام : كتبَ ربّكم على نفسه الرحمة، ثم استأنف فقال : ليجمعنّكم، وكأنّ المعنى : والله ليجمعنّكم"[٣].

ودخلت الفاء في الخبر (فَهُمْ لَايُؤمِنُونَ) لِما في الذين من معنى الشرط[٤].

والرأي الراجحُ عند أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم ما قاله الزّجّاج، واستبعدوا قول الأخفش؛ "لأنّ المخاطب لا يُبَدلُ منه غير مخاطب، لا تقول : رأيتك زيداً، على البدل للإشكال"[٥].وهذا قول أبي البركات الأنباريّ [٦]، وأبي البقاء العكبري[٧].واختار القرطبي رأيَ الزّجّاج أيضاً وقال عنه : "وهو أجودُ ما قيل فيه، تقول : الذي يكرمُني فلهُ درهمٌ، الفاء تتضمن معنى الشرط والجزاء"[٨]. والبدلُ من ضمير الحاضر سواء أكان متكلّماً أم مخاطباً لا يجوز عند جمهور البصريين في بدل الكل من الكل، فلو قلت : ضربتُك زيداً لم يجز[٩]. وذكر السمين الحلبي في قوله تعالى: "الذين خسروا أنفسهُم" ستةَ أوجهٍ :

الأول : أنّه منصوبٌ على الذم، وهو ما ذهب إليه الزمخشري، وقدّره بالفعل أرُيد.

الثاني : أنّه مبتدأ أخبرَ بقوله : "فهم لا يؤمنون" وزيدت الفاء لما تضَمن من معنى الشرط، وهو ما قاله الزّجّاج.

الثالث : أنّه مجرور على أنّه نعتٌ للمكذبين.

الرابع : أنّه بدل منهم، وهذان الوجهان بعيدان.

الخامس : أنّه منصوبٌ على البدل من ضمير المخاطب، وهذا ما جوّزه الأخفش.

---

[١] المرجع السابق، ج ١، ص٢٨٤.
[٢] ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج ٢، ص٢٧٢، وأبو حيان ، **البحر المحيط** ، ج ٤، ص٤٤٨.
[٣] الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١، ص٢٩٣.
[٤] انظر : العكبري ، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج ١، ص٤٨٣، والسمين الحلبي ، **الدر المصون** ، ج ٤، ص٥٥١.
[٥] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل اعراب القرآن** ، ج ١، ص٢٨٤.
[٦] انظر: الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، ج ١، ص٢٥٨.
[٧] انظر العكبري، **التبيان في اعراب القرآن** ، ج ١، ص٤٨٣.
[٨] القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج ٦، ص٣٩٦.
[٩] ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج٣، ص٤٥٥.

السادس : أنّه مرفوعٌ على الذمّ، قاله الزمخشري وعبارته فيه وفي الوجه الأول أي: أريد الذين خسروا أنفسهم "[١].

٦- إعراب چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ چ في قوله تعالى چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ چ

قال تعالى : چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ چ(المائدة: ٧٣)

اختُلِفَ في إعراب چ ڳ چ الثانية من قوله تعالى : چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ چ

فذهبَ الكسائي إلى جواز خفضه وهو بعد "إلاّ" وأنزل "إلاّ" مع الجحود منزلة غير"[٢].

وقال الفرّاء :" لايكون قوله چ ڳ ڳ چ إلاّ رفعاً لأنَّ المعنى : ليس إله إلاّ إله واحد، فرددت مابعد إلاّ إلى المعنى ، ألا ترى أنَّ "مِنْ" إذا فُقِدَتْ من أولِ الكلام رَفَعْتَ" [٣].

وردّ الفرّاء قول الكسائي فقال:" "فرأيت الكسائي قد أجاز خفضه وهو بعد إلاّ مع الجحود بمنزلة غير، وليس ذلك بشيء، لأنّه أنزله بمنزلة قول الشاعر[٤]:

أَبَني لُبَيْنى لَسْتُمُ بيدٍ ..... إلاّ يَدٍ لَيستْ لها عَضُدُ[٥]

والبيت لطرفة بن العبد والرواية فيه بنصب "يدٍ" الثانية لوقوعها بعد "إلاّ" بدلاً من محل الجار والمجرور، لتعذّر حمْله على لفظ المخفوض، لأنّ ما بعد "إلاّ"، موجب، والباء مؤكدة للنفي"[٦].

وقال النحاس : "... "من" زائدة، ويجوز في غير القرآن : إلاّ إلهاً واحداً على الاستثناء، وأجاز الكسائي الخفض على البدل، وذلك خطأٌ عند الفرّاء، والبصريين؛ لأنّ "من" لا تدخُل في الإيجاب"[٧].

وقال مكي:"قوله: چ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ چ إلهٌ بدل من موضع چ ڳ ڳ چ لأنّ "من" زائدة فهو مرفوع، ويجوز في الكلام النصب: إلاّ إلهاً واحداً على الاستثناء"[٨].

وردَّ مكيّ رأي الكسائي الذي يُجيز خفض (إلهٍ) على البدل من لفظ چ ڳ ڳ چ فقال: "وهو بعيدٌ؛ لأنّ "من" لا تُزادُ في الواجب"[١].

---

[١] السمين الحلبي، **الدر المصون**، ج٤، ص ٥٥١-٥٥٢، وانظر: الزمخشري، **تفسير الكشاف** ، ج٢، ص٩.

[٢] السمين الحلبي، **الدر المصون** ، ج١، ص٤٠٧.

[٣] الفراء ، **معاني القرآن** ، ج١، ص٣١٧.

[٤] البيت من بحرالكامل، وهو لطرفة بن العبد ، انظر: **ديوان طرفة بن العبد**، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٣، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢، ص٣٣ ، والرواية فيه: إلا يدا ليست لها عضد ، وورد البيت في ديوان أوس بن حجر، انظر: **ديوان أوس بن حجر**، تحقيق:محمد يوسف نجم، دار بيروت،١٤٠٠هـ-١٩٨٠م،ص٢١ ، والرواية فيه بنصب يد أيضاً ، والبيت بلا نسبة في: سيبويه الكتاب، ج٢، ص٣١٧ ، والمبرد، **المقتضب**، ج٤، ص٤٢١، وابن السيرافي، **شرح أبيات سيبويه**، ج ٢، ص٦٨، وابن الحاجب ، عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ) ، **أمالي ابن الحاجب** ، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار – الأردن ، دار الجيل – بيروت ، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩ ، ص٤٤١.

[٥] الفراء ، **معاني القرآن**، ج ١، ص٣١٧.

[٦] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج ٢، ص٧٥.

[٧] النحاس ، **إعراب القرآن**، ج ١، ص٢٧٨.

[٨] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص٢٧٣.

وأغلب الظنّ أنّ الردّ الذي أورده مكي هو ردُّ الفرّاء على الكسائي مع شيء من الاختصار[٢].

٧- تقديم الخبر على المبتدأ

قال تعالى : ﭽ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ(الحجّ: ٢٥).

المُشْكِلُ في هذه الآية يتأتّى من اختلاف القراءة القرآنية (سَوَاءً)، فقرأ نافع، وابن كثير، و ابن عامر، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، ويعقوب، وأبو جعفر (سَوَاءٌ) بالرفع ، وقرأه عاصم عن حفص (سَوَاءً) بالنصب [٣].

ذهبَ الفرّاء إلى رفع "سواء" على الاستئناف. فقال : "ومن شأن العرب أن يستأنفوا بسواء إذا جاءت بعد حرف قد تمّ به الكلام فيقولون : مررتُ برجلٍ سواء عنده الخير والشر"[٤].

ويرى الزّجّاج أنَّ" سواءٌ" رُفِعت بالابتداء، وَرَفْعُه من جهتين : إحداهما : أن يكون وقف التمام هو (الذي جعلناه للناس) ويكون سواء العاكف فيه والبادي على الابتداء والخبر، ويجوز أن يكون على جعلناه سواء العاكف فيه، فيرتفع (سواءً) على الابتداء، ويكون الخبر ههنا (العاكف فيه) أعني خبر (سواء العاكف) ويكون خبر (جعلناه) الجملة[٥]. وكان لأبي جعفر النحاس في قراءتي الرفع والنصب في "سواء" عنايةٌ واهتمامٌ إذ أوردَ توجيهين إعرابيين للرفع ووجهاً واحداً للنصب، فأمّا الأول فرفعُ سواء بالابتداء وخبره : العاكف فيه والبادي؛ لأنّ (جعلناه للناس) من تمام الكلام، ثم تقول : سواء فترفعه بالابتداء. وأما الثاني فهو أن ترفع سواء على خبر العاكف مع نيّة التأخير، أي : العاكفُ فيه والبادي سواءٌ. وأمّا وجه النصب فهو أن تكون الهاء التي في (جعلناه) مفعولاً أولاً، وسواء العاكف فيه والبادي في موضع المفعول الثاني، لما تقول : ظننتُ زيداً أبوه خارجٌ، ومن هذا الوجه تُخَرَّجُ قراءةُ مَن قرأ بالنصب[٦].

وقال مكي قوله: ﭽ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ :" ارتفع سواء على أنّه خبر ابتداء مقدّم تقديره: العاكف والبادي فيه سواء. وفي هذه القراءة دليل على أنّ الحرمَ لا يملك؛ لأنّ الله تعالى سَوَّى فيه بين المُقيم وغيره. وقيل : إنّ سواءً، رُفِعَ بالابتداء، و"العاكِفُ" رُفِعَ بفعله ويسدُّ مسدّ الخبر[٧].

---

[١]مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ١، ص٢٧٣.

[٢] الفراء ، **معاني القرآن** ، ج١، ص٣١٧.

[٣] ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٤٣٥ ، وابن الجزري ، **النشر في القراءات العشر**، ج٢، ص٣٢٦.

[٢] البيت من بحر الطويل ، وهو لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: **ديوان أبي ذؤيب الهذلي**، تحقيق: أنطونيوس بطرس، ط١، دار صادر – بيروت، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص ٢٨، وابن مالك ، جمال الدين (ت:٦٧٢ هـ) ، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق:عبد المنعم أحمد هريدي، ط١،جامعة أم القرى– مكة ، بلا تأريخ نشر،ج ١،ص٥٠١، والبغدادي، **خزانة الأدب**، ج١١، ص٢٥١.

[٤] المرجع السابق، ج ٢، ص٢٢٢.

[٥] الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج ٣، ص٤٢٠.

[٦] النحاس ، **إعراب القرآن** ، ج ٣، ص٦٦.

[٧] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ٢، ص٤٤– ٤٥.

وردّ مكي القول السابق فقال : "وفيه بُعدٌ؛ لأنّك لا بدّ أن تجعل سواء بمعنى مُستوٍ ولذلك يعمل، ولا يحسنُ أنْ يعمل مستوٍ حتى يعتمد على شيء قبله، فإن جعلت "سواء" وما بعده في موضع المفعول الثاني لجعلنا حَسُنَ أن يرتفع بالابتداء، ويكون بمعنى مستوٍ، فترفعَ العاكفَ به ويسدَّ مسدَّ الخبر"[١].

وقد احتجّ مكيّ لمن نصبَ أنّه جعله مصدراً عمل فيه (جعلناه) كأنّه قال : سوّينا فيه بين الناس سواءً، وارتفع العاكف بسواءٍ كأنّه قال : مستوياً فيه العاكفُ ... ولمن رفع أنّه جعله خبراً لـ (العاكف) مقدّماً عليه والتقدير : العاكفُ والباد سواءٌ فيه[٢].

والحجةُ عند ابن خالويه لمن رفع "سواء" أنّه أراد الابتداء، والحجّة لمن نصبَ أنّه أراد مفعولاً ثانياً لقوله "جعلناه" ورفع "العاكف" بفعل يريد به (استوى) العاكف فيه والبادي[٣].

وذهب الأنباريّ مذهب مكيّ بحيث أوردَ ما أورده مكيّ بتمام حروفه[٤].

ورجّحَ أبو حيّان أن يكون "العاكف والبادي" هو المبتدأ "وسواءٌ" الخبر. وقد يكون "سواءٌ" هو المبتدأ، والعاكف و"البادي" هو الخبر[٥] وإلى ذلك ذهب النحاس[٦].

٨- رفع سلامٌ في قوله تعالى ئي بجبح :

قال تعالى : چ ئم ئى ئي بجبح بخ بم بى چ(الزخرف: ٨٩).

اختُلِفَ في إعراب" سلامٌ" في قوله تعالى: چ ئي بجبح چ فقال الفرّاء : "رُفِعَ سلامٌ بضمير عليكم وما أشبهه"[٧]. وردَّ النّحاسُ قولَ الفراء السابق فقال : "زعم الفرّاء أنّ التقدير: سلامٌ عليكم ثم حذف، وهذا خلاف ما قال المتقدمون، وقد ذكر مثل هذا سيبويه"[٨]

وقال مكيّ:"قوله: چ ئي بجبح چ هو خبر ابتداء محذوف تقديره : وقلْ أمري مسالمة منكم، ولم يُؤمر بالسلام عليهم، إنما أُمِرَ بالتبرؤ والبراءة منهم ومن مسالمة دينهم، وهذا قبل أن يؤمر بالقتال، لأنّ السورة مكية ثم نُسخَ بالأمر بالقتال[٩].

---

[١] المرجع السابق : ٢/٤٤- ٤٥.

[٢] مكي بن أبي طالب القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ج ٢، ص١١٨، وفيه أن قراءة النصب هي قراءة حفص، وقرأ الباقون بالرفع ، وانظر: للقراءة أيضا : ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص ٤٣٥.

[٣] ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ص ٢٥٣.

[٤] انظر: الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، ج ٢، ص١٧٣.

[٥] أبو حيان ، **البحر المحيط في التفسير**، ج ٧، ص٤٩٩.

[٦] انظر: النحاس ، **إعراب القرآن**، ج ٣، ص٦٦.

[٧] الفراء، **معاني القرآن**، ج ٣، ص٣٨.

[٨] النحاس، **إعراب القرآن**، ج ٤، ص٨٢.

[٩] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص١٩٧.

وعلّقَ مكيّ على قول الفراء السابق قائلاً: "وهذا مردودٌ؛ لأنّ النهي قد أتى أن لا يبدأوا بالسلام"[١].

وقد درس أحمد عبد الستار الجواري هذا الأسلوب القرآني في حذف المبتدأ والخبر، وخَلُصَ إلى ناحيتين : "الأولى : أنّ بعض الأسماء التي يؤتى بها في حالة الإسناد تكون مشحونة بالمعنى والإيحاء بحيث لا تحتاج إلى ما يوضّحها أو يصفها أو يسند إليها. والثانية : الاكتفاء بمجمل ما يدلّ عليه السياق من معنى الوصف والإسناد دونَ التقيّدِ بورودِ لفظ يُشارُ إليه بضمير أو نحو ذلك؛ لأنّ هذه كلها طرائق في التعبير الفني"[٢].

٩.العلة في منع صرف (سبأ)

قال تعالى: چ ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئى ئى ئې ئې ئى ئى ئى ی ی ی ی ئج ئح چ (النمل: ٢٢) قرأ ابن كثير وأبو عمرو " وجئتك من سبأ" غير مصروف اسم أرض أو مدينة ... ، وقرأ الباقون " من سبأ" مصروفاً جعلوه اسماً للبلد فيكون مذكّراً سُمّيَ بِهِ مذكّر .[٣]

وقد عالج سيبويه الصرفَ وعَدَمه فعدّ (سبأ) قبيلة مرة وحيّا أخرى، وأورد رأي أبي عمرو بن العلاء في عدم صرفها؛ لأنّه جعلها أسماً للقبيلة، وعلى ذلك قول النابغة الجعدي[٤]:

من سَبأ الحاضِرين مأرِبَ إذ .... يَبْنُونَ مِن دُونِ سَيْلِهِ العَرما.

وإذا كانت (سبأ) حيّاً فهي مصروفة وعلى ذلك قول الجعدي أيضا.[٥]

أَضْحَتْ يُنَقّرُها الوِلدانِ مِن سَبإٍ..... كَأنَّهُم تَحْتَ دَقَّيْها دَحارِيجُ[٦].

وذهبَ الزّجّاج إلى تخطئةِ من قال إنَّ (سبأ) اسم رجل؛ لأنّ (سبأ) هي مدينة تعرف (بمأرب) من اليمن بينها وبين صنعاء ثلاثة أيام"[٧]. وأمّا أبو جعفر النحاس فقد وافق سيبويه في صرفها إن دَلّت على الحيّ، ومنعه عند دلالتها على القبيلة؛ لاجتماع علتين هما: التأنيث والعلمية، ووصَفَ النحاس قول سيبويه في صرفها فقال: "وحُجّتُه في ذلك قاطعة؛ لأنّ هذا الاسم لمّا كان يقع للتذكير والتأنيث كان التذكير أولى لأنه الأصل والأخفَ"[٨].

---

[١] المرجع السابق، ج ٢، ص١٩٧.

[٢] الجواري، أحمد عبد الستار ، **نحو القرآن**، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م، ص ٢٥.

[٣] ابن زنجلة ، **حجة القراءات** ، ص٥٢٥.

[٤] االبيت من بحر المنسرح ، وهو للنابغة الجعدي،انظر: **ديوان النابغة الجعدي**، تحقيق: واضح الصمد، دارصادر- بيروت، ط١، ١٩٩٨،ص١٤٩،وانظر:سيبويه،**الكتاب**،ج٣،ص٢٥٣،والمبرد، محمد بن يزيد(ت:٢٨٦هـ)، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م، ج٣، ص٢٠٧، والجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر(ت:٢٥٥هـ)، **كتاب الحيوان**، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ ، ج ٥، ص٢٩٠.

[٥] **ديوان النابغة الجعدي**، ص١٤٩، وانظر:سيبويه، **الكتاب**، ج٣،ص٢٥٣، والأنباري،**الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج٢، ص٤١١.

[٦] سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص٢٥٣.

[٧] لزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج ٤، ص١١٤.

[٨] النحاس،**إعراب القرآن**، ج٣، ص١٤١.

وقال مكي:" قوله: چ ى ې چ من صرفه جعله أسماً لأبٍ أو لِحي. ومن لم يصرفه جعله اسما للمدينة أو للقبيلة أو لامرأة ، فلم يُصرف للتعريف والتأنيث، ومن أسكن الهمزة فعلى نية الوقف. وقيل أُسكن لتوالي سبع حركات استخفافاً، وهو بعيدٌ كله"[١].

"وأهلُ النسبِ يقولون: هو اسمٌ للأب، فهو سبأ بن يَشْجُب بن ماشين بن يَعْرُب بن قَحطان، وهو الاختيار؛ لأنّ الأكثر عليه"[٢].

وتابعة أبو البركات الأنباريّ [٣]. وعدّ السيوطي صرف (سبأ) للتناسب فقال: "ويجوز صرف ما لا ينصرف لتناسب أو ضرورة فالأول نحو: "وجئتك من سبإٍ بنبإٍ يقين"[٤]. وذكر شوقي شوقي ضيف – وهو من المحدثين- أنَّ أبا عمرو بن العلاء لم يكن نحوياً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، وإنّما كان لغوياً وراوياً ثقة من رواة الشعر القديم، إذ كان قد سمع عن العرب وأكثر من السماع [٥].

المطلب الثاني: الردود النحوية في المنصوبات

١- التمييز المعرفة:

قال تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ چ [البقرة: ٢٨٣]:

اختُلِفَ في إعراب "قلبه" في قوله تعالى : چ ڤ ڤ ڤ چ "فقرأ ابن أبي عبلة " أثم قلبه" أي: جعله آثماً [٦]" وقال النحاس: "وأجاز أبو حاتم قال: "فإنه آثم قلبَه" قال:كما تقول: هو آثم قلب الإثم. قال: ومثله: أَنْتَ عَرَبيٌّ قلباً على المصدر . قال أبو جعفر: وقد خُطّئ أبو حاتم في هذا؛ لأن قلبه معرفة ولا يجوز ما قال في المعرفة، لا يُقال: أنت عربيٌّ قلبَه"[٧].أي أنَّ أبا حاتم ينصب "قلبه "قلبه "على التمييز.

و قال مكيّ قوله: ژ ڤ ڤ چ آثِمٌ خبر إنّ، وقلبه رفع بفعله وهو الإثم، ويجوز أن ترفع آثماً بالابتداء، وقلبه بفعل ويسدّ مسد الخبر، والجملة خبر إنّ، ويجوز أن تجعل آثماً خبر إنّ وقلبه بدلاً من الضمير من آثم، وهو بدل البعض من الكل"[٨].

وتابع مكي النحاس فنسبَ إلى أبي حاتم جواز نصب قلبه بآثم، ثم نصبه على التفسير، وردّ عليه مكي فقال: "وهو بعيد؛ لأنه معرفة"[١].

---

(١) مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص٨٦.

(٢) مكي بن أبي طالب القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ج ٢، ص١٥٦، **والهداية إلى بلوغ النهاية**، ج ٨، ص٥٣٩٥.

(٣) انظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج ٢، ص٤١٠.

(٤) السيوطي، جلال الدين (ت: ٩١١هـ)، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي،المكتبة التوفيقية– مصر، بلا تأريخ نشر، ج ١، ص١٣١.

(٥) ضيف، شوقي (ت:١٤٢٣هـ)، **المدارس النحوية** ، دار المعارف، مصر، بلا تأريخ نشر، ص٢٨.

(٦) الزمخشري، **تفسير الكشاف**،ج١، ص٣٣٠.

(٧) النحاس، **إعراب القرآن**، ج ١، ص١٤٠.

(٨) مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص١٨٤.

وذهب ابن عطية إلى أن "آثم" خبر "إنَّ" وقلبه فاعل بـ"آثم" ، أو ابتداء وقلبه فاعل سدّ مسدّ الخبر، والجملة خبر "إنّ"، ويجوز أن يكون قلبه بدلاً على بدل البعض من الكل[٢].

وردّ أبو حيّان فقال: "وهذا لا يصحُّ على مذهب سيبويه وجمهور البصريين؛ لأنّ اسم الفاعل لم يعتمد على أداة نفي ولا أداة استفهام، نحو: أقائم الزيدان؟، وما قام الزيدون. وذهب أبو حيّان إلى نصبه على التشبيه بالمفعول به[٣].

ويأتي ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ)، فيقول: "ومن الوهم في الثاني قول مكي في قراءة ابن أبي عبلة[٤]چ ڤ ڤ ڤ چ بالنصب إنّ" قلبَه" تمييز، والصواب أنه مشبّهٌ بالمفعول به كحسن وجهه أو بدلٌ من اسم إنَّ".[٥]

وقال السفاقسي (ت: ٧٤٢هـ): "وقرأ ابنُ أبي عبْلةَ بالنّسب وخرّجه مكيّ على التفسير يعني التمييز، وضعّفه بأنه معرفة"[٦].

وقد منع البصريون مجيء التمييز معرفة إلا أنّ الكوفيين يجيزون ذلك[٧]. ويرى الباحثُ أنَّ رأي ابن هشام هو الصواب؛ لأنَّ"قلبَه" لايكون تمييزاً بل مشبّهاً بالمفعول .

٢- تقديم معمول اسم الفعل

قال تعالى: چ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ (النساء: ٢٤).

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الخلاف بين البصريين، والكوفيين في جواز تقديم (معمول اسم الفعل) فقد نسب أصحاب هذه الكتب إلى سيبويه نصب (كتابَ)على المصدر بـ

---

[١] المرجع السابق، ج ١، ص١٨٤.

[٢] انظر: ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج ١، ص٣٨٨.

[٣] أبو حيان، **البحر المحيط**، ج ٢، ص٧٤٦.

[٤] ابن أبي عبلة: هو إبراهيم بن سمر بن يقظان، تابعي قارئ، أخذ القراءة عن أم الدرداء الصغرى، له اختيار في القراءة، توفي سنة إحدى وقيل اثنتين وقيل سنة ثلاث وخمسين ومائة. انظر: ابن الجزري، **غاية النهاية**، ج١، ص١٩.

[٥] ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت: ٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك و محمد علي حمد الله،، ط٦، دار الفكر – دمشق ، ١٩٨٥، ج ١، ص٧٤٥.

[٦] السفاقسي، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد (ت: ٧٤٢هـ)، **المجيد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، السعودية – الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ، ج٢، ص٦٩.

[٧] انظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج ١، ص١٨٨.

(كَتَبَ) المحذوف، وقد دلّ عليه قوله حُرّمت[1]. وقد ذهب سيبويه إلى أنّ (كتاب الله) مصدر مؤكد، وليس مفعولاً به حيث قال: "... كتاب الله، توكيدًا كما قال : صُنعَ الله، وكذلك : وعْدَ الله، لأن الكلام الذي قبله وَعْدُ وَصُنْعُ، فكأنّه قال : وَعْداً، وصُنْعاً، وخُلْقاً وكِتاباً. وكذلك دَعْوَةُ الحق، لأنّه قد عُلِمَ أن قولك : اللهُ أكبرُ، دعاءُ الحقّ، ولكنه توكيد"[2].

ويرى المبرّد أن "كتابَ" منصوب على المصدر، لأنّ هذا بدل من اللفظ بالفعل، وهو لا يُجيز أن يكون "كتابَ" منصوباً بـ "عليكم" وإنّما يراه مصدراً للفعل كتب، ووضح سبب المنع بردّه على من جوّزه بقوله : "ومن زعم أنّ كتاب الله" نُصِبَ بـ "عليكم". فليس يدري ما العربية؛ لأنّ الأسماء الموضوعة موضع الأفعال لا تتصرف تصرّف الأفعال فتنصب ما قبلها"[3].

وذهبَ الكوفيون إلى أنّ "عليك، ودونك، وعندك" يجوز تقديم معمولاتها عليها لذا عدّوا قوله تعالى "كتاب الله" منصوباً بعليكم، أي : منصوبٌ على الإغراء، والتقدير: عليكم كتاب الله، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها[4]،ومنع ابن السّراج نصْبَ "كتابَ" باسم باسم الفعل الذي يليه وهو عليكم، وذهبَ هذا المذهب ابن عطية ، وأبو حيّان، والسمين الحلبي[5].

وذهبَ أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم مذهبَ البصريين، وأجمعوا على أنّه لا يجوز أن يكون "كتاب" منصوباً على الإغراء باسم الفعل "عليكم"؛ "لأنّ ما انتصب بالإغراء لا يتقدّم على ما قام مقام الفعل وهو "عليكم"، ولأنّ عليكم وبابه عاملٌ ضعيف فليس في التقديم تصرّف"[6]. ويؤيّدُ صحةَ ما ذهبنا إليه موافقة ابن جرير الطبري لسيبويه في هذه المسألة إذ قال: "يعني تعالى ذكره : كتاباً من الله عليكم، فأخرج "الكتاب" مُصَدَّراً من غير لفظه. وإنّما جاز ذلك؛ لأنّ قوله تعالى : چٻ ٻ ٻ چ إلى قوله:(پ پ پ) بمعنى: كتبَ الله تحريمَ ما حرّمَ من ذلك، وتحليل ما حلل من ذلك، عليكم كتاباً... وخلاف ما وجّهَهُ إليه من زعمَ أنّه نصب على وجه الإغراء"[7].

وذهب الزّجّاج إلى أنّ "كتابَ" في قوله تعالى:(پ پ پ) منصوبٌ على التوكيد، وجوّز أن يكون الكتاب منصوباً على جهة الأمر، والمعنى : الزموا كتاب الله، ولم يجوّز أن يكون منصوباً بـ

---

[1] انظر : النحاس، **إعراب القرآن** ، ج١، ص٤٤٥، و الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، ج ١، ص٢٤٩، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج ١، ص٣٤٦، وأبا حيان، **البحر المحيط** ، ج ٣، ص٥٨٥، والسمين الحلبي، **الدر المصون** ، ج ١، ص٨٥.

[2] سيبويه، **الكتاب** ، ج١، ص٣٨١.

[3] المبرد، **المقتضب** ،ج٣، ص٢٠٣.

[4] الأنباري ، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ،ج ١، ص١٨٤.

[5] انظر: ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج ١، ص١٤٢، وابن عطية ،**المحرر الوجيز** ، ج ١، ص٣٠٧، وأبا وأبا حيان، **البحر المحيط** ، ج ٣، ص٥٨٥، والسمين الحلبي، **الدر المصون** ، ج ١، ص٨٥.

[6] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج١، ص٢٣٣، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** : ج١، ص٤٧٤، الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، ج ١، ص٢٤٩، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج ١، ص٣٤٦.

[7] الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج ٨، ص١٦٩.

"عليكم"؛ لأنّ عليك ليس له ناصبُ مُتصرِّفُ فيجوز تقديم منصوبه[1]، واستشهد لذلك بقول الشاعر[2] :

يـــا أيُّهـــا المـــائِحُ دَلْـــوي دونَكـــا إنَـــــي رَأيْـــتُ النّـــــاسَ يَحْمِـــــدونَكا

ومنع أن يكون "دلوي" منصوباً باسم الفعل "دونكا" وإنّما أجاز أن يكون "دلوي" منصوباً بإظهار فعل، والتقدير : خذ دلوي. ولا يجوز دونك دلوي[3].

وتابع أبو علي الفارسي الزّجّاج في عدم نصب كتاب بـ (عليكم)[4] .

وقد علّلَ ابن يعيش عدم جواز نصب "دلوي" بالظرف "دونكا" أنّ هذه الظروف هي نائبة عن الفعل، وفي معناه، فهي فروعُ في العمل على الأفعال، فإعمالُها فيما تقدّم عليها تسويةٌ بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز[5].

و قال مكيٌ :"قوله: (پ پ پ) نُصِبَ على المصدر على قول سيبويه؛ لأنّه لمّا قال : چ ڈ ڈ چ عُلِمَ أنّ ذلك مكتوب، فكأنّه قال : كتبَ اللهُ عليكم كتابًا. وقال الكوفيون: هو منصوبٌ على الإغراء بعليكم[6].

ثمَّ عقَّبَ على قول الكوفيين وردّهُ قائلاً:"وهو بعيدٌ؛ لأنّ ما انتصب بالإغراء لا يتقدّم على ما قام مقام الفعل وهو عليكم، وقد تقدّم في هذا الموضع، ولو كان النصّ : عليكم كتاب الله لكان نصبه على الإغراء أحسن من المصدر[7].

ويبدو أنّ مكيّاً، وأبا البركات، والعكبريّ لم يكونوا دقيقين عندما نسبوا جواز نصب "كتاب" إلى الكوفيين عامتهم؛ لأنّ الفرّاء قد وافق البصريين في هذا الشأن، إذ قال:"پ پ پ كقولك: كتاباً من الله ، وقد قال بعض أهل النحو : معناه : عليكم كتابَ الله. والأول أشبه بالصواب، وقلّما تقول العرب : زيداً عليك، أو زيداً دونك، وهو جائز كأنه منصوب بشيء مضمر قبله"[8].

---

[1] انظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج٢، ص٣٦.

[2] البيت من كلام راجز جاهلي من بني أُسيد بن عمرو بن تميم، وقيل : لجارية من مازن، انظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، ج١، ص١٨٤ ، وذكر البغدادي في الخزانة أنه لجارية من بني مازن ، انظر البغدادي، **خزانة الأدب** ، ج٦، ص٢٠٥، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج١، ص٢٨٨، وابن عصفور ، **المقرب** ، ج١، ص١٣٧.

[3] الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج ٢، ص٣٦.

[4] انظر: القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج ٥، ص١٢٤.

[5] ابن يعيش، **شرح المفصل** ،ج ١، ص٢٨٨.

[6] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ١، ص٢٣٣.

[7] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ١، ص٢٣٣.

[8] الفراء، **معاني القرآن**، ١، ص٢٦٠، والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، ج ١، ص١٨٤، والعكبري ، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج ١، ص٣٤٦.

٣-النصب على المدح:

قال تعالى: ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﭼ(النساء: ١٦٢).

اختلف النحاة في نصب "المقيمين" في قوله تعالى : ﭽ ﯺ ﯻ ﯼ ﭼ فذهب سيبويه إلى نصب "المقيمين" على التعظيم والمدح فقال: "إن شئت جررتَ، وإن شئت نصبتَ، وإن شئت ابتدأتَ ... ونظيرُ هذا النصب قولُ الخِرنِق: [١]

لا يَبْعدَنْ قَوْمِي الذينَ	**هُمُ سمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ**
النازلينَ بكلِّ مُعْتَرَكٍ	**والطَّيبونَ مَعاقِدَ الأَزْرِ**[٢]

والشاهد في البيتين نصْبُ "النازلين" على المدح، ويروى النازلين والطّيبين، ويروى النازلون والطّيبين، فإن صحّت الرواية برفع "النازلين" فلا شاهد في البيت المذكور، فالنازلون ستكون مرفوعة على الإتباع ، أي: أنّها نعت للضمير "هم" . وقال الكسائي: "المقيمين" معطوف على (ما) [٣]. واعترض الفرّاء على نصب "المقيمين" على المدح بحجة أنّه لا يأتي إلا بعد تمام الخبر فقال : "وإنّما امتنع من مذهب المدح ... لأنّه لا يُنصب الممدوح إلا عند تمام الكلام ولم يتمّم الكلام في سورة النساء ... وخبره في قوله: "أولئك سنؤتيهم أجرًا عظيما"[٤]. وعلّل أبو عبيدة النصب فقال : "العربُ تخرجُ من الرفع إلى النصب إذا كثرُ الكلام ثم تعودُ إلى الرفع"[٥] وجوّزَ أبو علي الفارسي نَصْبَ (المقيمين) على المدح فقال : "إذا ذُكرتْ صفاتٌ في معرض المدح والذمّ، فالأحسن أن يُخالفَ في إعرابها؛ لأنّ المقام يقتضي الإطناب فإذا خُولِف في الإعراب كان

---

(١) البيت من الطويل، وهو من قصيدة قالتها الخرنق بنت بدر في رثاء زوجها عمرو بن مرثِدٍ وابنها علقمة بن عِلقِمة بن عمرووأخويه حسان ، وشرحبيل ، وورد البيت في الديوان : النازلون بكل معترك .... والطيبين معاقد الأَزر .انظر: **ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان رواية أبي عمرو بن العلاء**، تحقيق:يسريً عبد الغني عبد الله،َ دار الكتب العلمية–بيروتَ، ط١، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م، ص٤٣، والفراهيدي ،الخليل بن أحمد، **الجمل في النحو**، وسيبويه، **الكتاب**،ج٢، ص٦٢، والفراء ، **معاني القرآن**، ج٢، ص١٠٥، وأبا علي القالي (ت : ٣٥٦هـ)، **الأمالي**، تحقيق : محمد عبد الجواد الأصمعي ، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤هـ– ١٩٢٦م، ج٢، ص١٥٨، وابن الشجري، هبة الله (ت: ٥٤٢هـ)، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ – ١٩٩١م، ج٢، ص١٠٢، والفارسي، أبا علي (ت٣٧٧هـ)، **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني – بغداد، ، ص١٤٧.

(٢) سيبويه، **الكتاب** ، ج٢، ص٦٢.

(٣) القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج ٦، ص١٣.

(٤) الفراء، **معاني القرآن** ، ج ١، ص١٠٧.

(٥) أبو عبيدة ، **مجاز القرآن** ، ج ١، ص١٤٢.

المقصود أكملَ"[١]. وقد علّق ابن جني على البيتين موضع الشاهد فقال:" فكلّما اخْتَلفت الجمل كان الكلام أفانينَ وضروباً، فكان أبلغ منه إذا أُلزِمَ شرحاً واحداً فقولك: أُثني على الله، أعطانا فأغنى، أبلغُ من قولك: أُثني على الله، المُعطينا والمُغنينا؛ لأنّ معك هنا جملةً واحدة، وهناك ثلاث جمل"[٢].

وقال مكي :"قوله: ژ ی ئج ئح چ انتصب على المدح عند سيبويه"[٣].

وقال معقّباً على قول الكسائي السابق: "وهو بعيدٌ؛ لأنّه يصير المعنى يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة، وإنّما يجوز أن تجعل المقيمين الصلاة هم الملائكة، فتخبر عن الراسخين في العلم وعن المؤمنين بما أنزل الله على محمد ويؤمنون بالملائكة الذين من صفتهم إقامة الصلاة، لقوله: ژ ئے ئۆ ئۈ ئۈ چ [الأنبياء: ٢٠]. وقيل: "المقيمين" معطوف على الكاف في "قبلك "أي : ومن قبل المقيمين الصلاة، وهو بعيدٌ؛ لأنّه عطفُ ظاهرٍ على مضمرٍ مخفوضٍ، وقيل: هو معطوف على الهاء والميم في "منهم" وكلا القولين فيه عطف ظاهرٍ على مضمرٍ مخفوضٍ[٤]. وأمّا أبو البركات الأنباريّ فذكر في (المقيمين) وجهين هما : النصب والجر، والجر من ثلاثة أوجه أولها : العطف على "ما"، وثانيهما : العطف على الكاف في (إليك)، والثالث : العطف على الكاف في (قبلك)، وأمّا الوجه الثاني والثالث فلا يجوزان عند البصريين؛ لأنّهما عطف على الضمير المجرور، وقد أجازه الكوفيون[٥].

وردّ أبو البقاء العكبري اعتراض الفرّاء في خبر "الراسخون"، فذكر في الخبر وجهين أحدهما : (يؤمنون)، وهو الصحيح[٦].

لم يذكر مكيّ القراءة بالواو في قوله تعالى : ژ ی ئج ئح چ إلا أنّ السمين الحلبي قد فصّل القول فيها فذكر أنّ قراءة الجمهور بالياء، وقرأ جماعة بالواو منهم : أبو عمرو بن العلاء، وعمرو بن عبيد، والجحدري، وعيسى بن عمر، وغيرهم. ثم ذكر في قراءة الياء ستة أقوالٍ، أظهرها : النصب على المدح[٧] وهو ما نسبه مكي لسيبويه[٨]، وأبو البقاء العكبري للبصريين[٩]. للبصريين[٩]. وتحدّثَ سيف الدِّين الفقراء عن مسألة الحمل على الغلط في باب التوابع في بحثه الموسوم(مخالفة القياس الإعرابيّ في باب العطف بين الغلط والتّأويل) وخلُصَ إلى" أنّ بعض

---

[١] الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت: ٧٩٤هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط١، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م ، ج ٢، ص٤٤٦.

[٢] ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات** ، ج ٢، ص١٩٨.

[٣] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص٢٥١.

[٤] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**،ج١، ص٢٥١.

[٥] الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن** ،ج ١، ص٢٧٥.

[٦] العكبري، **إملاء ما من به الرحمن**، ج ١، ص٢٠٢.

[٧] السمين الحلبي، **الدر المصون** ، ج ٤، ص١٥٣.

[٨] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص٢٥١.

[٩] العكبري ، **التبيان في إعراب القرآن**، ج ١، ص٤٠٧.

الاستعمالات اللغوية الفصيحة وسِمت بالغلط في باب العطف والتوابع عامة من بعض العلماء، ولكنّها حُملت على أوجه من التأويل والتقدير لتطويعها لأقيسة النّحاة، وبرزت لذلك ظواهر تعليليّة في النّحو العربيّ لتوجيه هذا الخروج، مثل: الحمل على الحذف والقطع، والحمل على الجوار، والتقديم والتّأخير، والحمل على المعنى أو التّوهُّم، أو الحمل على الموضع."[١]

٤-"أجمعون" بين الحال والتوكيد:

قال تعالى: چے ۓ ۓ ڭ ڭ چ (الحجر:٣٠)

ذكر أصحاب كتب إعراب القرآن الكريم وفي مقدمتهم الزّجّاج أنّ "أجمعون" عند الخليل وسيبويه توكيدٌ بعد توكيدٍ[٢].

وهذا ما أكّدَه سيبويه بقوله : "فأمّا نفسه حين قلت : رأيته إياه نفسه، فوصفٌ بمنزلة هو، وإيّاه بدلٌ، وإنّما ذكرتهما توكيداً كقوله تعالى: چے ۓ ۓ ڭچ [٣]. أي أنَّ "أجمعون" توكيدٌ ثانٍ للملائكة.

ونسبَ أصحابُ كتب إعراب القرآن الكريم إلى المبرّد مخالفته للخليل وسيبويه "فأجمعون" عند المبرد تعني اجتماعهم في السجود في حال واحدة، أي أنّه بمعنى الحال[٤]. وعلّقَ ابن عطية على قول المبرد السابق قائلاً :قال المبرّد: " لو وقفَ على" كُلُّهُم" لاحتمل أن يكون سجُودُهم في مواطنَ كثيرةٍ، فلما قال : "أجمعون" دلّ على أنّهم سجدوا في موطنٍ واحد واعترض قول المبرّد بأنّه جعلَ قوله: چ ڭچ حالاً بمعنى مجتمعين، يلزمه- على هذا أن يكون چ ڭچ يقرب من التنكير إذ هو معرفة لكونه يلزم اتباع المعارف، والقراءة بالرفع تأبى ذلك"[٥].

وقد خطّأَ أصحابُ كتب إعراب القرآن الكريم قولَ المبرّد السابق؛ لأنّ (أجمعون) معرفةٌ، والحال لا تأتي معرفة قياسًا على المذهب البصري[٦].

---

(١) الفقراء، سيف الدّين طه الفقراء ، **مخالفة القياس الإعرابي في باب العطف بين الغلط والتّأويل**، مجلة مجمع اللغة اللغة العربية الأردني، العدد السادس والثمانون ،٢٠١٤م.

(٢) انظر : الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج ٣، ص١٧٩، والنحاس، **إعراب القرآن** ، ج ٢، ص٢٣٩، ومكي بن بن أبي طالب، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ١، ص٤٤٥، والأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن** ، ج١، ص٦٨، والعكبري، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج ٢، ص٧٨، وأبا حيان، **البحر المحيط** ، ج ٦، ص٤٧٩.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج٢، ص٣٨٧.

(٤) انظر : الزجاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج ٣، ص١٧٩، والنحاس، **إعراب القرآن**، ج ٢، ص٢٣٩، والأنباري، والأنباري، **البيان في غريب اعراب القرآن** ، ج١، ص٦٨ . لم أعثر على رأي المبرد هذا فيما تيسر لي من كتبه.

(٥) انظر : ابن عطية، **المحرر الوجيز** ، ج٣، ص٣٦٠-٣٦١.

(٦) ابن عطية، **المحرر الوجيز**، ج ٣، ص٣٦١.

وقال مكيّ :" قوله: چ ڭ چ معرفةٌ توكيدٌ لكن لاينفردُ كما ينفردُ كلّهم، تقول : كلُّ القوم أتاني، ولا تقول : أجمعُ القوم أتاني"، ونسبَ مكيّ للمبرّد أنّه قال:" أجمعون معناه غير متفرقين"[١].

ثمّ عقّبَ عليه قائلاً :"وهو وهمٌ منه عند غيره"[٢].

ولم أجد هذا القول للمبرّد في فيما تيسر لي من كتبه، وقد نسبه الطبرسيّ (ت:٥٤٨هـ) - في تفسيره مجمع البيان - إلى الزجاج [٣]. وقال أبو البقاء العكبريّ:" وأجمعون: توكيدٌ ثانٍ عند الجمهور. وزعم بعضهم أنّها أفادت ما لم تفده كلّهم وهو أنّها دلّت على أنّ الجميع يسجدون في حالٍ واحدةٍ، وهذا بعيدٌ؛ لأنّك تقول : جاء القومُ أجمعون، وإن سبق بعضُهم بعضاً، ولأنّه لو كان كما زُعِمَ لكان حالاً لا توكيداً[٤].

ويبدو لي بعد ذلك أنّ قول الخليل وسيبويه على أنّه توكيد هو الذي يرجح على قول غيره؛ لأنّه لو كان حالاً لكان منصوباً (أجمعين) لا مرفوعاً، ولأنّه معرفةٌ والحال يجب فيها التنكير، لأنّها خبر في المعنى.

ولست أتفقُ مع أصحاب كتب المشكل في إدراج هذه الآية ضمن الآيات التي أُشكِلَ إعرابُها؛ لأنّ الجمهورَ أجمع على أنّها توكيدٌ ثان.

٥- إعراب "وأرجلكم" بين العطف على اللفظ والعطف على الموضع:

قال تعالى:" چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ چ (المائدة: ٦).

اختلف المفسرون ومعربو القرآن الكريم في قوله تعالى : چ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ... چ فهو يُقْرَأُ بثلاث قراءات : واحدة شاذّة واثنتان متواترتان، أمّا الشّاذّة فهي القراءة بالرفع على الابتداء (وَأَرْجُلُكُمْ) ، والخبر محذوفٌ أي : (وَأَرْجُلُكُمْ مَغْسُولَةٌ) وهي قراءة الحسن[٥]. وأمّا المتواترتان فهما:

---

[١] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص٤٤٥.

[٢] المرجع السابق ، ج ١، ص٤٤٥.

[٣] انظر: الطبرسي ، الفضل بن الحسن (ت:٥٤٨هـ)، **مجمع البيان في تفسير القرآن** ، تحقيق: هاشم الرسول المحلاّتي و فضل الله اليزدي الطباطبائي ، دار المعرفة – لبنان ، ط٢، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م، ج٦، ص٥١٦ .

[٤] العكبري، **التبيان في اعراب القرآن** ، ج ٢، ص٧٨١.

[٥] العكبري، أبو البقاء ، محب الدين عبد الله بن الحسين(ت:٦١٦هـ)، **إعراب القراءات الشواذ**، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، ج ١، ص٤٣٠، **والتبيان في إعراب القرآن** ، ج١، ص٤٢٢ ، والآلوسي ، **روح المعاني** ، ج٣، ص٢٤٦.

أ- القراءة بالنصب (وأرجلَكم) عطفاً على (وجوهَكم وأيديَكم)، والمعنى: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وامسحوا برؤوسكم وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم على التقديم والتأخير، والواو جائزٌ في ذلك [١]، وهي قراءة نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب [٢].

ب- القراءة بالجرّ (وأَرْجُلِكُمْ) عطفاً على (وامسحوا برؤوسِكم) وهي قراءة ابن كثير وحمزة وأبي عمرو [٣].

وذهبَ الأخفش وأبو عبيدة إلى أنّ (الأرجلَ) معطوفةٌ على الرؤوس في الظاهر لا في المعنى، وهو مايُعرف بالجرّ بالإتباع أو بالمجاورة ، نحو (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) [٤].

ويرى الطبري أنّ عطفَ (الأرجل) على الرؤوس فيه بيان كيفية غسل الرجلين إضافة إلى الأمر بغسلهما ، لذلك اختار قراءة الخفض، يقول بعدَ أن ذكرَ القراءتين ووجَّهَهما : "غير أنّ ذلك وإن كان كذلك، وكانت القراءتان كلتاهما حسناً صواباً، فأعجبُ القراءتين إليّ أن أقرأها، قراءةَ من قرأ ذلك خفضاً، لِما وصفتُ من جمع (المسْح) المعنيين اللذين وصفت، ولأنّه بعد قوله : چ پ ٹ چ فالعطف به على "الرؤوس" مع قربه منه، أَوْلى من العطف به على "الأيدي" وقد حيلَ بينه وبينهما بقوله : چ پ ٹ چ "[٥].

ويرى الزجاج أنّ الغسل هو الواجب، وأنَّ المسْحَ لايجوز، واستدلّ لرأيه بتحديد(إلى الكعبين) كما جاء في تحديد اليدِ(إلى المرافق)، ولم يأتِ في المسح شيء محدد ، قال: فامسحوا برؤوسكم بغير تحديد في القرآن، وأنكر مسألة الحمل على الجوار فقال:" فأمّا الخفض على الجوار فلايكون في كلمات الله" [٦]. وهذا ما أكّده عبد الفتاح الحمّوز الذي تتبع مسألة الحمل على الجوار في مؤلفات القدامى من نحويين، ومفسرين وخلص إلى أنّ الحمل على الجوار يكون في الخفض لا في الرفع، ولايردُ في خبر المبتدأ، ولافي البدل، ولا في المعطوف [٧].

---

[١] الزجاج ، **معاني القرآن وإعرابه**، ج ٢، ص١٥٢.

[٢] العكبري، أبو البقاء، **التبيان في إعراب القرآن** ، ج١، ص٤٢٢.

[٣] انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص٢٤٢، و ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر** ، ج٢، ص٢٥٤.

[٤] انظر: أبا عبيدة ، **مجاز القرآن** ، ج ١، ص١٥٥ ، والأخفش ، **معاني القرآن** ، ج ١، ص٢٢٧ ، والباقولي ، علي بن الحسين (ت:٥٤٣هـ) ، **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات** ، تحقيق: محمد أحمد الدالي ،١٤١٥هـ- ١٩٩٤م ،ج ١، ص٣٤٢ ، والكرماني ، أبو العلاء ، **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني** ، تحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج ، دار ابن حزم ، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م ، ص١٥١-١٥٢ .

[٥] الطبري ، **جامع البيان في تأويل القرآن** ، ج ١٠، ص٦٤.

[٦] الزجاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج ٢، ص١٥٣.

[٧] الحموز، عبد الفتاح ، **الحمل على الجوار في القرآن الكريم** ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ط١، ١٩٨٥م ، ص٣٣.

ومن أحسن ماقيل في هذه المسألة : "إنَّ المَسْحَ والغَسْلَ واجبان، فالمَسْحُ واجبٌ على على قراءة من قرأ بالخفض، والغَسْلُ واجبٌ على قراءة من قرأ بالنصب، والقراءتان بمنزلة آيتين"[١].

وردّ النحاس قولَ من يرى جوازَ الجرّ على الإتباع فقال: "هذا القولُ غلطٌ عظيمٌ؛ لأنّ الجوارَ لا يكون في الكلام أن يُقاس عليه، وإنّما هو غلطٌ ونظيره الإقواء"[٢]. وقال الأزهري (ت:٣٧٠هـ) عن قراءة النصب :" وهي أجودُ القراءتين لموافقتها الأخبار الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وسلّم في غسل الرجلين"[٣].

وقال مكيّ: قوله : چ ٹ چ من نَصَبَهُ عطفهُ على الأيدي والوجوه، ومن خَفَضَهُ عَطَفَهُ على الرؤوس وأضْمَرَ ما يُوجِبُ الغُسل، فالآيةُ محكمةٌ، فكأنّه قال : "وأرْجُلَكُمْ غَسْلاً "[٤]. ويكون ويكون في الكلام تقديم وتأخير، و التقدير:اغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وأرجلكم إلى الكعبين وامسحوا برؤوسكم [٥].

ثمّ نقل مكيّ قولَي الأخفش و أبي عبيدة السابقين، ثمّ عقّبَ عليهما بالقول "وهو بعيدٌ، لا يُحمَلُ القرآنُ عليه"[٦]. ونلاحظُ أنّه أشار إلى رأيه في المشكل ولكنَّه فصَّلَ فيه وفي ردّه على بعض العلماء في كتابه الهداية إلى بلوغ النهاية مع توضيح أكثر إذ قال : "وهذا قولٌ مردودٌ؛ لأنّ الجوار لا يُقاسُ عليه، إنّما يُسمعُ ما جاء منه ولا يُقاسُ عليه، وأيضاً فإنّ الأرجلَ معها حرف العطف، ولا يكون الإتباع مع حرف العطف"[٧]. ونرى من هذا النص كيف يبيّنُ مكي الحكم الفقهي الذي يختلف باختلاف الإعراب، كما نرى القول بالنسخ وعدمه بناءً على اختلاف الإعراب والقراءة والحكم، كما نلاحظُ ردّه على الأخفش وأبي عبيدة بأنّ قولهم بعيدٌ لا يُحمَلُ القرآن عليه، وهو في ذلك مُتأثرٌ بالتفسير والفقه [٨]. وأضاف الزمخشري وجهاً في قراءة الخفض ، وهو أنّ عطف (الأرجل) على ماهو ممسوح لا لتمسح، ولكن ليُنَبّه على وجوب الاقتصاد في صبِّ الماء عليها إذ الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغسل بصبِّ الماء عليها ، فكانت مظنّة للإسراف المذموم المنهيّ عنه ، وجيء بالغاية (إلى الكعبين) إماطة لظن ظانّ يحسبها ممسوحة، لأنّ المسح لم تُضرب له غاية في الشريعة .[٩] وبناءً على اختلاف النحويين في (إلى) هل يدخلُ مابعدها فيما قبلها أو لايدخل ؟ فقد انبنى خلاف الفقهاء في دخول المرافق في غسل الأيدي،

---

[١] النحاس ، **إعراب القرآن** ، ج ١، ص٢٥٩.
[٢] المرجع السابق ، ج ١، ص٢٥٩.
[٣] الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد (ت:٣٧٠هـ) ، **معاني القراءات** ، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود ، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م ، ١، ص٣٢٦.
[٤] مكي بن أبي طالب ، **مشكل إعراب القرآن** ، ج١، ص٢٥٨.
[٥] مكي بن أبي طالب القيسي ، **الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها** ، ج١، ص٤٠٦.
[٦] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ١، ص٢٥٨.
[٧] مكي بن أبي طالب القيسي، **الهداية إلى بلوغ النهاية** ، ج ٣، ص١٦١٤.
[٨] فرحات ، أحمد حسن ، **مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن** ، ص٣٦٢.
[٩] الزمخشري ، **تفسير الكشاف** ، ج١، ص٦٤٥.

والكعبين في غسل الأرجل، فمن يرى أنّ مابعد إلى داخلٌ فيما قبلها أوجب الغسل في المرافق والكعبين، ومن لم يرَ ذلك لم يوجب الغسل [1].

والراجح عندي في قوله تعالى : چ ٻ ٻ ٻ ٻ ڀ ڀ ڀ ڀ چ أنّ غسل الأرجل هو المطلوب؛ لأنّه الثابت من قول النبي - صلى الله عليه وسلم - :"ويلٌ للأعقاب من النار" [2]، ولأنّ الله حدَّ غسْلَ الأرجُلِ فقال:"إلى الكعبين" كما قال في اليدين :"إلى المرافق" فدلَّ ذلك على وجوب غسل الأرجل.

٦- إضافة المصدر إلى فاعله، والفصل بينهما بالمفعول:

قال تعالى : چ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى چ(الأنعام : ١٣٧) .

المُشكِلُ في هذه الآية يتأتّى من القراءة القرآنية لابن عامر، فقد قرأ ابن عامر وحده "زُيِّنَ" بضمِّ الزاي ، و"قتلُ "برفع اللام ، و"أولادَهم" بنصب الدّال، وخفض "شُركائِهم"[3].

عدَّ أبو البركات الأنباريّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، فذهب البصريون إلى منع جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر، أمّا الكوفيون فقد أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر للضرورة الشعرية ، محتجّين بقول الشاعر[4] :

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

والتقدير : زَجَّ أَبِي مَزادةَ القلوصَ [5]. وهذا من الشواهد الأحدَ عشر للكوفيين التي ردّها أبو البركات الأنباريّ؛ لأنّها مجهولة القائل، ويرى حسن الملخ أنّ اعتلال أبي البركات الأنباريّ بجهل القائل لردّ هذه الشواهد هو اعتلالٌ ضعيفٌ غايتهُ تسويغ الرأي النحوي؛"لأنَّ اختبار منهجه أسفرَ عن توثيق هذه الشواهد بمعرفة قائلي بعضها، وإسناد ماتبقّى إلى رواةٍ ثقاتٍ ، أوالإحالة على

---

[1] المالقي ، أحمد بن عبد النور(ت:٧٠٢هـ) ، **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، مطبوعات : مجمع اللغة العربية بدمشق ، بلا تأريخ نشر، ص٨١.

[2] البخاري، **صحيح البخاري** ، كتاب الوضوء ، باب غسل الرجلين، ج١، ص٢٢ ، رقم الحديث (٦٠)، والنيسابوري، مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم** (ت:٢٦١هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي– بيروت،ج ١، ص٢١٣، رقم الحديث(٢٤٠) ، باب (وجوب غسل الرجلين بكاملهما).

[3] ابن مجاهد، **السبعة في القراءات** ، ص٢٧٠، و ابن جني، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** ، ج ١، ص٢٩٩.

[4] البيت من مجزوء الكامل ، وهو من الأبيات مجهولة القائل ،انظر: الفراء ، **معاني القرآن** ، ج١، ص٣٥٨، وفيه وفيه :فزججتها متمكنا ... زجَّ القلوص أبي مزادة ، وأنكره الفراء قائلا: "وهذا مما كان يقوله نحويٌّ أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية ، وانظر: ثعلب ، **مجالس ثعلب** ، ص١٥٢، و ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٤٠٨، والبغدادي ، **خزانة الأدب** ، ج٢، ص٢٥١، والهروي ، أبو سهل محمد بن علي (ت:٤٣٣هـ)، **إسفار الفصيح** ، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية،١٤٢٠، هـ، ج١، ص٣٨٦ .

[5] الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ، ج ٢، ص٢٤٩.

كتبٍ يعتمدها أهلُ اللغة"[١] وذكر النحاس في الآية أربعَ قراءات أبينُها وأصَحُّها أن تنصبَ "قتل" بالفعل "زُيِّنَ"، و تخفض "أولادهم" بالإضافة، وترفع "شُركاؤهُم" بالفعل "زُيِّنَ" لابالقتل ؛ لأنّهم زيَّنوا ولم يقتلوا، وهم شُركاؤهم بالدين ورؤساؤهم.[٢]

وقال مكي من قرأ : "زُيِّنَ" بالضم على ما لم يُسمَّ فاعلُه رفع "قَتْلُ" على أنّه مفعول ما لم يُسَمّ فاعله، وأضافه إلى الأولاد، ورفع الشركاء حملاً على المعنى، كأنّه قيل : من زينّه لهم؟ قال : شركاؤهم، وأضيفَ الشركاء إليهم، لأنهم هم استخرقوها وجعلوها شركاء لله، تعالى الله عن ذلك، فباستخراقهم لها أضيفت إليهم[٣]. وذهب الكثير من المفسرّين والمعربين والنحاة إلى تضعيف قراءة ابن عامر واستبعادها وفي مقدمتهم الفرّاء، وابن خالويه ، والنحاس، وأبو علي الفارسي، والزمخشري وأبو البركات الأنباريّ، ومنهم من وصفها بالخطأ، واللحن، والقبح كابن جرير الطبري الذي قال : "وقرأ بعضُ قراء أهل الشام "وكذلك زُيِّنَ" بضم الزاي "لكثير من المشركين" "قتْلُ" بالرفع، و "أولادَهم" بالنصب، و"شركائِهم" بالخفض، بمعنى: وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتْلُ شُركائِهم أولادّهم، ففرّقوا بين الخافض والمخفوض بما علم فيه من الاسم. وذلك في كلام قبيح غير فصيح"[٤]. وأرى أنه لايجوز أن توصَفَ قراءة متواترة عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - بالقبح ،هذا بالإضافة أنّها صادرة عن تابعي ثقة.

وكان ممن استبعدَ قراءة ابن عامر مكي بن أبي طالب حيث قال:" فهي قراءةٌ بعيدةٌ، وقد رويت عن ابن عامر، ومجازها على التفرقة بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وذلك إنّما يجوز عند النحويين في الشعر، وأكثر ما يأتي في الظروف"[٥].

ودافع ابن يعيش عن قراءة ابن عامر، وذكر أنّ هذه القراءة لا تخالف القياس؛ لأنّها اشتملت على فصل بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل، فحسّنَ ذلك ثلاثة أمور: أَوّلها: كون الفاصل فضلة فإنّه بذلك صالح لعدم الاعتداد به. والثاني : كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف. والثالث : كونه مقدّر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدّر التقدّم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله[٦].

---

[١] الملخ ، حسن خميس ، **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي** ، ط١، دار الشروق – عمان ، ٢٠٠٧م، ص٢٠٧.

[٢] النحاس، **إعراب القرآن**، ج٢، ص٣٣.

[٣] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ١، ص٣٠٨- ٣٠٩.

[٤] الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن** ، ج١٢، ص١٣٧.

[٥] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ١، ص٣٠٩.

[٦] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج ٢، ص١٨٩.

٧- تقديم خبر (كان):

قال تعالى : "ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ (الإخلاص : ٤) .

اختُلِفَ في إعراب"كُفُواً" فقال سيبويه :" وجميع ماذكرتُ لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربيٌّ جيدٌ كثير، فمن ذلك قوله عزَّ وجل: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [١]".وقال المبرد : ".... فإن قُلتَ فقد تقولُ في النفي : ما كان أحدٌ مثلك، وما كان أحدٌ مُجترئاً عليك فقد خبّرْتَ عن النكرة.... ومن ذلك قول الله عز وجل : ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ فلم يكن الخبر إلاّ نكرة كما وصفتُ لك"[٢].

وقال مكيّ :" (أحَدٌ) اسم كان، و "كُفواً" خبر كان، و"له" ملغي. وقيل : "له" الخبر، وهو قياس قول سيبويه، لأنّه يَقبُحُ عنده إلغاء الظرف إذا تقدّم"[٣].

ونقل مكيّ مخالفة المبرّد لسيبويه، وردّ عليه قائلاً : "ولا شاهد للمبرّد في الآية؛ لأنّه يمكن أن يكون "كُفُوا" حالاً من "أحدٍ" مقدّماً، لأنّ نعت النكرة إذا تقدّم عليها نُصِبَ على الحال، كما قالوا : وقَعَ أمرٌ فجأةً"[٤].

وذهب الزمخشري قريباً مما ذهبَ إليه مكيّ فقال : ".... فإن قلت : الكلام العربي الفصيح أن يؤخّر الظرف الذي هو لغوٌ غير مستقرٍ ولا يقدّم، وقد نصّ سيبويه على ذلك في كتابه، فما بالهُ مقدّماً في أفصح كلام وأعربه؟ قلتُ : هذا الكلام إنّما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانهُ، وهذا المعنى مصبه ومركزُه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهم شيء وأغناه، وأحقّه بالتقدم وأحراه"[٥].

وقد وقف أبو حيّان على الآية موضوع الحديث وردّ رأي مكي والزمخشري إذ ذهب أبو حيّان إلى أنّ الجار والمجرور هنا ليس تاماً، إنّما هو ناقص لا يصلحُ أن يكون خبراً لكان بل هو متعلقٌ بكفواً وقُدّمَ عليه والتقدير عنده: "ولم يكن أحدُ كفواً له أي : مكافِئَهُ، فهو في معنى المفعول مُتعلقا بكُفواً وتقدم على "كفواً" للاهتمام به إذ فيه ضمير الباري تعالى، وتوسط الخبر وإن كان الأصل التأخير، لأنّ تأخر الاسم هو فاصلة فَحَسُنَ ذلك، وعلى هذا الذي قربناه يَبطُلُ إعراب مكي وغيره أنّ "له" الخبر وكفواً حال من أحد، لأنّه ظرفٌ ناقصٌ لا يصلحُ أن يكون خبراً، وبذلك يبطلُ سؤال الزمخشري وجوابه"[٦].

---

[١] سيبويه، **الكتاب**،ج١، ص٥٦.
[٢] المبرد، **المقتضب**، ج ٤، ص٩٠
[٣] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص٣٩٠.
[٤] المرجع السابق، ج ٢، ص٣٩٠
[٥] الزمخشري ، **تفسير الكشاف** ،ج ٧، ص٨١٩.
[٦] أبو حيان ، **البحر المحيط في التفسير**، ج ١٠، ص٥٧٣.

ويرى أبو حيّان أن مكيّاً والزمخشري وقعا في الوهم في فهم كلام سيبويه في الظرف الواقع فضلة والظرف التام [1].

٨- البدل محل المبدل منه

قـال تعـالى : ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ

ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﭼ (هود: ٨١).

المُشكِل في هذه الآية يتأتّى القراءة القرآنية فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو:(إلاَّ امْرَأَتُك) برفع التاء،على معنى ولايلتفت منكم أحدٌ إلاّ امرأتُك فإنّها ستلتفتُ ، وقرأ نافع، وعاصم، وابن عامر، والكسائي، "إلا امرأتَك" نصباً"[2].

اختلف النحاةُ في توجيه القراءة في قوله تعالى: ﭽ ﯲ ﯳ ﭼ برفع التاء، والحقيقة أنَّ هذه المسألة مخالفة للقاعدة النحوية المعروفة وهي وجوب نصب المستثنى بعد الكلام التام الموجب، إلاّ أن هذه القاعدة قد شذّت عنها شواهد جاء فيها المستثنى مرفوعاً بعد الكلام التام الموجب، ومن هذه الشواهد قوله تعالى : ﭽ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﭼ برفع التاء في قوله "إلا امرأتك"، ومن الحديث النبوي الشريف قوله ﷺ: "كُلَّ أمتي معافىً إلاّ المجاهرون"[3]، ومن الشعر قول عمرو بن معد يكرب:

وكلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أَخوُهُ لَعَمْرُ أَبيكَ إلاّ الفرْقَدانِ[4].

وهناك شواهد أخرى وقف أمامها النحاة مواقف متباينة فمنهم من أبطل أن تكون "إلاّ" في هذه الشواهد استثناءً وأن يكون المرفوع بعدها بدلاً، لأنّ البدل لا يكون من الموجب، لأنّ فيه إحالة

---

(١) المرجع السابق، ج١٠، ص٥٧٣.
(٢) ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات** ، ص٣٣٨ ، وابن زنجلة ، **حجة القراءات**، ص٣٤٧.
(٣) مسلم، **صحيح مسلم**، ج ٤، ص٢٢٩١، وفيه (إلا المجاهرين).
(٤) البيت من بحر الوافر، وهو لعمر بن معد يكرب ، انظر :**ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي**، تحقيق : مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م، ص ١٦٧، وانظر:سيبويه **الكتاب** ، ج٢، ص٣٣٤، وابن عصفور ، **الممتع في التصريف**، ج١، ص٥١ ، ونسب البيت لحضرمي بن عامر بن مجمع بن همام الأسدي ، انظر: البصري ، أبا الحسن علي بن أبي الفرج(ت:٦٥٩هـ) ، **الحماسة البصرية** ، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب – بيروت بلا تأريخ طبع، ، ج٢، ص٤١٨، والمرادي ، حسن بن قاسم(ت:٧٤٩هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل،دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ص٥١٩.

للكلام عن وجهه، وفي رأيهم أن هذا المرفوع صفةً بتأويل (إلاّ) وما بعدها بمعنى (غير)، وفي مقدمة من قال بهذا سيبويه ووافقه أبو حيّان، والسمين الحلبي[١] .

قال سيبويه "هذا باب ما يكون فيه إلاّ وما بعدها وصفاً بمنزلة مثل وغير وذلك قولك : لو كان معنا رجلٌ إلاّ زيدٌ لَغُلِبنا. والدليل على أنّه وصفٌ أنّك لو قلت : لو كان معنا إلاّ زيدٌ لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلتَ، ونظير ذلك قوله عز وجل : چ ۆ ۈ ۈ ۇ ۆ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە چ (الأنبياء:٢٢) [٢].

وقال مكي: معلّقاً على قراءة ابن كثير وأبي عمرو: "وذلك لا يجوز، ولايَصِحُّ عنده البدل إلاّ برفع "يلتفت" ولم يقرأ به أحد[٣].

ومن النحاة من أوّل هذه الشواهد وحملها على غير ظاهرها تمسكاً منه بالقاعدة النحوية ، وهي وجوب نصب المستثنى بعد الكلام التام الموجب، ومنهم الزمخشري وتابعه ابن عطية، إذ قال في جواز رفع "قليل" في قراء أبي عمرو بن العلاء في قوله تعالى : چ ئە ئو ئو ئۇ ئۇ چ (البقرة : ٨٣): أن يكون بدلاً من الضمير في چ ئو چ على تأويل الايجاب بالنفي، لأنّ توليتم بمعنى : لم تفوا بالميثاق [٤].

وردّ السمينُ الحلبي ما ذهب إليه ابن عطية في رفع إلاّ قليلاً على البدلية، وذكر أنّ النحويين منعوا ذلك؛ "لأنّ البدل يحلُّ محلّ المبدل منه فيؤول إلى قولك، قام إلا زيدٌ، وهو ممتنعٌ"[٥]. ثم ذكر السمين الحلبي في قوله تعالى چ ئو ئۇ ئۇ چ بالرفع ستة أقوال، واختار مذهب سيبويه الذي ذهب إلى أنّ "قليلاً" مرفوع على الصفة[٦]. وسبق السمين الحلبي أبو حيّان في الردِّ على ابن عطية إذ قال: "وإنّما نبّهنا على أنَّ ما ذهبَ إليه ابن عطية في تخريج هذه القراءة، لم يذهب إليه نحويٌّ"[٧].

ومن النحاة من أجاز وقوع المستثنى مرفوعاً بعد الكلام التام الموجب مع إبقاء الإيجاب على حاله دون تأويل، ولكنّهم اختلفوا في توجيه المرفوع بعد إلاّ. فقد نسَبَ ابنُ هشام إلى الفرّاء أنّه وجّه رفع المستثنى بعد الكلام التام الموجب في قراءة أُبيٍّ والأعمش چ ڈ ڈ ڎ ڎ

---

[١] انظر : سيبويه ، الكتاب ، ج ٢، ص٣٣١- ٣٣٢، وأبا حيان ، البحر المحيط ، ج ١، ص٤٦٤، والسمين الحلبي، الدر المصون ، ج١، ص٤٦٩- ٤٧٠.
[٢] سيبويه ، الكتاب ، ج٢، ص٣٣١، ٣٣٢.
[٣] مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل اعراب القرآن ، ج ١، ص٤٠٧.
[٤] ابن عطية، المحرر الوجيز ، ج ١، ص١٣٧.
[٥] السمين الحلبي، الدر المصون ، ج ١، ص٤٦٩- ٤٧٠.
[٦] المرجع السابق، ج ١، ص٤٦٩.
[٧] أبو حيان، البحر المحيط ، ج ١، ص٤٦٤.

ﭪﭫ ﭬ ﭼ (البقرة: ٢٤٩) بالرفع على أنّه مبتدأٌ محذوفٌ خبره، والتقدير : إلاّ قليلٌ لم يشربوا[1].

وتابع ابنُ مالك(ت:٦٧٢هـ) الفرّاء في كتابه (شواهد التوضيح) إذ قال : "ولا يعرفُ أكثرُ المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلاّ النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه"[2] ثم مثل لثابت الخبر بقول أبي قتادة (أحرموا كلّهم إلاّ أبو قتادة لم يُحرِمْ) و(إلاّ) بمعنى (لكن) وأبو قتادة مبتدأ، ولم يُحرم خبره، ونظيره قوله تعالى : ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﭼ(هود: ٨١)

و"امرأتُكَ" مبتدأ، والجملة بعده خبره.

ومثَّل لمحذوف الخبر بالحديث النبوي (كل أمتي معافىً إلاّ المجاهرون) أي : لكنْ المجاهرون بالمعاصي لا يُعافون [3].

وأضاف العكبري إلى الوجه الذي ذكره الفرّاء وابن مالك في رفع المستثنى بعد الكلام الموجب وجهين آخرين فقال : "وقُرئَ بالرفع شاذاً، ووجهه أن يكون بفعل محذوف كأنه قال : امتنع قليلٌ، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنّ المعنى يصير : ثم تولّى قليلٌ، ويجوز أن يكون مبتدأ، والخبر محذوف، أي إلاّ قليل منكم لم يتولّ"، ويجوز أن يكون توكيداً للضمير المرفوع المستثنى منه[4].

ونخلصُ مما سبق من عرَضٍ لأقوال النحاة في توجيه قراءة الرفع في قوله تعالى: ﭽ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﭼ وما شابهها من آيات قرآنية أو حديث نبوي أو أبيات شعرية إلى أنّ أفضل توجيه لقراءة الرفع يكون: ﭽ إلاّ امرأتُكَ ﭼ بدلاً من قوله: ﭽ ﰀ ﭼ .

٩- نصب المعرفة على التمييز

قال تعالى:ﭽ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ (القصص: ٥٨).

اختلف النحويون في نصب معيشتها من قوله تعالى: ﭽ ﯜ ﯝ ﭼ فذهبَ الفرّاء إلى أنّها منصوبة على التمييز فقال:" وكان نصبهُ لنصب قوله: ﭽ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ

[1] ابن هشام، **مغني اللبيب** ن ج١، ص٥٥٨ ، والفراء ، **معاني القرآن**، ج١، ص١٦٧.
[2] ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت : ٦٧٢هـ)، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ، ص ٩٤.
[3] المرجع السابق ، ص٩٦.
[4] العكبري، أبو البقاء، **التبيان في اعراب القرآن** ، ج١، ص٨٥.

ۓ ۓ ﮋ ﮊ (النساء: ٤) ألا ترى أنَّ الطيبَ كان للنفس، فلمّا حوّلته إلى صاحب النفس خرجت النفس منصوبة لتُفسِّرَ معنى الطيب"[١]. وقال الطبري في معرض تفسيره لقوله: ﮋ ۋ ۇ ۆ ﮊ : " فبطرت، وأشرت، وطغت، فكفرت ربّها. وقيل : بَطِرتْ معيشتها، فجعل الفعل للقرية، وهو في الأصل للمعيشة، كما يقال : أسفهك رأيك فسفهته، وأبطرك مالُك فبطرته، والمعيشة منصوبة على التفسير"[٢]. وقال النحاس: "منصوب عند المازني بمعنى في معيشتها فلّما حذف "في" تعدّى الفعل، وهو عند الفرّاء منصوب على التفسير، قال : كما تقول : أبطرك مالُك وبطرتُه، ونظيره عنده إلاّ من سفه نفسه" ونصب المعارف على التمييز محال عند البصريين؛ لأنّ معنى التفسير والتمييز أن يكون واحداً نكرة يدلّ على الجنس"[٣].

وتابعَ مكيُّ النحاس فقال: ﮋ ۋ ۇ ۆ ﮊ "قوله تعالى : المعيشة نصب عند المازني على حذف حرف الجر، تقديره : بطرِت في معِيشتها"[٤]. ثمَّ علَّقَ على قول الفرّاء ، فقال: "وهو بعيدٌ؛ لأنّها معرفة، والتفسير لا يكون إلاّ نكره"[٥].

وذهب أبو البقاء العكبري إلى أن "معيشتها" نصب ببطرت، لأن معناه: كفرتْ نِعمتَها، أو جهلِت شُكرَ معيشتها، فحُذِفَ المضافُ[٦].

وقد ضعّف العكبري "، مسألة نصب المعرفة على التمييز في موضع آخر عند حديثه عن قوله تعالى ﮋ ڑ ڑ ک ک گ گ ﮊ(البقرة: ١٣٠) [٧].

وذكر ابن مالك في التسهيل أربعة أوجه إعرابية في قوله تعالى : "وكم من قرية بطرت معيشتها" فقال : "ومن المنصوب بفعلٍ على التشبيه بالمفعول به قوله تعالى : "وكم من قرية بطرت معيشتها" ويحتمل أن يكون تمييزاً على تقدير الانفصال والتنكير، ويحتمل أن يكون منصوباً على إسقاط حرف الجر، ويُحتمل أن يكون الأصل بطرِت مدّة معيشتها، ثم حُذِف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرفية"[٨].

والرأي الراجح عندي من هذه الآراء أنّ "معيشتها" منصوبة على حذف حرف الجر أكثر من كونها نُصِبتْ على التفسير (التمييز)؛ لأن التمييز يجب أن يكون نكرة "ومعيشتها" معرفة.

---

[١] الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص٣٠٨.
[٢] الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن ، ج ١٩، ص٦٠٢.
[٣] النحاس، إعراب القرآن، ج ٣، ص١٦٤.
[٤] مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن ، ج ١، ص٩٩.
[٥] المرجع السابق ، ج ١، ص.
[٦] العكبري ، التبيان في اعراب القرآن ، ج ٢، ص١٠٢٣.
[٧] المرجع السابق، ج ٢، ص١٠٢٣.
[٨] ابن مالك، شرح التسهيل ، تحقيق ، ج ٢، ص٣٨٨.

١٠- هل تكون الحال بالألف واللام؟

قال تعالى : چ ک ک ک گ گ چ(المنافقون : ٨).

اختُلِفَ في جواز مجيء الحال بالألف واللام في قوله تعالى: چ ک ک ک گ گ چ فقال الفرّاء:" ويجوز في القراءة " ليُخْرَجَنَّ الأعَزُّ مِنها الأذلَّ"، كأنَّك قلتَ: ليُخْرَجَنَّ العزيزُ منها ذليلاً " [١]أي أنَّ الفرّاء يجيزُ نصْبَ "الأذلَّ" على الحال . وأنكر النحاس قولَ الفراء فقال:" وحكى الفراء ليُخْرَجَنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ بمعنى ذليلاً، وأكثرُ النحويين لا يُجيزُ أن تكون الحال بالألف واللام"[٢]. واللام"[٢].

وقال مكي:" قوله: چ ک ک ک گ گ چ هذا وجه الكلام؛ لأنّ الفعل متعدٍ إلى مفعول، لأنّه من أخْرَجَ. فأمّا من قرأ : ليَخْرَجَنَّ بفتح الياء، فالفعل غير متعدٍ، لأنّه من خرَجَ، لكنّه ينصبُ الأذلَّ على الحال، والحال لا يكون فيها الالف واللام إلاّ في نادر، يُسْمَعُ ولا يُقاسُ عليه، حكى سيبويه : ادخلوا الأول فالأول نصبه على الحال"[٣]. ويبدو أنّ مكيّاً هنا قد خرّج القراءة بفتح الياء في قوله تعالى: چ ک چ أنّها من الفعل المتعدّي (أَخْرَجَ) ، واختارها مستبعداً القراءة بفتح الياء "ليَخرُجَنَّ" .

"وأما يونُسَ فيقول :" مررت به المسكينَ على قوله : مررت به مسكيناً"[٤]. وردّ مكيّ قولَ يونس ووصفه بالشذوذ وقال : "ولا يُقاسُ على هذا الشذوذ وخروجه عن القياس"[٥].

وإنّما أنكره مكي؛ لأنّ الحال يجبُ فيها التنكير، لأنّها خبر في المعنى، وهذا هو رأي الجمهور، والرأي الذي ساقه مكي وعزاه إلى يونس ساقهُ من قبله سيبويه وعزاه إلى يونس، وهو رأي البغداديين أيضاً[٦].

١١- موضع (الكاف) من أرأَيتَكُم:

قال تعالى: چ ں ڻ ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے چ (الأنعام : ٤٠)

.

اختلف النحويون في موضع الكاف من قوله تعالى : چ ڻ چ فمذهب البصريين هو أنّ الكاف للخطاب، ولا موضع لها من الإعراب[١]. وقال سيبويه "في باب عدّة ما يكون عليه الكلم

---

[١] الفراء : معاني القرآن،ج ٣، ص١٦٠.
[٢] النحاس، إعراب القرآن، ج ٤، ص٤٣٥.
[٣] مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج ٢، ص٢٧٤.
[٤] سيبويه ، الكتاب، ج٢، ص٧٦.
[٥] مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج ٢، ص٢٧٥.
[٦] السيوطي، همع الهوامع ، ج ٢، ص٣٠١.

الكلم : "وقد تكون الكاف غير اسم ولكنّها تجيء للمخاطبة، وذلك نحو : كاف ذاك، فالكاف في هذا بمنزلة التاء في قولك : فعلت فلانة ونحو ذلك"[٢].

وذهب الفرّاء إلى أنّ لفظها لفظ نصب، وتأويلها تأويل رفع، قال : "وموضعُ الكاف نصبٌ وتأويله رفعٌ كما أنّك إذا قلت للرجل : دونك زيداً، وجدت الكاف في اللفظ خفضاً وفي المعنى رفعاً، لأنّها مأمورة، والمعنى : خذ زيداً"[٣] ويقصد بذلك أنّها كالضمير المقدّر فاعلاً بعد فعل الأمر. وذهبَ ثعلب - وهو من الكوفيين - مذهبَ البصريين في الردِّ على الفرّاء ، فعدَّ الكاف حرفَ خطابٍ لامحل له من الإعراب، فقال "ادّعى الفرّاء أنّ الكاف قامت مقام التاء في "أرأيتك" فلذلك وَحّدوا التاء، وثنّوا الكاف وجمعوها من أرأيتكما وأرأيتكم ...، وقال الكسائي:" الكاف في موضع نصب، وقال أهل البصرة : الكاف لا موضع لها إنّما هي للخطاب. هذا قول أهل العربية أجمعين"[٤].

وردّ الزّجّاج قولَ الفرّاء السابق؛ وعدَّه خطأً لم يقله من تقدم من النحويين؛ "لأنّ قولك أرأيتك زيداً ما شأنه : تصير أرأيت قد تعدّت إلى الكاف وإلى زيد، فيصير لـ (رأيت) اسمان فيصير المعنى : أرأيت نفسك زيداً ما حاله وهذا محال"[٥].

وأمّا مكي بن أبي طالب فذكرَ أنَّ الكافَ والميمَ في قوله تعالى "أرأيتكم" للخطاب ولا موضع لهما من الإعراب عند البصريين"[٦].

وعلّقَ على قولِ الفرّاء السابق،وردَّه قائلاً: "وهذا محال؛ لأنّ التاء هي الكاف في "أرأيتكم" فكان يجب أن تظهر علامة جمع في التاء، وكان يجب أن يكون فاعلان لفعل واحد وهما لشيء واحد، ويجب أن يكون قولك : أرأيتك زيداً ما صنع، معناه : أرأيت نفسك زيداً ما صنع؛ لأن الكاف هو المخاطب، وهذا الكلام محالٌ في المعنى ومتناقضٌ في الإعراب والمعنى؛ لأنك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال، ثم تردُّ السؤال عن غيره في آخر الكلام، وتخاطبُ أولاً، ثم تأتي بغائب آخراً، ولأنّه يصير ثلاثة مفعولين لرأيت، وهذا كله لا يجوز"[٧]. وأورد الفخر الرازي(ت:٦٠٦ هـ) قولاً آخر نسبهُ إلى الفرّاء مفادُه : "ولو كانت الكاف توكيداً لوقعت التثنية

---

(١) انظر: الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج ٢، ص٢٤٦، والطبري، **جامع البيان**، ج ١١، ص٣٥١، والأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج ١، ص٣٢٠، وأبا حيان (ت:٧٤٥هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ج ٣، ص٢١٢٠.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج٤، ص٢١٨.

(٣) الفراء ، **معاني القرآن**، ج ١، ص٣٣٣.

(٤) ثعلب، **مجالس ثعلب**، ص٢١٦.

(٥) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج ٢، ص٢٤٦.

(٦) مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص٢٨٩.

(٧) المرجع السابق، ج١، ص٢٨٩-٢٩٠.

والجمع على التاء كما يقعان عليها عند عدم الكاف، فلّما فُتحت التاء في خطاب الجمع، ووقعت علامة الجمع على الكاف، دلّ ذلك على أنّ الكاف غير مذكور للتوكيد ألا ترى أنّ الكاف لو سقطت لم يصلُح أن يقال لجماعة : أرأيت، فثبت بهذا انصراف الفعل إلى الكاف، وأنّها واجبة لازمة مفتقر إليها وهذه الحجة تبطلُ بكاف (ذلك)، و (أولئك)، فإنّ علامة الجمع تقع عليها مع أنّها حرف للخطاب مجرّد عن الاسمية"[١].

ونهج أبو البقاء العكبري نهج من سبقه من أصحاب كتب إعراب القرآن، وردّ ما قاله الفرّاء إذ قال : "الكاف حرف خطاب وليست اسماً، والدليل على ذلك أنّها لو كانت اسماً لكانت إمّا مجرورة وهو باطل إذ لا جارّ هنا، أو مرفوعة، وهو باطل أيضاً لأمرين : أحدهما : أن الكاف ليست من ضمائر المرفوع. والآخر: أنّه لا رافع لها، إذ ليست فاعلاً، لأن التاء فاعل، ولا يكون لفعل واحد فاعلان"[٢].

ووافق السفاقسي رأيَ الفرّاء إلا أنَّه استَبعَدَ الحُجّة إذ قال: ".... ولا يجوز أن تكون منصوبة؛ لأنّ الفعل لا يتعدّى إلى مفعولين نحو : أرأيت زيداً نفسك ، بل أرأيت غيرك"[٣]. ونقل ابن هشام رأي الفراء وردّه وبيّن خطأه بأنّه يجوز الاستغناء عن الكاف ، وأنّها لم تقع قط مرفوعة ، ورأى أن الكافَ حرفُ خطابٍ، ونسبه إلى سيبويه[٤].

وعقّبَ حاتم الضامن على ردّ مكي السابق على الفرّاء فقال:"وللفراء في هذا تعليل لم يشأ (مكي) أن يُشيرَ إليه ، وقد اكتفى بجانب منه ليسهلَ الردُّ عليه"[٥]. والتعليل الذي قصده الضامن هو قول الفرّاء :"العرب لها في (أرأيتَ) لغتان، ومعنيان، أحدُهُما :أن يسأل الرجلُ الرجلَ أرأيتَ زيداً بعينكَ؟ فهذه مهموزة، فإذا أوقعتها على الرجل منه قلت: أرأيتكَ على غير هذه الحال؟ تُريدُ: هل رأيتَ نفسَكَ على غيرِ هذه الحال؟" ولاأظنُّ أنَّ مكيّاً أغفل ذكرَ هذا التعليل ليسهل الرد على الفرّاء كما زعم حاتم الضامن، وإنما من باب الاختصار كما ذكر في مقدمة كتابه المشكل[٦].

ويأنسُ الباحثُ إلى من ذهب إلى القول إنَّ الكافَ حرفُ خطابٍ لا محلَ له من الإعراب، وهذا القول هو الأقرب وقد أجمع عليه معربو القرآن كما وضّحناه سابقا.

---

[١] الفخر الرازي، **التفسير الكبير**، ج ١٢، ص٥٣٢، وانظر: الفراء، **معاني القرآن**، ج١، ص٣٣٣.
[٢] العكبري، أبو البقاء، **التبيان في إعراب القرآن**، ج ١، ص٤٩٥.
[٣] السفاقسي، **المجيد في إعراب القرآن المجيد**، ج٢، ص٦٩.
[٤] انظر: ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص ٢٤٠.
[٥] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القران**، ج١، ص٢٨٩.
[٦] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القران** ، ج١، ص١٠٢.

١٢- علة صرف (ے ۓ):

قال تعالى : چ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ چ (نوح: ٢٣)

" قرأ الأعمش ولا يغوثاً ويعوقاً" بالتنوين فيهما"[١]. وأجاز الفرّاء صرف "يغوث ويعُوق" وهما على وزن الفعل، وشرّطَ لذلك كثرة التسمية أو يُنوى التنكير[٢].وعلّقَ النحاس على قراءة الأعمش، فقال:" ليس كل صنم اسمه يغوث ويعوق، إنّما هما اسمان لصنمين معلومين مخصوصين، فلا وجه لتنكيرهما[٣].

و قال مكي قوله : چ ے ے ۓچ انتصبا على العطف على وَدٍّ، وهنّ أسماء أصنام ولم ينصرف يَغُوث ويعوق؛ لأنّهما على وزن يقومُ ويقولُ، وهما معرفة"[٤].

وتابع مكي النحاس في تعليقه على قراءة الأعمش، فقال : "وذلك بعيدٌ، كأنّه جعلهما نكرتين وهذا لا معنى له، إذ ليس كل صنم اسمه يغوث ويعوق، إنّما هما اسمان لصَنَمَيْن معلومين مخصوصين، فلا وجه لتنكيرهما"[٥].

وقال ابن عطية :" وقرأ العامةُ "ولا يغوثَ ويعوقَ" بغير تنوين، وقرأ الأعمش "ولا يغوثاً ويعوقاً" بالتنوين فيهما، وخطّأَ ابنُ عطية الأعمشَ وعدّ قراءتَه وهماً؛ لأنّ التعريف لازمٌ لهذين الاسمين وكذا وزن الفعل"[٦].

ورَدّ السمين الحلبي على ابن عطية قائلاً : "وليس بوهم لأمرين : أحدهما : أنّه صرفهما للتناسُب، إذ قبله اسمان منصرفان، وبعده اسمُ منصرف، كما صُرِفَ "سلاسلَ". والثاني : أنّه جاء على لغة من يصرف غير المنصرف مطلقاً. وهي لغةُ حكاها الكسائي[٧]. وعنى بالاسمين المنصرفين (وداً، وسواعاً) ، وما بعدهما هو (نَسْرا)، وقد قاسَ السمينُ الحلبي صَرْفَ يغوثَ ويعوقَ" على هذه القراءة بصرف (سلاسل)[٨] في قوله تعالى : چ ئە ى ى ي ي ئج ئح چ چ (الإنسان : ٤).

وقد ذكر النحويون أسباباً لصرف الاسم المستحق منع الصرف ومنها[٩]:

الضرورة الشعرية كقول امرئ القيس[١]:

---

[١] ابن خالويه : **مختصر في شواذ القرآن**، ص ١٦٢.
[٢] الفراء، **معاني القرآن**، ج٣، ص١٨٩.
[٣] النحاس، **اعراب القرآن** ، ج ٥، ص٥٩.
[٤] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل اعراب القرآن** ، ج ٢، ص٢٩٩.
[٥] المرجع السابق، ج ٢، ص٢٩٩- ٣٠٠.
[٦] ابن عطية، **المحرر الوجيز** ، ج ٥، ص٣٧٦.
[٧] السمين الحلبي، **الدر المصون** ، ج ١٠، ص٤٧٥.
[٨] قرأ نافع ، والكسائي، وأبو بكر وغيرهم بالتنوين، وقرأ الباقون بغير تنوين، انظر : ابن الجزري، **النشر في القراءات العشر** ، ج ٢، ص٣٩٤.
[٩] ابن مالك، **شرح الشافية الكافية** ، ج٣، ص١٥١٢.

ويومَ دخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ..... فقالتْ لكَ الويْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي.

والشاهد في البيت صرف "عُنيْزَة" وحكمه أن لا ينصرف للتأنيث والتعريف، والشواهد في هذا الباب كثيرة.

ومن أسباب صرف الممنوع أيضاً عند النحاة التناسب، ومنه قراءة الأعمش : "ولا يغوثاً ويعوقاً" فقد صرف "يغوثاً ويعوقاً" ليناسب ما قبلها وهما "وداً وسواعاً" ونظير هذه الآية قراءة نافع والكسائي سلاسلاً وأغلالاً وسعيراً"[٢].

وقال الزمخشري بعد أن نقل قراءة الأعمش (ولا يغوثاً ويعوقاً) بالصرف : (وهذه قراءة مُشْكَلَة؛ لأنّهما إن كانا عربيين أو أعجميين ففيهما سببان لمنع الصرف: إمّا التعريف ووزن الفعل، وإمّا التعريف والعجمة، ولعلّه قصد الازدواج فصرفهما، لمصادفته أخواتهما منصرفات (وداً، وسواعاً ونسراً) "[٣]. وممن قال بصرف الممنوع من قبيل الضرورة الشعرية ابن عصفور إذ قال : "فإنْ قلتَ : كيف جَعلتَ صَرْفَ ما لا يَنْصَرِف من قبيل الضّرائر، وقد زعم أبو الحسن الأخفش أنّه سمع من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف، وحكى الزجاجي أيضاً في نوادره مثل ذلك، فالجواب أنّ صرف ما لا ينصرف إنما هو لغة لبعض العرب، قال أبو الحسن : فكان ذلك لغة الشعراء، لأنهم اضطروا إليه في الشعر فصرفوه فجرت ألسنتهم على ذلك، وأمّا سائر العرب فلا يُجيزون صرف شيء منه في الكلام، فلذلك جُعِلَ من قبيل ما يختصُّ به الشعر"[٤]. وأمّا ابن مالك فمعَ جمهور النحويين في أنه يجوز للضرورة أو التناسب صرف جميع مالا ينصرف، حيث قال في الألفية :

"ولاضطرارٍ أو تَناسُبٍ صُرِفْ ذو المَنْعِ والمَصْروفُ قَد لا يَنْصَرِف".[٥]

وقد وردت بعض الألفاظ في الألفية مصروفة لأجل الضرورة مع أنّ حقّها المنع من الصرف من ذلك ما جاء في باب العَلَم ، إذ قال :

مِن ذاكَ أمُّ عُريطٍ لِلْعَقْرَبِ ..... وَهكَذا ثُعالّةٌ لِلْثَعْلَبِ

فثعالةُ علمٌ لجنسِ الثعلب، وهو غير مصروف للعلمية وتاء التأنيث، إلا أنّه صرفه للضرورة[١].

---

[١] البيت من بحر الطويل، وهو لامرىء القيس ، انظر: **ديوان امرئ القيس**، تحقيق : عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، ط٢، ص ٢٧.، والبغدادي ، **خزانة الأدب** ، ج٩، ص٣٤٥، وخالد الأزهري (ت:٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح** ، دار الكتب العلمية– بيروت، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م، ط١،ج١، ص٣٠

[٢] خالد الأزهري ، **شرح التصريح على التوضيح** ، ج ٢، ص٣٥١.

[٣] الزمخشري، **تفسير الكشاف**، ج٤، ص٦١٩.

[٤] ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن (ت: ٦٦٩هـ)، **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس/ مصر، ط١، ١٩٨٠م، ص ٢٥.

[٥] ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن (ت:٧٦٩ هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث– القاهرة ، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م، ج٣، ص٣٣٨.

وخرّج البيضاوي(ت:٦٨٥ هـ) قراءةَ "يغوثاً ويعوقاً" على أنّها صُرفت للتناسب[٢]. واسْتَحْسَنَ الشهابُ الخفاجي(ت:١٠٦٩هـ) قولَ البيضاوي السابق قائلاً : "وهذا أحسنُ من القول بأنّه جاء على لغة من يصرف غير المنصرف مُطلقاً فإنّها لغةٌ غيرُ فصيحة لا ينبغي التخريجُ عليها"[٣].

ونسبَ الرّضي (ت:٦٨٦ هـ)إلى الأخفش أنّه قال: "إنّ صرفَ ما لا ينصرف مطلقاً، أي في الشعر وغيره لغة الشعراء، وذلك لأنّهم كانوا يضطرون كثيراً لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف فتمرّن على ذلك ألسنتهم فصار الأمر إلى أنْ صرفوه في الاختيار أيضاً .... وقال هو والكسائي : "إنّ صرف ما لا ينصرفُ لغة قوم إلاّ "أفعل منك" وأنكره غيرهم، إذ ليس بمشهور عند أحد في الاختيار نحو : جاءني أحمدُ وإبراهيم، ونحو ذلك، وأمّا للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه"[٤].

ويخلُصُ الباحث مما سبق إلى أنّه لا خلاف على صرف الممنوع من الصرف للضرورة الشعرية أو التناسب، وأمّا صرف الممنوع مطلقاً، وهو ما نقله الكسائي والأخفش فهذا يدعو إلى التوقف والتروي حتى يثْبُتَ بسماع من العرب، لأنّ الشواهد التي وردت كُلّها تدلُّ على جواز صرف الممنوع من الصرف في ضرورة الشعر.

١٣- نصب (ئو) في قوله تعالى (ئە ئو ئو):

قال تعالى:چۆ ې ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ چ(الفرقان: ٧٧)

قال الفرّاء : "نُصبتِ اللزام لأنك أضمرت في "يكون" اسماً إن شئت كان مجهولاً فيكون بمنزلة قوله تعالى في قراءة أبُيّ : "وإن كان ذا عسرة"، وإن شئت جعلت فسوف يكون تكذيبكم عذاباً لازماً"[٥]. وقال النحاس : "... وقد تكلّم النحويون فيه، فمن أحسن ما قيل فيه أنّ التقدير : فسوف يكونُ التكذيبُ؛ لأنّ كذبتم يدلُّ على التكذيب، وحقيقته في العربية فسوف يكونُ جزاءُ التكذيب عذاباً لزاما، أي : ذا لزام".[٦]

---

[١] الحندود، إبراهيم بن صالح، **الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، دراسة على الفية ابن مالك**، الناشر : الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط، السنة الثالثة والثلاثون، العدد : الحادي عشر بعد المائة، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م، ص ٤٨٢.

[٢] البيضاوي، ناصر الدين(ت:٦٨٥هـ)، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط١، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ١٤١٨هـ ، ج ٥، ص٢٥٠.

[٣] الخفاجي، شهاب الدين (ت : ١٠٦٩هـ)، **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي**، دار صادر – بيروت، بلا تأريخ نشر، ج٨، ص ٢٥٢.

[٤] رضي الدين، **شرح الرضى على الكافية**، ج ١، ص١٠٧.

[٥] الفراء، **معاني القرآن**، ج ٢، ص٢٧٥.

[٦] النحاس، **إعراب القرآن**، ج٣، ص١١٨.

ونقل النحّاس عن أبي حاتم أنّ أبا السّمال قرأ "فسوف يكون لَزاماً" بفتح اللام، وقال أبو جعفر : "يكونُ مصدر لزم، والكسرُ أولى مثل : قتال ومقاتلة"[١]. وغلّطَ أبو جعفر النحاس الفرّاء؛ لأنّ المجهولَ لا يكون خبره إلاّ جملة، ومثّل لذلك بقوله تعالى: چ ڳ ڳ ڳ ڳ چ(يوسف: ٩٠)، وكما حكى النحويون : كان زيد منطلق، يكون في كان مجهول، ويكون المبتدأ وخبرُه خبر المجهول، التقدير : كان الحديثُ، فأمّا أن يُقالُ : كان منطلقاً، ويكون في كان مجهولاً فلا يجوز عند أحد علمناه"[٢].

وقال مكي: "قوله: چ ئۈ ئۈ ئۆ چ اسم كان مضمر فيها، و "لزاماً" الخبر، والتقدير: فسوف يكون جزاء التكذيب عذاباً لزاماً"[٣].

وعلّقَ مكي: على قول الفرّاء قائلاً:"وذلك لا يجوز؛ لأنّ المجهول إنما يُفسّر بالجملِ لا بالمفردات" [٤].

١٤- نصب (ڳ) في قوله تعالى: (ڳ ڳ)

قال تعالى : چ ڳ ڳ ڳ ڳ ں ں چ(القيامة : ٤) اختلف النحاة في نصب "قادرين" في قوله تعالى: چ ڳ ڳ چ ، فذهب سيبويه إلى أنّ "قادرين" نُصبتْ على الحال بتقديره الآية (نجمعُها قادرين)، ونسبَ القول ليُونس[٥]. ويرى الفرّاء أنَّ "قادرين" نُصِبَت على الخروج من "نجمع"، وردّ على من قال إنّه وقع في موضع "نقدر" بقوله : "وقولُ الناسِ : بلى نقدِر، فلما صُرّفت إلى "قادرين" نصبت ، خطأ؛ لأنّ الفعل لا يُنصب بتحويله من يفعل إلى فاعل. ألا ترى أنّك تقول : أتقومُ إلينا؟ فإن حولتها إلى فاعل قلت: أقائماً أنتَ إلينا؟"[٦].. وقال الطبري: "وكان بعضُ نحويّي الكوفة يقول: نُصِبَ على الخروج من نجمع، كأنّه قيل في الكلام: أيحسبُ أن لن نقوى عليه؟ بلى قادرين على أقوى منك. يريد : بلى نقوى مقتدرين على أكثر من ذا".[٧]

وذهب مكي إلى نصب "قادرين "على الحال من فعلٍ مُضمر تقديره : بلى نجمعُها قادرين، وهو قول سيبويه"[٨].

"وقيل : انتصب "قادرين" لأنه واقع موقع نَفْعَل، فلّما رُدّ إلى (فاعل) نُصِبَ، والتقدير : "بلى نقدرُ" ثم صُرِفَ نقدِرُ إلى قادرين"[٩].

وقال مكي: ردّا على الرأي السابق دون أن ينسِبَه: "وهو قولٌ بعيد من الصواب؛ لأنه يلزم منه نصب قائم في قولك : مررتُ برجلٍ قائم ؛ لأنه في موضع يقوم".[١]

---

[١] المرجع السابق، ج ٣، ص١١٨.

[٢] النحاس، **إعراب القرآن**، ج٣، ص١١٨.

[٣] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص٧٩.

[٤] المرجع السابق، ج ٢، ص٧٩.

[٥] انظر : سيبويه، **الكتاب** ، ج ١، ص٣٤٦.

[٦] الفراء، **معاني القرآن** ، ج ٣، ص٢٠٨.

[٧] الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج٢٤، ص٥١.

[٨] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ٢، ص٣١٥، وانظر: سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص ٣٤٦. ٣٤٦.

[٩] الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن**، ج ٢٤، ص٥١.

وقال أبو حيّان: "وقرأ الجمهور: قادرين بالنّصب على الحال من الضمير الذي في الفعل المقدّر وهو (نَجْمَعُها)، وقُرِئَ شُذوذاً بالرفع على تقدير: "نحنُ قادرون"[٢] وهذا هو الأشهر عند السمين الحلبي الذي ذهب إلى أن "قادرين" منصوب على الحال من فاعل الفعل المقدّر المدلول عليه. بحرف الجواب، أي : بلى نجمعُها قادرين[٣].

المبحث الثاني: الردود النحوية في الأفعال

١- جواز نصب (ئو)

قال تعالى: چ ٻ ٻ ٻ ٻ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ ئو چ (النحل: ٤٠).

المُشكِلُ في هذه الآية يتأتّى من القراءة القرآنية بنصب "فيكون" من قوله تعالى :"كنْ فيكونُ".

قال ابن مجاهد :"قرأ ابن عامر والكسائي "كنْ فيكون" بنصب النون، وقرأ الباقون "فيكون" رفعاً"[٤]. وذكر الزّجّاج وجهين في قراءة "كُنْ فيكون" بالنصب : أحدهما : أن يكون قوله "فيكون" عطفاً على "أن نقول" ويجوز أن يكون نصباً على جواب "كُنْ"[٥]. واستبعد أبو جعفر النحاس قولَ الزّجّاج؛ لأنّ تأويل النصب جواباً لـ "كن" محالٌ عنده، لأنّه إخبار لا يجوز فيه الجواب، كما تقول: أنا أقولُ لعمرو امض فيجلس أو فيمضي ، ولا معنى للجواب ههنا، وإنّما الجواب أن تقول : امضِ فأكرمك ،ومثل ذلك قوله تعالى : چ ڃ ڃ ڃ ڃ ڇ ڇ ڇ ڇ {البقرة:١٠٢ } فليس الجواب هنا (فَيَتَعَلَّمُونَ) ، وإنّما الجواب لاتكفرْ فتدخل النار[٦].وقال مكي:"قوله: چ ئۇ ئۇ چ قرأه ابن عمار والكسائي بنصب چ ئۇ چ عطفاً على چ ئا ئاچ ، ومن رفعه قطعه مما قبله أي: فهو يكونُ، ومابعد الفاء يستأنف، ويبعُدُ النصبُ فيه على جواب (كُنْ)؛ لأنّ لفظه لفظ الأمر ومعناه الإخبار عن قدرة الله ، إذ ليس ثَمَّ مأمور بأنْ يفعلَ شيئاً، فالمعنى فإنّما نقولُ له كنْ فهو يكونُ . ومثله في لفظ الأمر وليس بأمر قوله تعالى چ بج بح بخ ثج چ (مريم: ٣٨) لفظه لفظُ الأمرِ ومعناه التعجبُ ، فلمّا كان معنى چ ئۇچ الخبر بَعُدَ أن يكون چ ئۇچ جواباً له فيُنَصب على ذلك ، ويَبْعُدُ أيضاً من جهة أخرى، وذلك أنّ جواب الأمر إنّما جُزم لأنّه في معنى الشرط فإذا قلت: قُمْ أُكرمك ، جزمت الجواب؛ لأنّه بمعنى : إنْ تَقُمْ فأكرِمْكَ، وهذا إنّما يكون أبداً في فعلين مختلفي اللفظ ومختلفي الفاعلين، فإن اتفقا في اللفظ والفاعل واحد لم يجُز، لأنّه

---

[١] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ٢، ص٣١٥.
[٢] أبو حيان ، **البحر المحيط**، ج ١٠، ص٣٤٥.
[٣] السمين الحلبي، **الدر المصون** ، ج ١٠، ص٥٦٥.
[٤] ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص٣٧٣.
[٥] الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج ٣، ص١٩٨.
[٦] النحاس، **إعراب القرآن**،ج ٢ ، ص٢٥٠.

لامعنى له . لو قلت: قُمْ تَقُمْ و: قُمْ فتقوم ، لم يكن له معنى لاتفاق الفعلين والفاعلين، وكذلك چ ئە ئو چ لمّا اتفق لفظ الفعلين والفاعلان واحد لم يَحسُن أن يكون چ ئو چ جواباً للأول، والنصبُ على الجواب إنما يجوزُ على بُعْدٍ على التشبيه في (كُنْ) بالأمر الصحيح، وعلى التشبيه بالفعلين المختلفين فنصب چ ئوچ على جواب چ ئە چ إنّما يجوز على التشبيه على ماذكرنا، وهو بعيد لفساد المعنى، وقد أجازه الزجاج، وعلى ذلك قرأ ابن عامر بالنصب في سورة البقرة، وفي آل عمران، وفي غافر، فأمّا في هذه السورة وفي يس فالنصب حَسُنَ على العطف على (نقولَ)؛لأنّ قبله(أنْ) [1].وضعَّفَ مكي قراءة ابن عامر والكسائي وردّها قائلاً : "وهو بعيد، لفساد المعنى، .... فأمّا في هذه السورة وفي سورة يس فالنصب حَسُنَ على العطف على "أنْ نقولَ" ؛لأنّ قبله "أنْ"[2].

ويبدو أنّ مكيّاً أراد من هذه الإفاضة أن يُبَيّنَ أنّ قراءة ابن عامر والكسائي في نصب (يَكُونُ) حسنة في موضعي سورة النحل چ ې ې د د ئا ئا ئە ئە ئو ئوچ (النحل:٤٠) ، وسورة يس چ ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ چ (يس:٨٢)، وذلك لأنّها محمولة على العطف على چ ئا ئا چ في الموضعين . "وبذلك جرت القراءة على قواعد النحاة وقوانينهم فحسنت القراءة لذلك، وضُعُفَت أو(بَعُدَت) على حد تعبير مكي في المواضع الأُخرى المذكورة، لأنّها لم تجر وفق تلك القواعد والقوانين التي وضعها النحاة، مع أنّ لها وجها وجيهاً يذكره أهل اللغة من المتقدمين وهو أنّ نصب (فَيَكُونُ) في المواضع المُعتَرضِ عليها" كأنّه ذهب إلى الأمر ، تقول:أَكْرِم زيداً فيَكرِمَك" [3]. وقد أصاب هادي نهر كبد الحقيقة في بحث له عن الحال في القرآن الكريم ، وذلك عندما قال:"إنَّ غاية البحث أساساً هي إثبات أنَّ بعض الأنماط والسياقات والتمارين التي افترضها، أو قال بها النحاة، واختلفوا بشأنها إعراباً وتوجيهاًوتفسيراً ما شاء لهم الاختلاف، ليس لها وجود في لغة القرآن الكريم، فإذا كنا نؤمن أنَّ القرآن العربي يمثل أعلى مراتب الفصاحة العربية على أي مستوى لغوي، أقول: إذا كنا نؤمن بذلك امتلكنا الحجة والبرهان في أنَّ القرآن الكريم يجب أن يكون متبوعاً وليس بتابع، متبوعاً في

---

[1] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج١، ص٤٥١-٤٥٢.

[2] المرجع السابق، ج ١، ص٤٥٢.

[3] درويش، محسن هاشم ، **موقف مكي بن أبي طالب القيسي من القراءات المتواترة في كتابه مشكل إعراب القرآن**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة ، دبي، العدد الثاني والثلاثون، ذو القعدة١٤٢٧هـ- ديسمبر٢٠٠٦م، ص٣٠، وانظر: ابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص١١١.

فصاحته وأساليبه وأنماطه، ومن خلاله نستقي الشواهد، وفي ضوئه تُقعّدُ القواعد ويحتكم لها صواباً أو خطأ، شيوعاً أو ندرةً"[١].

وضعّف أبو البركات الأنباريّ النصبَ؛ "لأنّ "كُن" ليس بأمرٍ في الحقيقة، لأنه لا يخلو قوله : "كُنْ" إمّا أنْ تكون أمراً لموجود أو معدوم، فإن كان موجوداً، فالموجود لا يُؤْمَرُ بـ "كُنْ" وإن كان مَعْدوماً فالمَعْدومُ لا يُخاطَبُ، فثبت أنه ليس بأمرٍ على الحقيقة، وإنما معنى "كُنْ فيكون" أي : يُكوِّنُهُ فيكُونُ، فإنّه لا فرق بين أن يقول : إذا قضى أمراً فإنّما يُكونّهُ فيكون، وبين أنْ يقول له كُنْ فيكون، فلهذا كانت هذه القراء ضعيفة"[٢].

وقال أبو البقاء العكبري :" ويمكن أنْ يُضعَّفَ قولُ الزّجّاج من جانب آخر، وهو أنّ جواب الأمر لا بُدّ أن يخالف الأمر إمّا في الفعل، أو في الفاعل، أو فيهما فمثال ذلك قولك : اذهَبْ يَنْفَعُكَ زيدٌ، فالفعل والفاعل في الجواب وغيرها في الأمر، وتقول : اذهبْ يذهبْ زيدٌ فالفعلان متفقان والفاعلان مختلفان، فأمّا أن يتفقَ الفَعلان والفاعلان فغيرُ جائزٍ كقولك : اذْهَبْ تَذْهبْ والعلة أنّ الشيء لا يكون شرطاً لنفسه[٣].

وذكر ابن هشام أنَّ الكوفيين أجازوا إجراء الحصر بـ "إنّما" مجرى النفى في إيلائه جواباً منصوباً كقولهم: إنّما هي ضربة من الأسد فَتَحْطِمَ ظَهْرَهْ، وعليه قراءة ابن عامر ﭽ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭼ(آل عمران: ٤٧) [٤].

٢- اسم التفضيل (ﯾ) هل يكون بمعنى(عالم) ؟

قال تعالى : ﭽ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﭼ(النجم:٣٠) اختُلِفَ في اسم التفضيل"أَعْلَم" هل يأتي بمعنى عالم ؟، وعالم اسم فاعل من الفعل"عَلِمَ" ، فذهبَ النحاس إلى جواز ذلك فقال :" أعلم" فعل مستقبل، ويجوز أن يكون اسماً بمعنى فاعل كما يُقال : الله أكبر بمعنى كبير" [٥]. وقال مكي :" قوله: ﭽ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ أعْلّمُ بمعنى عالم، ومثله: ﭽ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﭼ وفيه نظر"[٦].

وقال مكي ردّاً على قول النحاس:" "وفيه نظّر؛ لأنّ أفعل إنما يكون بمعنى فاعل إذا كان المخبر عن نفسه، ويجوز أن يكونا على بابهما للتفضيل في العلم، أي:هو أعلم من كل أحد بهذين

---

[١] هادي نهر، **الحال في القرآن الكريم**، مجلة آداب المستنصرية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد(٢٧)، ١٩٩٦م، ص٩.

[٢] الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج ١، ص١٢٠.

[٣] العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج ١، ص١٠٩.

[٤] ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، ج٣، ص١٥٥٥.

[٥] النحاس، **إعراب القرآن** ، ج ١، ص٤٣.

[٦] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ٢، ص٢٣٥.

الصنفين وبغيرهما [1]. نلاحظُ أنّ مكيّا في ردّه هذا لم يصرّح بذكر اسم النحاس وإنّما ألْمَحَ لذلك إلماحا، فهو يصرّحُ في مواضع ويلمّحُ في أُخرى .

وردّ أبو حيّان قول مكي السابق إذ قال: "وأمّا ما أجازه مكي فهو مبني على أمرين غير صحيحين : أحدهما : ادّعاءُ أن (أَفْعَل) تأتي بمعنى فاعل، وهذا قال به أبو عبيدة (ت:٢٢٤هـ) من المتقدمين، وخالفَهُ النحويون، وردّوا عليه قوله، وقالوا : "لا يخلو أفعلُ من التفضيل، وإن كان يوجد في كلام بعض المتأخرين أنّ (أفْعَلَ) قد يخلو من التفضيل، وبنوا على ذلك جواز مسألة يوسف أفضلُ إخوته حتى أنّ بعضهم ذكر في جواز اقْتِياسِهِ خلافاً، تسليماً منه أنّ ذلك مسموعٌ من كلام العرب، فقال : واستعماله عارياً دون (من) مجرداً عن معنى التفضيل، مؤولاً باسم فاعل أو صفة مشبهة مُطَّرَدٌ عند أبي العباس، والأصحُّ قصْرُهُ على السَّماع".

والأمر الثاني: أنّه إذا سُلِّمَ، وجود أفعل عارياً من معنى التفضيل، فهل هو يعمل عمل اسم الفاعل أم لا؟ والقائلون بوجود ذلك لا يقولون بإعماله عمل اسم الفاعل إلاّ بعضهم، فأجاز ذلك، والصحيح ما ذهب إليه النحويون المتقدمون من كون(أَفْعَلَ) لا يخلو من التفضيل، ولا مبالاة بخلاف أبي عبيدة؛ لأنّه كان يُضَعّفُ في النحو، ولا بخلاف بعض المتأخرين؛ لأنّهم مسبوقون بما هو كالإجماع من المتقدمين، ولو سلَّمنا سَماعَ ذلك من العرب، فلا نُسَلِّمُ اقْتِيَاسَهُ؛ لأن المواضع التي أوردت دليلاً على ذلك في غاية القلة مع أنّها قد تؤولت"[2].

فأبو حيّان يرى أنّ (أفْعَلَ) لا يخلو من التفضيل بدليل عدم سماعه عن العرب، فلا يقولون : (هذا رجلٌ أضْرَبُ عُمَراً) بمعنى ضاربٌ عُمَراً، ولا(هذه امرأةٌ أقتَلُ خالداً)، بمعنى قاتلةٌ خالداً [3].

والراجح عندي- والله أعلم - أنّ (أعلمُ) فعلٌ، والمعنى إنّ ربّك أعلمُ بالضالّ، وأعلمُ بالمهتدي، فهو عام، وقصر (أعلمُ) بمعنى (عالم) على السّماع، بقلّة ما ورد من ذلك من نصوص.

٣- حذف النون في (نُنْجِي):

قال تعالى: چ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ے ۓ چ (الأنبياء: ٨٨)

نقل لنا أصحاب كتب القراءات الخلاف في حذف النون في قراءة قوله تعالى : "ننجي المؤمنين" "فقد قرأ عاصم (نُجِيّ المؤمنينَ) بنون واحدة مشدَّدة الجيم على مالم يُسمَّ فاعلُه، والياء ساكنة ، وقرأ الباقون (نُنْجِي المؤمنينَ) بنونين الأولى مضمومة والثانية ساكنة والجيم خفيفة"[4].

وذكر الفرّاء أنّ القُرّاءَ يقرأونها بنونين، وكُتبتْ بنون واحدة، وذلك لأنّ النون الأولى متحركة والثانية ساكنة، فلا تظهر الساكنة على اللسان، فلما خفيت حذفت[1]. وعلّقَ على هذه

---

[1] المرجع السابق، ج ٢، ص٢٣٥.
[2] أبو حيان، **البحر المحيط** ، ج ١، ص٢٣٣.
[3] المرجع السابق، ج ١، ص٢٣٣.
[4] ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص:٤٣٠، وابن الجزري، **النشر في القراءات العشر** ، ج ٢، ص٣٢٤.

القراءة قائلاً : ".... كأنّه احتمل اللحن، ولا نعلمُ لها جهةً إلاّ تلك ؛ لأنّ ما لم يُسمّ فاعله إذا خلا باسم رفعه، إلاّ أن يكون أضمر المصدر في "نُجّي" فنوى به الرفع ونصب "المؤمنين" فيكون كقولك : ضُرِبَ الضربُ زيداً، ثم نُكني عن الضرب فنقول : ضُرِبَ زيداً. وكذلك نُجيَ النجاءُ المؤمنين.[٢] ويبدو لي أنّ الفراء وجّه قراءة (نُجّي) على إضمار مصدر محذوف تقديره : النجاءُ. وقد ردّ ابن جني على رأي الفراء بشكل مبطّن ودون أن يصرّح بقصده إذ يقول:"وأمّا قراءة من قرأ (وكذلك نُجّي المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح، لأنّه عندنا على حذف إحدى نوني(نُنجّي) كما حُذِف حرف المضارعة في قوله سبحانه:(تذَكّرون) أي تتذكرون، ويشهد أيضا لك سكون لام(نُجّي) ولو كان ماضياً لانفتحت اللام إلا في الضرورة وعليه قول المثقِّب العَبْديّ[٣]:

لمن ظُعُنٌ تَطَالَعُ مِنْ ضُبَيْبٍ فَمَا خَرَجَتْ مِنَ الوادِي لِحينِ

أي تتطالع، فحذف الثانية"[٤].

ونسبَ النحاس إلى اعلي بن سليمان(الأخفش الصغير) قولُه:" الأصلُ (نُنجّي) فحذفَ إحدى النونين لاجتماعهما، كما يحذف إحدى التاءين لاجتماعهما نحو قول الله عز وجل: چ چ چچ چ (آل عمران:١٠٣) الأصل تتفرقوا. والدليل على صحة ما قال أنّ عاصماً يقرأ (نُجّيْ) بإسكان الياء، ولو كان على ما تأولّه مما ذكرناه لكان مفتوحاً"[٥].

وقال النحاس معلّقاً على قول أبي عبيد : "وهذا القول لا يجوز عند أحدٍ من النحويين؛ لبُعدِ مخرج النون من مخرج الجيم فلا تُدغَمُ فيها، ولا يجوز في "من جاء بالحسنة" "مجّاء بالحسنة"[٦]. وقال مكي:" قوله: چ ھ ھ ے چ قرأه ابن عامر وأبو بكر عن عاصم بنون واحدة وجيم مشددة"[٧].

وعلّقَ مكي على هذه القراءة قائلاً: "... وكان يَجبُ أن يَفتحَ الياء ؛ لأنّه فعلُ ماضٍ لم يُسمَّ فاعلُه، ويجب أن ترفعَ المؤمنين على هذه القراءة "[٨]. لأنّ (المؤمنين) منصوبٌ على المفعولية

---

(١) الفراء ، **معاني القرآن** ، ج ٢، ص٢١٠.

(٢) الفراء ، **معاني القرآن** ، ج ٢، ص٢١٠

(٣) البيت من بحر الوافر ، وهو للمثقّب العبدي ، انظر: **ديون المثقّب العبدي** ، تحقيق:حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية ، معهد المخطوطات العربية ، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م، ص١٤٢ وفيه : لمن ظُعنٌ تطّلع من ضبيب ، وانظر: الضبي ،أحمد بن يحيى (ت:١٦٨هـ) ، **المفضليات**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمّد هارون ، ط٦، دار المعارف – القاهرة ، بلا تأريخ نشر ، ص٢٨٨. واليزيدي، أبو عبد الله محمد بن العباس (ت:٣١٠هـ)، **أمالي اليزيدي**، حيدر آباد الدكن – الهند، ط١، ١٣٩٧هـ- ١٩٣٨م ، ص١١١، وابن منظور ، **لسان العرب** ، ج١٥، ص٣٠٥ وفيه : صنيبٍ بدلاً من ضبيبٍ.

(٤) ابن جني ، **الخصائص**، ج١، ص٣٩٩.

(٥) النحاس، **إعراب القرآن**، ج٣، ص٥٦. لم أجد هذا القول عند الأخفش في كتابه معاني القرآن.

(٦) المرجع السابق، ج ٣، ص٥٦.

(٧) مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج٢، ص٣٦.

(٨) المرجع السابق، ج٢، ص٣٦-٣٧.

فهو أوْلى بالنيابة عن الفاعل، وعند عدم وجود المفعول به ينوب المصدر أو الظرف المختص أو الجار والمجرور كقولك : سيرَ بي ، وسيرَ اليوم ، وسيرَ المسير [١].

وقال مكي ردّا على قول الأخفش: "وهذا أيضاً قولٌ ضعيفٌ؛ لأن المثلين في مثل هذه الأشياء لا يحذف الثاني استخفافاً إلاّ إذا اتفقت حركة المثلين، نحو: تتفرقون وتتعاونون، فإن اختلفت حركة المثلين لم يَجُز حذف الثاني نحو : تُتَغافرُ الذنوب، وتتناتجُ الدّواب، والنونان في "نُنْجي" قد اختلفت حركتهما، فلا يجوز حذف إحداهما، وأيضاً فإن النون الثانية أصلية، والأصلي لا يجوز حذفه البتة، والتاء المحذوفة في "تفرقوا" و"تعاونوا" زائدة فحذفها حسن إذا اتفقت الحركتان"[٢]. ونُسِبَ إلى أبي عبيد أنّه أدْغَمَ النون في الجيم[٣]. وردَّ مكي على قول أبي عبيد السابق تلميحاً ودون أن يُصَرّحَ بذكر اسمه قائلاً :" وقال بعض العلماء: إنَّ (نُجِّيَ) ليس هو في هذه القراءة فعل سمّيَ فاعله، وإنّما أدغم النون الثانية في الجيم، وهو قولٌ بعيدٌ أيضاً؛ لأنّ النون لا تدغم في الجيم إدغاماً صحيحاً يكون منه التشديد، إنّما تُخفى عند الجيم، والإخفاء لا يكون معه تشديد"[٤].

وقد احتجّ أصحابُ الحجج لكل فريقٍ منهما، "فالحجّة لمن قرأ بنونين وإن كان في الخط بنون واحدة : أنّ النون تخفى عند الجيم، فلمّا خفيت لفظاً سقطت خطاً، ودلّ نصب المؤمنين على أنَّ في الفعل فاعلاً هو : الله عز وجل. و(لعاصم) في قراءته وجه في النحو: لأنه جعل (نُجِّيَ) فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، وأرسل الياء بغير حركة، لأنّ الحركة لا يدخل عليها الرفع، وهي ساقطة الجزم إذا دخلت في المضارع، وأضمر مكان المفعول الأول المصدر لدلالة الفعل عليه .... فكأنّه قال : وكذلك نُجِّي المؤمنين[٥].

أخلصُ مما سبق إلى أنّه من الصعب توجيه هذه القراءة على صيغة المبني للمجهول؛ لأنّ كلمة المؤمنين بعدها منصوبة وليست مرفوعة، فلا يستقيم البناء للمجهول، والأَوْلى أن تكون بنونين ولكنّها جاءت في الخط بنون واحدة على الإخفاء وليس على الحذف.

---

[١] المرجع السابق ، ج٢، ص٣٦-٣٧.

[٢] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ج ٢، ص٣٧- ٣٨.

[٣] انظر: القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج ١١، ص٣٣٥.

[٤] المرجع السابق ، ج ٢، ص٣٧.

[٥] ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع** ، ج ١، ص٢٥٠.

٤- جزم الفعل المضارع: (يُقِيمُوا)

قـــــال تعـــــالى : چ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ ۆ چ(إبراهيم: ٣١)

اختلف النحويون في الجازم للفعل المضارع "يقيموا" ، فذهب الفرّاء إلى أنه مجزوم بالتشبيه بالجزم والشرط بقوله : "جُزِمَت "يقيموا" بتأويل الجزاء ومعناه – والله أعلم – معنى الأمْرُ"[١]. في حين ذهب الأخفش إلى أنّ "يُقيموا" مجزوم على أنّه جوابَ للأمر[٢]. ولم يرد هذا الوجه الإعرابي للأخفش في المعاني الواردة في سورة الأنبياء، وإنما ورد في معاني سورة الإسراء، وله نظائر في القرآن منها قوله تعالى: چ ڃ ڃ ڃ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ چ (الإسراء:٥٣)،وقوله تعالى:چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ژ ژ ڑ ڑ چ (النور: ٣٠)چأ ب ب ب ب پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ٺ چ (الجاثية: ١٤).

وقال المبرد:" وأمّا قوله: چ ڃ ڃ ڃ ڄ ڄ ڄ ڃ چ (الإسراء:٥٣) ومأشبهه فليس يقولوا جواباً لقلْ ، ولكنّ المعنى –والله أعلم- قل لعبادي قولوا يقولوا وكذلك چ ۀ ہ ہ ہ ھ چ[٣]. وذهب الزّجّاج إلى تقدير الآية (قلْ لهم ليُقيموا الصلاة) ثم حذف لام الأمر لتقدم لفظ الأمر[٤].

في حين رآه المازني (ت :٢٣١هـ) جواب أمرٍ محذوف تقديره : "قُلْ لهم أقيموا الصلاة يُقيموا". ووافقه النحاس، قائلاً: "وهذا قولٌ حسن لأنّ المؤمنين إذا أُمروا بشيء قبلوا فهو جواب قل[٥].

وأورد مكيّ آراء المبرد والزجاج فقال: قوله : "يقيموا الصلاة" تقديره عند أبي إسحاق: قلْ لهم ليُقيموا الصلاة، ثم حذف اللام لتقدم لفظ الأمر. وقال المبرّد : "يقيموا" جواب لأمر محذوف تقديره: قل لهم أقيموا الصلاة يُقيموا"[٦].

وردَّ على قول الأخفش قائلاً: "وفيه بعدُ؛ لأنّه ليس بجواب له على الحقيقة، لأنّ أمر الله لنبيّه ليس فيه أمرٌ لهم بإقامة الصلاة" [٧] وتابعه أبو البركات الأنباريّ[٨].

---

[١] الفراء، معاني القرآن ، ج ٢، ص٧٧.
[٢] الأخفش، معاني القرآن ، ج ٢، ص٤٢٥.
[٣] المبرد، المقتضب، ج٢، ص٨٤.
[٤] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٣، ص١٦٢.
[٥] النحاس، إعراب القرآن، ج٢، ص٢٣٢.
[٦] القيسي، مشكل إعراب القرآن ، ج ١، ص٤٣٩.
[٧] المرجع السابق ، ج ١، ص٤٣٩.
[٨] انظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج٢، ص٥٩.

ووافقه أبو البقاء العكبري بقوله: "إنّه مجزوم بلام محذوفة (ليُقيموا) فهو أمرٌ مستأنف وجاء حذفه لدلالة (قلْ) على الأمر"[١]، وذكر في قوله تعالى "يقيموا" ثلاثة أوجه ، أحدها الوجه الذي حكاهُ المبرد، وهو أن التقدير : (قُلْ لهم أقيموا يُقيموا) وأنكره العكبري لوجهين: "أحدهما، أنّ جواب الشرط يخالف الشرط، إمّا في الفعل أو في الفاعل أو فيهما، فأمّا إذا مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ كقولك : قمْ تقُمْ، والتقدير على ما ذكر في هذا الوجه : إن يُقيموا يُقيموا، والوجه الثاني أن الأمر المقدر للمواجهة، ويُقيموا على لفظ الغيبة وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً"[٢].

وردّ أبو البقاء العكبري اعتراض مكي، وأبي البركات الأنباريّ على الأخفش بقوله : "وهذا عندي لا يُبطلُ قوله ؛ لأنّه لم يرد بالعباد الكفّار بل المؤمنين، ويدلُّ على ذلك قوله: چ ۀ ہ ہ چ "[٣].

٥- حذف النون فيچوُ چ:

قال تعالى چ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ چ [الأنعام: ٨٠].

قال ابن مجاهد (ت:٣٢٤هـ):واختلفوا في تشديد النون وتخفيفها من قوله چ ﯓ ﯔ ﯕ چ{ الأنعام:٨٠} وچ ﯯ ﯰ چ (الزمر:٦٤)، فقرأ ابن كثير وعاصم وحمزة والكسائي چوُچ و چ ﯯ ﯰ چ مشددتين. وقرأ نافع وابن عامرچأتحاجوني چ و چ تأمروني چ مخففتين [٤].

يمثل حذف(نون الوقاية) وإثباتها موضع نقاش وخلاف بين العلماء، وقد دار الخلاف حول حذفها أو إثباتها إذا اقترنت مع نون الرفع في الفعل المضارع، وأكثر الآراء التي طُرِحت كانت في حقل القراءات القرآنية وتوجيه تلك القراءات[٥].

لقد أجاز سيبويه حذف نون الرفع في قوله:" وتقول:هل تفعَلَنَّ ذاك،تحذف نون الرفع لأنّك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف فحذفوها إذ كانت تحذف، وهم في ذا الموضع أشدُّ استثقالاً للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشدّ من ذا. بلغنا أنَّ بعض القرّاء قرأ: چأتحاجّوني چ ،

---

[١] العكبري ، **إملاء مامن به الرحمن**، ج٢، ص٦٩.
[٢] العكبري، **إملاء مامن به الرحمن**، ج ٢، ص٦٩.
[٣] العكبري، **إملاء مامن به الرحمن** ، ج٢، ص٦٩.
[٤] ابن مجاهد ، **السبعة في القراءات**، ص٢٦١ والداني، **التيسير في القراءات السبع** ، ص ١٠٤، والبناء، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، ص ٢٦٧.
[٥] القرالله، زيد خليل، **نون الوقاية: التسمية والوظائف اللغوية**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، المجلد(٤)العدد(٤) رمضان ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م، ص١٧٢.

وكان يقرأ: چفبم تبشرون چ، وهي قراءة أهل المدينة، وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف"[١]. وقد ورد عن أبي عمرو أنّه لحّنَ قراءةَ التخفيف؛ فجاء في إعراب القرآن للنحاس:" قرأ نافع: چوُ چ بنون مخففة، وحُكِيَ عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: "هو لحنٌ... قال أبو عبيدة : وإنما كره التثقيل من كرهه للجمع بين ساكنين وهما الواو والنون فحذفوها . قال أبو جعفر :" والقولُ في هذا قول سيبويه؛ ولا يُنكَرُ الجمعُ بين ساكنين إذا كان الأول حرف مدٍّ ولينٍ والثاني مدغماً"[٢]. وتحدّث أبو علي الفارسي في هذه المسألة قائلاً:" لانظرَ في قول من شدَّدَ، فأمّا وجه التخفيف: فإنّهما حذفا النون الثانية لالتقاء النونين، والتضعيف يُكرَه... ولايجوز أن يكون المحذوف النون الأولى ؛ لأنّ الاستثقال يقع بالتكرير في الأمر الأعم، والأُولى أيضا فيها أنّها دلالة الإعراب، وإنّما حُذفت الثانية كما حذفتها من (ليتي) في قوله: [٣]

كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي

فالمحذوفة المصاحبة للياء ليسلم سكون لام الفعل ... كما لايجوز حذف الأولى في چوُ چ؛ لأنّها الإعراب [٤]. فقد بيّنَ أبو علي أنّ الحذف حلَّ بالنون الثانية الزائدة التي هي أولى بالحذف، وذلك أنّها لو حُذِفت لم تؤثّر في المعنى، بينما الأولى فيها دلالة الإعراب، ولايجوز أن تُحذف فيبقى الفعل بلا فاعل. وأجاز أبو علي الفارسي حذْفَ النون الأولى (نون الإعراب)، وذلك عندما تحدّثَ عن قوله تعالى: چ ڳ ڳ ڳ ہ چ البقرة: ٥٤ قائلاً:" فأمّا من زعم أنّ حذْفَ هذه الحركة لايجوز من حيث كانت علماً للإعراب ، فليس قوله بمستقيم، وذلك أنّ حركات اللإعراب قد تُحْذفُ لأشياء، ألا ترى أنّها تُحْذَفُ في الوقفِ ، وتُحْذَفُ من الأسماء والأفعال المعتلّة . فلو كانت حركةَ الأعرابِ لايجوز حَذْفُها من حيث كانت دَلالَةَ الإعراب؛ لم يَجُزْ حَذْفُها في هذه المواضع، فإذا جازَ حَذْفُها في هذه المواضع لعوارضَ تَعْرضُ ، جاز حَذْفُها أيضاً فيما ذهبَ إليه

---

[١] سيبويه، **الكتاب** ، ج ٣، ص٥١٩- ٥٢٠.

[٢] النحاس، **إعراب القرآن**،ج ٢، ص٧٨.

[٣] البيت من بحر الوافر، وهو لزيدٍ الخيل، زيد بن مهلهل الطائي الذي سماه الرسول صلى الله عليه وسلم : زيد الخير، وقبله: تمنى مزيد زيداً فلاقى .....أخا ثقة إذا اختلف العوالي .انظر: زيد الخيل، زيد بن مهلهل الطائي(ت:٩هـ)، **ديوانه**، صنعه:أحمد مختار البرزةَ دار المأمون للتراث،ط١،١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص١٣٧، وفيه:أتلف بدلاً من أَفقِد، وانظر: سيبويه ، **الكتاب** ، ج ٢، ص٣٧٠، والصبان، محمد بن علي (ت:١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ، ط١، دار الكتبِ العلمية، بيروت ،١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ج١، ص١٨١، والبغدادي، **خزانة الأدب**، ج٥، ص٣٧٥، وابن جني، **سر صناعة الإعراب** ، ج٢، ص٥٥٠، وثعلب، **مجالس ثعلب**، ص١٠٦.

[٤] الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت:٣٧٧هـ) ، **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث دمشق ، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م، ج٣، ص٣٣٣ - ٣٣٤.

سيبويه وهو التشبيه بحركة البناء ، والجامع بينهما:أنّهما جميعاً زائدتان. وأنّها قد تسقطُ في الوقف والاعتلال، كما تسقطُ التي للبناء للتخفيف"[١].

أمّا تلميذه ابن جني فيرى غير ذلك بقوله:" فحذفُ النون الأولى التي هي علمٌ للرفع ، كما يقول(هو يمكنّي) فيحذف الضمة للتخفيف ؛ كذلك يحذف النون للتخفيف، ولايجوز أن تكون المحذوفة الثانية ؛لأنها من الاسم المضمر ولايمكن حذفها"[٢]. ولابن جني رأيٌ آخر، إذ يقول معلّقاً على قول عمرو بن معد يكرب الذي يقول فيه:"

تراهُ كالثُّغَامِ يُعَلُ مِسْكا يَسُوءُ الفالِياتِ إذا فَلَيْنِي . [٣]

يريد (فليننني) فحذف النون الآخرة، كما حذفها من (تخوفيني)، وكانت الآخرة أَوْلى بذلك في (تخوفيني)؛ لأنّ الأولى علمٌ للرفع، والثانية إنما كانت جيء بها في الواحد ليسلم حرف الإعراب من الكسر، ويقع الكسر عليها، فتركت في الجمع على حد ماكانت عليه في الواحد، فلمّا اضطر في الجمع حرّك النون التي هي علم الرفع بالكسر، ولم يمتنع من علامة ذلك ... وأمّا (فليننني) فحذْفُ الأُولى منه أبعدُ في الجواز ؛لأنها علامة الاسماء المضمرة"[٤]. ومن النصين السابقين لابن جنّي نجده متذبذباً في رأيه ورؤيته للنون المحذوفة وعلّة الحذف فيها، فهو مرة يقول بحذف الثانية وهي نون الوقاية، وأخرى يقول بحذف نون الرفع، وهذا تضارب في الرأي. وإذا كان جُلُّ العلماء يقبل هذه القراءة فإنّ بعضهم قد أحجم عن قبولها ، ومال إلى قبول من لّحنها؛ فهذا مكي يقول في قوله تعالى چۇ چ :"من خَفَّفَ النون فإنما حَذفَ الثانية التي دخلت مع الياء التي هي ضمير المتكلم لاجتماع المثلين مع كثرة الاستعمال وترك النون التي هي علامة الرفع، وفيه قُبحّ؛ لأنه كسرها لمجاورتها الياء، وحقّها الفتح، فوقع في الكلمة حذف وتغيير. ومن شدّدَ أدغم النون الأولى في الثانية وله نظائر. ومن زعم أن الأولى هي المحذوفة فإنما استدلَّ على ذلك بكسرة النون الثانية، وذلك لا يجوز؛ لأن النون الأولى علامة الرفع ولا يحذف الرفع من الأفعال لغير جازم ولا ناصب، ويدلُّ على أنّ الثانية هي المحذوفة دون الأولى أن الاستثقال إنما يقع بالثاني، ويدلُّ عليه أيضاً قولهم في ليتني: ليتي، فيحذفون النون التي مع الياء"[٥]. وقول مكي يشير إلى عدم حذف النون الأولى وهي نون الرفع، ويرى أنّ المحذوف هو نون الوقاية، وأنَّ تشديد النون هو الأصل وهذا ماأكّده في كتابه الكشف، إذ يقول:"ولايحسنُ أن يكون المحذوف هو النون الأولى ؛لأنها علم الرفع في الفعل، وحذفها علم النصب والجزم، فلو حذفت استخفافاً لاشتبه المرفوع بالمجزوم والمنصوب، وأيضا فإنّ الاستثقال يقع بالتكرير، فحذْفُ مايحدث به الاستثقال أوْلى من غيره ... والاختيار تشديد النون ؛ لأنّه الأصل"[٦].

---

[١] أبو علي الفارسي، **الحجة للقراء السبعة**، ج٢، ص٨١-٨٢.
[٢] ابن جني، **المنصف** ، ج٢، ص٣٣٨.
[٣] البيت من البحر الطويل ، وهو لعمرو بن معد يكرب ،انظر: **ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي**، ص١٧٠، وانظر: سيبويه ، **الكتاب** ، ج٣، ص٥٢٠، والأخفش ، **معاني القرآن**، ج ١، ص٢٤٥.
[٤] ابن جني، **المنصف** ، ج٢، ص٣٣٨.
[٥] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص٢٩٦.
[٦] مكي بن أبي طالب القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ج١، ص٣٣٦.

وذكر مكي قراءة نافع وابن عامر بتخفيف النون في قوله تعالى چؤ چ، دون أن ينسبها، وردّها قائلاً:" وفيه قُبْحٌ"؛ لأنه كسرها لمجاورتها الياء، وحقّها الفتح، فوقع في الكلمة حذف وتغيير"[١]. ثم ذكر مذهبَ سيبويه، القائل بحذف نون الرفع دون أن يَنسبَ القول لسيبويه، وبعد أن نقل قول سيبويه السابق، ردَّ عليه قائلا:" وذلك لا يجوز"[٢]. ويعلّقُ أبو حيّان على رأي مكي قائلاً:" وقول مكي ليس بالمرتضى، وقيل التخفيف لغةٌ لغطفان"[٣].

وقد علّق ابن خالويه على هذا الحذف ووجّهه بلفتة لغوية لطيفة من لطائفه بقوله:"والحجة لمن خفف أنه لمّا اجتمعت نونان تنوب إحداهما عن لفظ الأخرى خفف الكلمة بإسقاط إحداهما كراهية لاجتماعهما"[٤]. وهو في قوله : تنوب إحداهما عن الأخرى يشير إلى أنّ صوت النون المتبقي سيحمل وظيفتين هما: الوظيفة الإعرابية إذ النون علامة على الرفع، والوظيفة الثانية صوتية وهي إقامة المقطع الصوتي (ني ص ح ح) وعدم وقوع ياء المتكلم وهي كسرة طويلة منفصلة، إذ لايجوز أن يتشكل المقطع الصوتي من (ح ح) (ويرى أبو علي أنّ التضعيف بتكرار النون يكره، ولذلك وقع الحذف، وعنده أنّ المحذوفة هي النون الثانية"[٥].

أما العكبري فقد ذكر في النون المحذوفة وجهين: أحدهما: أنَّ المحذوف هو نون الوقاية؛ لأنّها الزائدة التي حصل بها الاستثقال، والثاني: هو نون الرفع؛ لأنّ الحاجة دعت إلى نون مكسورة من أجل الياء، ونون الرفع لا تُكسَر[٦].

وقال أبو حيّان في الارتشاف: "إذا اجتمعت نون الرفع مع نون الوقاية نحو: هل تضربانني، وهل تضربوننني، وهل تضربينني، فيجوز إثباتها، وإدغام نون الرفع في نون الوقاية وحذف إحداهما، فمذهب سيبويه أنّ المحذوفة نون الرفع، وإليه ذهب أكثر المتأخرين، وذهب الأخفش، والمبرّد، وعلي بن سلمان وأبو علي، وابن جنى إلى أنّ المحذوفة نون الوقاية[٧]. وقد علّقَ أبو حيّان في البحر المحيط على رأي مكي السابق فقال:" وقول مكي ليس بالمرتضى، وقيل التخفيف لغةٌ لغطفان"[٨].

وذهب السيوطي إلى أن المحذوف هو نون الوقاية لا الرفع، واحتجّ لذلك بأنّ نون الرفع تحذفُ بلا سبب، ولم تحذف نون الوقاية بلاسبب ، وحذفُ ماعهد حذفه أولى، ولأنّ نون الرفع نائبة عن الضمة وقد عهد حذف الضمة في نحو چ ۀ ہ ہ ہ ۇ چ(البقرة: ٦٧)، ولأنّ نون الرفع جزء من كلمة، ونون الوقاية كلمة، وحذف الجزء أسهل، ولأنّه لايحتاج إلى حذف آخر للجازم والناصب ولاتغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء، ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى

---

[١] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**،ج١ ، ص٢٩٦.
[٢] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ،ج١ ص٢٩٦.
[٣] المرجع السابق ، ج ١، ص٢٩٦.
[٤] ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبعة**، ص٧٧.
[٥] الفارسي، أبو علي، **الحجة للقراء السبعة** ، ج ٢، ص١٧٤-١٧٧.
[٦] العكبري، أبو البقاء، **التبيان في إعراب القرآن**، ج١، ص٥١٣.
[٧] أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، ، ج٥، ص٤٩٦-٥٠٠.
[٨] أبو حيان ، **البحر المحيط في التفسير**، ج ١، ص٢٩٦.

الأمرين "[1]. أمّا السمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ) فيجيزُ حذفَ النون، ولايلحن من حذف ، وتجده يعرض الأمثلة والشواهد على الحذف، ويقلل من قيمة رأي مكي، فيقول :"واعلم أنّ حذف النون في هذا جائز فصيح ولايُلتَفتُ إلى قول من منع ذلك إلاّ في ضرورةٍ أو قليلٍ من الكلام"[2].

ويرى التميمي(ت:٣٤٣ هـ) في ضرائر الشعر أنّ المحذوف هو نون الوقاية إذ يقول:"ومما يجوز له أن يحذف النون التي مع نون الرفع في الفعل، وذلك في مثل قولك في الشعر:(القوم يضربوني ويأمروني)، والأصل يضربونني ويأمرونني، وذلك لأنه اجتمع نونان فحذفت إحداهما استخفافاً"[3]. "إنّ اختلاف العلماء في أي النونين حُذِفَت يتضمن دلالة انشغال العلماء بهذه القضية مع توجه كل فريق إلى مركزية إحدى النونين،إضافة إلى انطلاق كل فريق من مرجعية الإعراب والتعامل مع مرجعية البناء الصوتي من جانب ثانوي وهامشي . والمتأمّل في الخلاف بين العلماء يخلصُ إلى نتيجة مفادها:أنّ حذف أيٍّ منهما جائز، وحذف أيٍّ منهما مُعلَّل ؛ فحذف نون الرفع مع عدم وجود الناصب أو الجازم معلّل بقرينة السياق، أما حذف نون الوقاية فمعلّل بقيام نون الرفع بوظيفتي الرفع وإقامة البناء المقطعي [4]".وخلُصَ زيد القرالّه في بحثه الموسوم (نون الوقاية : التسمية والوظائف اللغوية) إلى أنّ نون الوقاية ليست وقفاً في تعليلها على وقاية الفعل من الكسر، بل إنّها تؤدي وظائف أخرى منها العمل على إقامة البناء المقطعي، والتخلص من المقاطع المرفوضة، إضافة إلى أنها تمثل قرينة دالة على المحذوف، وتمثل أيضاً قرينة للتفريق في المعنى بين بعض المفردات في مثل:"أكْرِمْني وأكْرِمي " أمر المذكر وأمر المؤنث. [5] ويتفق الباحث مع ماذهب إليه زيد القرالّه في أنّ نون الوقاية ليست وقفاً على وقاية الفعل من الكسر فقد وقع صوت النون (نون الوقاية) في الاسم والحرف، نحو: ١- أنت موافي- ن – ي .

٢- أنت سامعُ – ن – ي.

٣- من – ن – ي.

٤- عن – ن – ي.

ومن خلال الأمثلة السابقة يتبينُ لنا أن المقطع الأخير يتكون من حركة الكسر المشبعة (ياء المتكلم) وهذا مالا تجيزه العربية ، وبمجيء نون الوقاية يستقيم البناء المقطعي ويقع التفريق في الدلالة والقصدية بين الماضي في (أكرمني) وأمر المؤنث في (أكرِمي)، ولم تستقم حجة كسر الفعل[6].

---

[1] السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، ج ١، ص ٢٠٢.

[2] السمين الحلبي، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج٥، ص١٩، وانظر: القرالّه، زيد، **نون الوقاية : التسمية والوظائف اللغوية** ، ص١٧٥.

[3] التميمي، محمد بن جعفر(ت:٣٤٣هـ)، **مايجوز للشاعر في الضرورة**، تحقيق:رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي ، دار العروبة بالكويت ، بلا تأريخ نشر ، ص٢٠٧.

[4] القرالّه، زيد، **نون الوقاية : التسمية والوظائف اللغوية:** ص١٧٦.

[5] القرالّه، زيد، **نون الوقاية : التسمية والوظائف اللغوية**، ص١٧٨.

[6] المرجع السابق، ص١٧٨.

٦- حركة السين في قوله:" يـ"

قال مكي(٤٣٧هـ) في قوله تعالى:ﭽ ى ى ي ي ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بيتج تح تخ تم تى ﭼ[هود: ١٠٨] .

المُشكِل في هذه الآية يتأتّى من القراءة القرآنية لقوله تعالى: " وأمّا الذين سُعِدوا " فقد اختلف القرّاء في الحركة على حرف السين، " فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر " سَعدوا " بفتح السين، وقرأ حمزة والكسائي وحَفْص عن عاصم " سُعدوا " بضمّ السين "[١].

وقال أبو زرعة: " ... وكذلك (سَعَدَ) قلّ الفعلُ منه وكثر الاسم فيه، وقلّ الاسم من (أسْعَد) فلا يُقال: (مُسعَد) وكثُر الفعل منه فيُقال: (أسعد)، وقرأ أهلُ الحجاز والبصرة والشام وأبو بكر " وأمّا الذين سَعدوا " بفتح السين وحجتهم ذكرها اليزيدي فقال: يُقال: ما سعدَ زيدٌ حتى أسعده الله، وهذه القراءة هي المختارة عند أهل اللغة، يُقال: سَعَد فلان وأسعده الله، وأخرى وهي أنّهم أجمعوا على فتح الشين في (شَقوا) ولم يقُل (شُقوا) فكان ردّ ما اختلفوا فيه إلى حُكمِ ما أجمعوا عليه أولى، ولو كانت بضمّ السين كان الأفصح أن يُقال: أسعدوا "[٢].

وقال مكي قراءة حفص والكسائي وحمزة بضمّ السين حملاً على قولهم: مسعود، وهي لغة قليلة شاذة، وقولهم: مسعود إنما جاء على حذف الزائد، كأنّه من أسْعَدهُ الله ولا يُقال: سَعَدَهُ الله، فهو مثل قولهم: أجنّه الله فهو مجنون، فمجنون أتى على: جنّهُ الله، وإن كان لا يُقال، كذلك مسعود أتى على سعده الله، وإن كان لا يُقال، وضم السين في سُعِدوا بعيد عند أكثر النحويين إلا على تقدير حذف الزائد، كأنّه قال: " وأمّا الذين أسعدوا "[٣].

وذهب النحاس إلى أنّه " سَعدوا " بفتح السين، والدليل على ذلك أنّ الأول " شقوا" ولم يقلْ: أشقوا[٤].

وعلّقَ على قراءة الكسائي بضمّ السين في " سُعِدوا " فقال: " وإنّما احتجّ الكسائي بقولهم: مسعود ولا حجّة له فيه؛ لأنه يُقال: مكان مسعود فيه ، ثم يحذف فيه ويُسمّى به، واحتجّ بقول العرب: فغر فاه و فغر فوه... ونزحتُ البئر ونزحتها، وذا لا يقاس عليه. إنما يُنطق منه بما نطقت به العرب "[٥].

واحتجَّ ابنُ خالويه لمن فتحَ السين أنّه بنى الفعلَ لهم فَرَفعهُم به، واحتجَّ لمن ضمّها أنّه بنى الفعل لما لم يُسمّ فاعله و(سعِدَ) يصلُحُ أن يتعدّى إلى مفعول، وأن لا يتعدّى، كقولِكَ: سَعِد زيدٌ، وسعَدَه الله، وجَبَر زيدٌ، وجَبره الله. قال العجاج[٦] فأتى باللغتين:

قد جَبَرَ الدّينَ الإلهُ فَجَبَر ..... وَعَوَّرَ الرَّحمنُ مَنْ وَلَّى العَوَرْ[١].

---

[١] ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ص ٣٣٩.
[٢] ابن زنجلة، **حجة القراءات**، ص٣٤٩.
[٣] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ١، ص٤٠٩.
[٤] انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ج٢، ص١٨٤.
[٥] المرجع السابق، ج٢، ص١٨٤.
[٦] ابن خالويه ، **الحجة في القراءات السبع**، ص١٩٠.

واختار العكبري " سعدوا " بفتح السين، وذكر في قراءة الضمّ وجهين: " أحدهما: أنّه على حذف الزيادة، أي: أُسعِدوا، والثاني: أنّه مما لازمه متعدّيه بلفظ واحد، مثل شحا فاَهُ ، وشحَا فوه ، وكذلك سَعِدوا وسعدتُه، وهو غير معروف في اللغة، ولا هو مقيس"[٢].

المبحث الثالث: الردود النحوية في الحروف والأدوات

١- موضع (إذا) في قوله تعالى (ڳ ڳ گ گ)

قال تعالى : ڇ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ گ گ گ ڇ (الواقعة: ١ – ٤) .

اختُلِفَ في موضع "إذا" والعامل في نصبها ، فقال الزّجّاج : "موضع "إذا" نصب، والمعنى : إذا وقعت في ذلك الوقت، ويجوز النصب على تقع" والتقدير : وقعت الواقعةُ إذا رُجّت الأرضُ[٣].ويرى النّحاس أنّ (إذا) في موضع نصب بالفعل الذي بعدها.[٤]

وقال مكي "إذا : ظرف زمان، والعامل فيه وقعت، لأنّها قد يُجازى بها، فعمل فيها الفعل الذي بعدها، كما يعمل في (ما) و (من) اللتين للشرط في قولك ما تفعلْ أفْعَلْ، ومن تكرِمْ أُكرِمْ، فمن وما في موضع نصب بالفعل الذي بعدهما بلا اختلاف، فإن دخلت ألف الاستفهام على إذا، خرجت عن حدّ الشرط، فلا يعمل فيها الفعل الذي بعدها، لأنّها مضافة إلى ما بعدها"[٥]. وقال مكي ردّاً على الزّجّاج: "وهذا بعيدٌ، إذا أعملتَ (وَقَعَتْ) في "إذا" الأولى، فإن أضمرت لـ "إذا" الأولى عاملاً آخر حسُن عملُ (وَقَعَتْ) في "إذا" الثانية، إلاّ أن تجعل "إذا" الثانية بدلاً من الأولى، فيجوز عمل (وَقَعَتْ) فيهما جميعاً" [٦].

في حين يرى الزمخشري أن "إذا" نُصبَ بـ"ليس" كقولك: يوم الجمعة ليس لي شُغل، أو بمحذوف يعني: إذا وقعت كان كيت وكيت، أو بإضمار اذكر[٧].

أمّا أبو البقاء العكبري فذهب إلى أنّ "إذا" بدل من "إذا" الأولى، وقيل : هو ظرف لرافعة، وقيل: لما دلّ عليه "فأصحاب الميمنة"، وقيل : هو مفعول اذكر[٨].

---

(١) البيت من بحر الكامل ، وهو لرؤبة بن العجاج ، انظر:**ديوان رؤبة بن العجاج** ، برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي – لبنان– سوريا، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥م، ص ٦٣،رضي الدين، **شرح الرضي على الكافية**، والبغدادي، **خزانة الأدب**،٤، ص٤٩.

(٢) العكبري، **التبيان في إعراب القرآن**، ج ٢، ص٧١٥.

(٣) الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج٥، ص١٠٨.

(٤) انظر: النحاس، **إعراب القرآن** ، ج٤، ص٢١٦.

(٥) مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القران**، ج٢، ص٢٥٠

(٦) المرجع السابق، ج٢، ص٢٥٠.

(٧) انظر: الزمخشري، **تفسير الكشاف** ، ج ٤، ص٤٥٦.

(٨) العكبري ، **التبيان في إعراب القرآن**، ج٢، ص١٢٠٢.

وردّ أبو حيّان قول الزمخشري فقال: "ويظهرُ من تمثيل الزمخشري" إذا" بقوله :" يوم الجمعة ليس لي شُغلٌ"، أنّه سلبها الدلالة على الشرط الذي هو غالبٌ فيها، ولو كانت شرطاً، وكان الجوابُ الجملة المصدّرة بليس، لزمت الفاء، إلاّ إن حُذِفت في شعر، إذ ورد ذلك، فنقول : إذا أحسن إليك زيد فلست تترك مكافأته، ولا يجوز لستِ بغير فاء، إلاّ إن اضطر إلى ذلك، وأمّا تقديره: إذا وقعت كان كيْتَ وكيت، فيدُلّ على أنّ إذا عنده شرطية، ولذلك قدّر لها جواباً عاملاً فيها، وأمّا قولُه : بإضمار اذكُرْ، فإنه سلبها الظرفية، وجعله مفعولاً بها منصوبة بـ ذكر"[1].

٢- إعراب (ﭫ) في قوله تعالى (ﭫ ﭬ ﭭ):

قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ

[آل عمران:١٠ - ١١]

اختلف معربو القرآن الكريم حول التوجيه الإعرابي للكاف من قوله تعالى: ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ، فذكر الفرّاء: أنّ الكاف في موضع نصب على النعت لمصدر محذوف والتقدير: "كفرت العرب كفراً ككفرِ آل فرعون وشأنهم"[2].

وذهب الزجاج إلى أنَّ" الكاف" في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: دأبهم في ذلك كدأب آل فرعون [3]. وردّ قولَ الفرّاء ، فقال :" ولا يصلُحُ أن تكون الكاف في موضع نصب " بكفروا" ؛لأنّ كفروا في صلة "الذين "، فلا يصلُحُ: إنّ الذين كفروا كَكُفْرِ آل فرعون؛ لأنّ الكاف خارجة من الصلة، فلا يعمل فيها ما في الصلة"[4] وذكر النحاس قول الفرّاء ثم عقَّبَ عليه بالقول: "لا يجوز أن تكون الكاف متعلقة بكفروا؛ لأن كفروا داخل في الصلة، وكدأب خارج منها"[5].

وتابعَ مكي:النحاسّ في الردّ على الفرّاء فقال: "وفي هذا القول إيهام للتفرقة بين الصلة والموصول"[6]. والحقيقة أنّ أغلب معربي القرآن ومفسريه ردّوا كلام الفراء، ومكي واحدٌ منهم.
وردّ ابن الشجري، قولَ مكي السابق في إعراب قوله تعالى: ﭽ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ، فقال: "وكان الواجبُ على هذا المُعِرب حيث أنكر قول الفرّاء، أن يعتمد على قول غيره، ولا يقتصر على ذكر قول مناف لقياس العربية"[7].

و مؤاخذة ابن الشجري على مكي في أنه لم يذكر رأياً بدلا من قول الفرّاء فهذه ليست زلة منه كما زعم ابن الشجري، وهذا ما أكّدَه أحمد حسن فرحات فقد أفرد فصلاً في كتابه (مكي بن

---

[1] أبو حيان ، **البحر المحيط في التفسير**، ج ١٠، ص٧٦.
[2] الفراء ، **معاني القرآن**، ج ١، ص١٩١.
[4] انظر: الزجاج ، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١، ص٣٨٠.
[4] الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج١، ص٣٨٠.
[5] النحاس، **إعراب القرآن**، ج ١، ص١٤٦.
[6] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص١٨٨.
[7] ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ١ج، ص١٧٢.

أبي طالب وتفسير القرآن) سمّاه (رد مُغالطات ابن الشجري على كتاب مشكل إعراب القرآن) فقال: "... وهكذا يتجاهل ابن الشجري منهج مكي في كتابه، ولجوئه إلى الاختصار اعتماداً على ما سبق أن ذكره، وحسن ظنٍ بفهم القارىء وذكائه الذي شذا طرفاً من علم النحو، وعَلِمَ ظواهِرَه، وجملاً من عوامله، وتعلّقَ بطرفٍ من أُصوله"[١].

وعندما عدتُ إلى تفسير مكي (الهداية إلى بلوغ النهاية) وجدته يقول في تفسيره لقوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ چ:" قولُهُ چ ٹ ٹ چ أي: كعادتهم، وقيل كصنعهم، وقيل: كشأنهم، وقيل كسنتهم في التكذيب والكفر، أي: تكذيب هؤلاء (كتكذيب هؤلاء) وصنعهم كصنعهم، وسنتهم كسنتهم. والدأب: العادة"[٢].

وبذلك يتضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن تقدير مكي يتفق مع تقديرات الزّجّاج والرماني، وأن عدم ذكره التقدير الصحيح لم يكن إلا من باب الاختصار، كما ذكر المحقق في مقدمة كتابه المشكل[٣]. لذا أرى أن ابن الشجري ربّما يكون قد جانب الصواب فيما ذهب إليه في ردّه على مكي في هذه المسألة.

٣- إعراب (أنَّ) المكررة :

قال تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ چ (الأنعام:٥٤).

اختلف البصريون في إعراب "أن" في قوله تعالى: "كتب ربكم على نفسه الرحمة أنّهُ ... فأنّه" فذهب سيبويه إلى أنّ "أنّ" بدل شيء من شيء ليس بالآخر[٤].

وذهب الأخفش إلى أنّ "أنّ" الأولى بدل من "الرحمة" والتقدير: كتبَ أنّه من عمِل، والثانية على الابتداء، والتقدير : فله المغفرة والرحمة فهو غفور رحيم.[٥]

وقال المبرّد في باب من أبواب أن المكررة : "تكرر الثانية توكيداً، ولست تريدُ فيها إلاّ ما تريد بالأولى، وهذا أحسن الأقاويل عندي في الآية، وكذلك قول الجرمي"[٦] .

وذكر الزّجّاج في قوله تعالى : چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ چ أربعة أوجه :

الأول : فتحُ همزة "أنّ" الأولى والثانية، على أنّ موضع "أنّ" الأولى النصب وهي بدل من الرحمة، والمعنى: كتب ربكم على نفسه المغفرة. والثانية مؤكدة الأولى.

الثاني: كسر همزة "أنّ" الأولى والثانية على الحكاية، كأنّه لما قال : "كتب ربكم على نفسه الرحمة" قال: "أنه من عمل منكم" بالكسر.

---

[١] فرحات ، أحمد حسن ، **مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن**، ص٤٠٧.
[٢] مكي بن أبي طالب القيسي، **الهداية إلى بلوغ النهاية** ، ج٢ ، ص٩٦٠.
[٣] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، مقدمة المحقق، ج١، ص١٠٢.
[٤] سيبويه، **الكتاب** ، ج ٣، ص١٣٢.
[٥] الأخفش، **معاني القرآن** ، ج ١، ص٣٠٠.
[٦] المبرد، **المقتضب**،ج ٢، ص٣٥٧.

الثالث : فتح همزة "أنّ" الثانية مع كسر الأولى، فتكون الأولى معناها المصدر، والخبر محذوف، والمعنى : إنه من عمل كذا وكذا فمغفرة الله له.

الرابع : فتح همزة "أنّ" الأولى وكسر الثانية فالمعنى راجع إلى المصدر، وكأنك لم تذكر "أنَّ" الثانية، والمعنى : كتب ربكم على نفسه أنّهُ غفور رحيم[١].

وذهب النحاس مذهب المبرّد في ردّه على الأخفش[٢].

وقال مكي:" قوله: چ ﭫ ﭬ ... چ چ من فتح أنَّ في الموضعين جعلَ الأولى بدلاً من چ ﭫ چ بدل الشيء وهو هو فهي في موضع نصب بكتبَ، وأضمر للثانية خبراً، وجعلها في موضع رفع بالابتداء أو بالظرف، تقديره : فله أنّ ربه غفور له، أي : فله غفرانُ ربّه ...فأما الكسر فيهما فعلى الاستئناف أو على اضمارقال، والكسر بعد الفاء أحسن؛ لأنّ الفاء يبتدأ بما بعدها في أكثر الكلام، فالكسر بعدها أحسن" [٣].وتحدّثَ مكيٌّ عن كسر الفاء الأولى في موضع آخر فقال:"وحجة من كسر چ ﭫ چ چچ أنّه جعله تفسيراً للرحمة، فسّرها بالجملة التي بعدها ، و(أن) تكون مكسورة إذا دخلت على الجمل [٤]. وعلّقَ على قول المبرّد السابق دون أن ينسبه، فقال: "وفيه بُعْدُ؛ لأنَّ "من" إذا كانت موصولة بمعنى الذي وجعلت "فأنه" بدلاً من "أن" الأولى بقي الابتداء، وهو "من" بغير خبر، وإن كانت "من" للشرط بقي الشرط بغير جواب مع أنّ الفاءُ يمنع من البدل؛ لأنّ البدل لا يحول بينه وبين المبدل منه شيء غير الاعتراضات والفاء ليست من الاعتراضات. فإن جعلت الفاء زائدة لم يجز، لأنه يبقى الشرط بغير إن جعلت "أن" الثانية بدلاً من الأولى، ويبقى المبتدأ بغير خبر إن جعلت "من" موصولة وأن "بدلاً من الأولى"[٥] .

وذكر أبو البركات الأنباريّ وجهين لكسر همزة "أنّ" أحدهما : أنّ كتب تؤولُ إلى قال، وتقديره: قال إنه من عمل، والثاني : على الاستئناف، والكسر بعد الفاء أقيس ؛ لأن ما بعد الفاء يجوز أنْ يقع فيه الاسم والفعل، وكل وضعٍ يصلحُ أن يقع فيه الاسم والفعل فإنّ "إنّ" تكون فيه مكسورة[٦].

٤- اسم (إنّ) في قوله تعالى (ﯥ ﯦ ﯧ)

قال تعالى :چ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ چ (طه: ٦٣) .

---

[١] الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ، ج ٢، ص٢٥٣- ٢٥٤.
[٢] النحاس، إعراب القرآن ، ج ٢، ص١٢.
[٣] مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن ، ج ١، ص٢٩١.
[٤] مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءآت وعللها وحججها، ج١، ص٤٣٣.
[٥] مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص٢٩١.
[٦] الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن ، ج١، ص٣٢٢.

المُشكِلُ في الآية الكريمة يتأتّى من موضع "إنْ" هنا ومسألة كونها مخففة، وما فيها من قراءة بالتشديد، وقراءة "هذان" بالياء. فقد قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي "إنَّ" مشدّدة النون و "هذانْ" بألف خفيفة. وقرأ ابن كثير: "إنْ هذان" بتشديد النون "هذانِّ" وتخفيف نون "إنْ" واختلف عن عاصم، فروى أبو بكر : "إنّ": "هذان" نون "إنّ" مشددة "هذان" مثل حمزة: وروى حفص عن عاصم : "إنْ" ساكنة النون وهي قراءة ابن كثير، وهذانْ "خفيفة" وقرأ أبو عمر وحده "إنَّ" مشدّدة النون، وقرأ "هذين" بالياء. [١]

وقال الفرّاء: "فقراءتُنا بتشديد إنَ" وبالألف على جهتين : إحداهما : على لغة بني الحارث بن كعب يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف". مستشهداً بقول المتلمس[٢] :

فأطرقَ إطراقَ الشُجاعِ ولو يَرى مسَاغا لِناباه الشُّجاعُ لصَمَّمَا. [٣]

وقال مكي: قوله : "إن هذان لساحران" من رفع "هذان" حمله على لغة لبني الحارث بن كعب، يأتون بالمثنى بالألف على كل حال[٤]، قال بعضهم :

تزوَّدَ منّا بَين أذُنَاهُ طعنَةً دَعَتْهُ على هابي التُّرابِ عَقيم[٥].

وقال مكي: معقّباً على قول الفرّاء :" وفيه بُعدٌ؛ لدخول اللام في الخبر، وذلك لا يكون إلاّ في الشعر[٦].

ثمّ ذكر بعد ذلك وجوهاً إعرابية حسب كلّ قراءة من القراءات الواردة في الآية الكريمة، تتلخص بالآتي :

من رفع "هذان" حملَهُ على لُغةٍ لبنى الحارِث بن كعب يأتون بالتثنية المنصوبة وغيرها بألف على كل حال، وقيل : "إنْ" بمعنى "نَعم" وفيه بعد، وقيل : الهاء مضمرة مع "إنْ" وتقديره: "إنه هذا

---

[١] انظر: ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ج١، ص٤١٩.

[٢] البيت من الطويل ، وهو للمتلمس الضبعي ، انظر: **ديوان المتلمس الضبعي** رواية الأشرم، وأبي عبيدةِ عن الأصمعي، تحقيق : محمد التونجي، دار صادر– بيروت، ١٤١٩ هـ–١٩٩٨، ط١، ص١٤٣، وروايته في الديوان: فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى ..... مساغا لنابيه الشُجاع لصمَّما. والقالي ،**أمالي القالي**،ج ٢، ص١٨٩، وفيه البيت لعمرو بن شأس وروايته أيضا بالياء (لنابيه) ، والآمدي،الحسن بن بشر (ت:٣٧٠هـ) ،**المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**، تحقيق: كرنكو ، دار الجيل بيروت، ط١، ١٤١١هـ– ١٩٩١م ، ص ٨٩، وابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري(ت:٢٧٦هـ)، **الشعر والشعراء**، دار الحديث– القاهرة ، ١٤٢٣ هـ، ج١، ص١٧٨، والأزهري، **تهذيب اللغة** ، ج ١٢، ص٩٠ ، وروايته (لناباه) على ماأنشده الفراء.

[٣] الفراء ، **معاني القرآن**، ٢، ص١٨٤.

[٤] القيسي، **مشكل اعراب القرآن** ، ج ٢، ص٢١– ٢٣.

[٥] البيت من الطويل ، وهو لهوبر الحارثي كما جاء في لسان العرب ، وقد ورد البيت :تزودِ منا بين أُذنيه ،فإن صحت الرواية فلاشاهد في المسألة ، وقبله : بمصرعنا النعمان يوم تأثبت .... علينا تميم من شظى وصميم. انظر:ابن منظور ، **لسان العرب**، مادة (صرع) ، وورد البيت بلانسبة عند ابن دريد ، انظر: ابن دريد ، **جمهرة اللغة** ، ص:٧٠٧، وابن جني ، **سر صناعة الإعراب** ، ج٢، ص٧٠٤ ، وابن فارس،**أحمد الصاحبي في اللغة** ، ص٤٩، والسيوطي، **همع الهوامع** ، ج١، ص٤٠ ، وابن يعيش:**شرح المفصل** ، ج٢، ص٣٥٥.

[٦] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ٢، ص٢٢.

لساحران"، فأمّا من خفّفَ "إن" فهي قراءة حسنة، لأنّه أصلحَ الإعرابَ، ولم يُخالف الخطَ، فأمّا على مذهب الكوفيين فهو من أحسن شيء؛ لأنّهم يقدّرون "إنْ" بمعنى "ما" و "اللام بمعنى إلاّ" فتقدير الكلام عندهم: ما هذان إلاّ ساحران، فلا خلل في هذا التقدير إلاّ ما ادّعَوْهُ أنّ اللام تأتي بمعنى إلاّ"[١].

إذن أجمعَ القرّاء على تشديد نون "إنَّ" إلاّ ابن كثير، وحفصاً عن عاصم، فإنّهما خففاها، وأجمعوا على لفظ الألف في قوله "هذان" إلاّ أبا عمرو فإنّه قرأها بالياء، وأجمعوا على تخفيف النون في التثنية إلاّ ابن كثير فإنّه شدّدها. [٢]

واحتجَّ ابن خالويه لمن شدَّدَ النون في "إنّ" وأتى بالإلف في "هذان" : فإنه حملها على لغة بني الحارث بن كعب مُحتجاً بخبر الضحاك عن ابن عباس، ولمن خَفَّفَ النّون فإنَّه جعلها خفيفةً من الشديدة فأزال عملها، وردّ ما كان بعدها منصوباً إلى أصله، وهو المبتدأ وخبره، فلم يُغيّر اللفظَ ، ولا لَحَنَ في موافقة الخَطّ. [٣]

وفيما يلي مناقشة الآراء التي أوردها مكي حول هذه الآية :

١- اعتبارها لغة لبني الحارث بن كعب، أو لكنانة، وهذا القول حكاه الفرّاء مستشهداً بقول المتلمس السابق، وكذلك يراها الكسائي، والأخفش، والزمخشري، وفضّلها أبو عبيدة ، وأبو حيّان، وهم يرون رفع (هذان) [٤].

٢- أنْ تكون "إن" بمعنى نعم، حكاه سيبويه، والكسائي ، والمبرد، وعلي بن سليمان(الأخفش الصغير) ، واستبعدَه مكي [٥].

٣-أن تكون ناصبة واسم الإشارة اسمها، واللام لام الابتداء وساحران خبرها، ومجيء اسم الإشارة بالألف مع أنه منصوب جارٍ على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً. وقد أجاز الكسائي ذلك[٦].

٤- إنّ "إنْ" من الحروف الناصبة واسمها ضمير الشأن وما بعدها مبتدأ وخبر، والجملة خبرها وهو ضعيف، لأن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام وما كان كذلك لا يناسبه الحذف[١].

---

[١] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ٢، ص٢٢

[٢] ابن خالويه، **الحجة في القراءات السبع**، ص٢٤٢.

[٣] المرجع السابق ، ص٢٤٣.

[٤] انظر :الفراء، **معاني القرآن**، ج٢، ص١٨٣-١٨٤، والنحاس، **إعراب القرآن**، ج٣، ص٣١، والزمخشري، **تفسير الكشاف**، ج٣،ص٧٢، وأبا عبيدة، **مجاز القرآن**، ج٢، ص٢١، وأبا حيان، **البحر المحيط**، ج٧، ص٣٥٠.

[٥] انظر :سيبويه، الكتاب، ج٣، ص١٥٢، والمبرد، **المقتضب** ، ج ٢، ص٣٦٤، والنحاس، **إعراب القرآن**، ج٣، ص٣١، و مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج٢، ص٢٢.

[٦] الآلوسي، شهاب الدين السيد محمود البغدادي(ت:١٢٧٠هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد البار عطية، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، ج ٨، ص٥٣٣.

٥- أنّها الناصبة والهاء ضمير القصة اسمها، وجملة "ذان لساحران" خبرها، وضُعِّفَ بأنّه يقتضي وصل "ها" بإنّ من إثبات الألف، وفصل "ها" من" ذان" في الرسم ، وما في المصحف ليس كذلك[٢].

٦- "إن" هنا مخففة من الثقيلة غير عاملة لكن دخول اللام في الخبر يعترضه على مذهب سيبويه؛ لأنه يجعلها مخففة من الثقيلة، ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، لنقص بنائها، فرجع ما بعدها إلى أصله، واللام لا تدخل في خبر ابتداء أتى على أصله، إلاّ في شعر[٣].

٧- أن تكون "إن" بمعنى "ما" و "اللام" بمعنى "إلاّ" وهذا رأي الكوفيين، ولا يُجيزُ ذلك البصريون[٤].

٥- الخلاف في(ما) وصلتها بالفعل (يختار) على الوقف :

قال تعالى: چ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ چ (القصص: ٦٨) اختلف أصحاب كتب إعراب القرآن في "ما" وصلتها بالفعل "يختار"، فقد وقف أبو بكر الأنباريّ على قوله تعالى : "ويختار" وعدَّ هذا الوقف وقفاً تاماً، إذا كانت "ما" جَحْداً[٥]. وقال الطبري :" فلا شك أنّ "ما" من قوله : چ ۀ ہ ہ ہ ہ چ في موضع نصب، بوقوع يختار عليها، وأنّها بمعنى الذي"[٦]. وأنكر أن تكون "ما" نافية، "لئلا يكون المعنى أنّهم لم تكن لم الخيرة فيما مضى وهي لهم فيما يُستقبَلُ، ولأنّه لم يتقدم كلام نفي"[٧]. ورُدَّ قولُه ؛ لأنَّ (ما) تنفي الحال والاستقبال"[٨] وقال الزجاج : "أجودُ الوقوف على (ويختارُ)، وتكون "ما" نفياً، المعنى : ربُّك يخلقُ ما يشاء، وربُّك يختار ليس لهم الخيرة، أي : ليس لهم أن يختاروا على الله. ويجوز أن تكون "ما" في موضع نصب بيختار ويكون المعنى : ويختار الذي كان لهم فيه الخيرة. والقول الأول هو الأجود"[٩]. و نقل النحاس عن الأخفش أنّه قال: "هذا وقفُ التمام، ولا يجوز أن تكون "ما" في موضع نصب بيختار؛ لأنّها لو كانت في موضع نصب لم يعدُ عليها شيء قال : وفي هذا ردّ على

---

(١) المرجع السابق، ج ٨، ص٥٣٤.

(٢) الآلوسي ، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ج ٨، ص٥٣٣.

(٣) مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص٢٢.

(٤) انظر: الزبيدي،**آئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، ص ١٦٩-١٧٠.

(٥) ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (ت: ٣٢٨هـ)، **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل**، تحقيق: محي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ -١٩٧١م، ج ٢ ، ص٨٣٢.

(٦) الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن** ، ج ١٩، ص٦٠٨.

(٧) المرجع السابق، ج ١٩، ص٦١٠.

(٨) مكي بن أبي طالب القيسي، **الهداية إلى بلوغ النهاية** ، ج٨، ص٥٥٦٥.

(٩) الزجاج، **معاني القرآن واعرابه** ، ج ٤، ص١٥١-١٥٢.

القدرية"[1].وأجاز النحاس أن تكون "ما" في موضع نصب" بيختار" والمعنى:ويختار الذي كان لهم فيه الخير.[2]

وقال مكي: "ما الثانية للنفي لا موضع لها من الإعراب"[3].

وردّ قول الطبري الذي أنكر فيه أن تكون "ما" نافية، فقال: "وليس ذلك بحسنٍ في الإعراب؛ لأنه لا عائد يعود على" ما" في الكلام، وهو أيضاً بعيد في المعنى والاعتقاد، لأن كونها للنفي يوجب أن تَعُمَّ جميع الأشياء التي حدثت بقدر الله واختياره وليس للعبد فيها شيء غير اكتسابه بقدر من الله، وإذا جعلت "ما" في موضع نصب بيختار لم تعم جميع الأشياء أنها مختارة لله، إنما أوجبت أنّه يختار ما لهم فيه الخيرة لا غير، ونفي ما ليس لهم فيه خيرة، وهذا هو مذهب القدرية والمعتزلة، فكون "ما" للنفي أوْلى في المعنى، وأصحُّ في التفسير، وأحسنُ في الاعتقاد، وأقوى في العربية، ألا ترى أنك لو جعلت "ما" في موضع نصبٍ لكان ضميرها في كان اسمها ولوجب نصبُ الخيرة، ولم يقرأ بذلك أحد"[4].

ومثّلَ لذلك مكي بقوله تعالى :ﭽ ﭼ ﭽ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﮝﮞ ﮟﭼ (البقرة: ١١٤) فهذا نفي عام في الماضي والمستقبل ، فلو كان الأمر على ما أصَّلّ الطبري ، لجازّ لهم أن يدخلوها في المستقبل غير خائفين. [5] وقد أجمعَ أهلُ الوقفِ الوقفَ على قوله : "ويختار"[6].

وأجاز ابن عطية أن تكون "كان" تامة، فقال : "ويتجه عندي أن تكون "ما" مفعولة إذا قدّرنا "كان" تامة، أي : أن الله تعالى يختار كل كائن ولا يكون شيء إلاّ بإذنه، وقوله تعالى : ﭽ ﯺ ﯻﭼ جملة مستأنفة معناها تعديد النعمة عليهم في اختيار الله تعالى لهم لو قبلوا وفهِموا"[7].

ويبدو لي مما تقدم أنّ الخلاف في (ما) وصلتها بالفعل "يختار" على الوقف. فإذا عُدّت "ما" نافية والوقف تام كانت في موضع نصب بيختار، ويكون المعنى: ويختار الذي كان لهم فيه الخير، وأمّا إذا كان الوقف على "ويختار" تكون "ما" نافية، ويكون المعنى : ليس لهم أن يختاروا على الله.

---

(١) النحاس، **إعراب القرآن** / ج ٣، ص١٦٥.
(٢) المرجع السابق، ج ٣، ص١٦٥.
(٣) مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ٢، ص٩٩.
(٤) مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ٢، ص١٠٠.
(٥) مكي بن أبي طالب ، **الهداية إلى بلوغ النهاية**، ج ٨، ص٥٥٦٥.
(٦) الزمخشري، **تفسير الكشاف**، ج ٣، ص٤٢٧، والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ج، ١٣، ص٣٥٠، والعكبري، **إملاء ما من به الرحمن** ، ج ٢، ص١٧٩، والسيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ، ج ١، ص٢٨٨.
(٧) ابن عطية، **المحرر الوجيز** ، ج ٤، ص٢٩٦.

والرأيُ أنّ "ما" نافية؛ لإجماع أهل الوقفِ الوقفَ على قوله تعالى : "ويختار"، ولأنّ كان تدلُّ على الاستمرار.

٦- عمل (لات) :

قال تعالى "چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ چ (ص: ٣).

اختلف النحويون في لات وعملها وذهبوا مذاهب شتى، فذهب سيبويه إلى أنّ "لات" تعمل عمل ليس، ولا تُستعمل إلا مع الحين، قال:"هذا باب ما أُجْرَى مَجْرَى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف "ما" كما شبّهوا بها "لات" في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصّة، ولاتكون "لات" إلا مع الحين تضمر فيها مرفوعاً، وتنصب الحين؛ لأنّه مفعول به، ولم تمكن تمكّنها ولم تستعمل إلاّ مضمراً فيها." [١] وذهب الأخفش مذهب سيبويه في تفسيره للآية إذ قال:" فشبَّهوا "لات" ب"ليس " وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولاتكون "لات" إلاّ مع "حين" ورفع بعضهم ... فجعله في قوله مثل ليس كأنّه قال: ليس أحدٌ، وأضمر الخبر"[٢]. ومن الغريب أنّ أصحاب كتب إعراب القرآن– على حد اطلاعي – لم يذكروا هذا الرأي للأخفش، ولم أجد هذا الرأي في كتب النحو التي اطلعت عليها، إلاّ أنّ أصحاب كتب إعراب القرآن نسبوا إليه رأيين يخالفُ فيهما سيبويه، الأول: أنّ "لات" عملت عملَ" إنَّ" فنصبت الاسم "حينَ"، ورفعت الخبر، وهو محذوف تقديره: ولاتَ حينَ مناصٍ كائنٌ لهم . "[٣].الثاني: أنّ "لات" "لات" حرف غير عامل، ولاتعمل شيئاً في القياس، فإن ذُكِرَ بعدها مرفوع فهو مبتدأ حُذِفَ خبرُه، وإن ذُكِرَ بعدها منصوب فهي مفعول به لفعل محذوف، والتقدير عنده في الآية: لا أرى حينَ مناصٍ، وعلى قراءة الرفع:ولاحين مناصٍ كائِن لهم. "[٤] وقال مكي: "لات" عند سيبويه مشبّهة بـ بـ "ليس" ولا تُستعمل إلاّ مع الحين، واسمها مضمر في الجملة مُقدَّرٌ محذوفٌ، والمعنى : وليس الحينُ حينَ مناص، أي : ليس الوقت وقت مهرب "[٥]. واختار أبو حيان الرأي الثاني[٦]. وقد علّق علّق السيوطي على اختيار أبي حيّان للرأي الثاني فقال:" واختاره أبو حيّان لأنّه لم يُحفَظ الإتيان

---

[١] سيبويه، **الكتاب**، ج١، ص٥٧.

[٢] الأخفش، **معاني القرآن** ، ج٢، ص٤٩٢.

[٣] الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج٤، ص٣٢١، والفخر الرازي ، **التفسير الكبير**، ج ٢٦، ص٣٦٧، والعكبري،**التبيان في إعراب القرآن** ، ج٢، ص١٠٩٧.

[٤] ابن هشام ، **مغني اللبيب**، ص٣٣٥.

[٥] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج٢، ص١٦٩.

[٦] انظر:أبا حيان، **البحر المحيط**، ج٩، ص١٧٣.

بعدها باسم وخبر مثبتين، ولأنّ ليس لايجوز حذف اسمها فلو حذفوا اسم "لات" لكانوا قد تصرّفوا في الفرع مالم يتصرّفوا في الأصل [١].

وضعَّفَ الرضيُّ رأيَ الأخفش ؛ لأنّ وجوب حذف الفعل الناصب، أو خبر المبتدأ له مواضع متعينة [٢]. وأنا أستبعدُ أن يكون هذا الرأي للأخفش؛ إذ إنني وجدته موافقا لسيبويه، ورأيه في معاني القران واضحٌ لاتشوبه شائبة. ويبقى رأي سيبويه هو المختار؛ لأنّ الاكتفاء بوجه واحد في" لات" هو أيسر من القول فيها بوجهين لم يخلص أيٌّ منهما من ضرورة التقدير، وربما يؤدي إلى اضطراب نحن في غنىً عنه.

٧- زيادة (لا) مع القسم

قال تعالى : چ ڑ ڑ ڑ ڑ ک چ(القيامة: ١)

أجمع المفسرون أنّ معنى "لا أقسِمُ" : أقسِمُ. إلاّ أنهم اختلفوا في تفسير "لا"، فقرأ ابن كثير وحده في رواية قنبل: "لأقسم" بغير مدّ جعل اللام لام تأكيد وقرأ الباقون لا أقسم" بالمدّ؛ لأنّ بعد لا ألفاً في اللفظ ." [٣] ونقلت لنا كتب إعراب القرآن الكريم اختلاف النحويين في تفسير "لا"، فذهب الفرّاء إلى أنّ "لا" صلة، وأنّها لا تُزاد إلاّ في النفي، فقال : "وكثير من النحويين يقولون "لا" صلة، ولا يجوز أن يُبدأ بجحد ثم يجعل صلة؛ لأنّ هذا لو كان كذلك لم يُعرف خبر فيه جحد من خبر لا جحد فيه[٤]. وردَّ أبو عبيدة قول الفرّاء(أن "لا" لا تُزاد إلاّ في النفي) واحتجَّ بقول العجّاج[٥]: **في بِئْرِ لا حَوْرٍ سَرَى وَمَا شَعَرْ**. أي في بئرِ حورٍ[٦].

ووافق ثعلب رأي الفرّاء القائل بردّ "لا" للكلام قبلها فيقفُ على "لا"، ويبتدئُ: "أُقسِمُ بيوم القيامة"[٧]. وتابعهما ابن جرير الطبري إذ قال : "وأولى الأقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال: إنّ الله أقسم بيوم القيامة". وجعل "لا" ردّاً لكلام قد كان تقدّمه من قوم وجواباً لهم

---

[١] السيوطي، **همع الهوامع**، ج١، ص٤٦١.

[٢] الرضي الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، ج٢، ص١٩٧.

[٣] ابن خالويه، أبو الحسين بن أحمد (ت: ٣٧٠هـ)، **إعراب القراءات السبع وعللها**، تحقيق :عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، ج ٢، ص٤١٤.

[٤] الفراء ، **معاني القرآن**، ج٣، ص٢٠٧.

[٥] الرجز لرؤبة بن العجاج، انظر: **ديوان رؤبة بن العجاج** ، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، عني بتحقيقه: عزة حسن، دار الشرق العربي- بيروت- لبنان، حلب، سورية، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م، ص ٧٢، وانظر: ابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٤٧٧، والبغدادي، **خزانة الأدب**، ج٤، ص٥١، وابن منظور، **لسان العرب**، مادة (حور).

[٦] أبو عبيدة ، **مجاز القرآن** ، ج ٢، ص٢٧٧.

[٧] ابن يعيش، **شرح المفصل** ج٥، ص٧٥.

وإنّما قلنا ذلك أولى الأقوال بالصواب؛ لأنّ المعروف من الكلام في محاوراتهم إذ قال أحدهم : لا والله لأفعلنّ كذا أنّه يقصد بـ (لا) ردّ الكلام"[١]. وهذا قول ابن قتيبة أيضاً[٢].

وذكر الزّجّاج أنّه لا اختلاف بين الناس أنَّ معناه : أقسم بيوم القيامة، ثم بيّن اختلاف النحويين على مذهبين: أحدهما: أن "لا" زائدة وإن كانت في أول السورة، لأنّ القرآن كلّه كالسورة الواحدة، لأنه متصل بعضه ببعض فجُعلتْ "لا" ههنا بمنزلتها في قوله : "لِئلاّ يعلم أهل الكتاب [الحديد: ٢٩]"[٣]. ويُنسِبُ هذا القول إلى البصريين وإلى الكسائي من الكوفيين[٤] . وردّ أبو جعفر جعفر النحاس قول الفرّاء السابق، فقال : "أما قوله إن "لا" لا تُزاد في أول الكلام فلما قال، لا اختلاف فيه، لأن ذلك يشكلُ ولكنّه قد عورض فيما قال، كما سمعت علي بن سليمان (الأخفش الصغير) يقول: إنّ هذا القول صحيح، يعني قول من قال:إنَّ "لا" زائدة قال: وليس قوله بأنّها في أول الكلام مما يردّ هذا القول، لأنّ القرآن كلّه بمنزلة سورة واحدة، وعلى هذا نظمه ورصفه وتأليفه"[٥].

وقال مكي: قوله تعالى : "لا أقسم" لا، زائدة لأنّها في حكم المتوسطة، لأنّ القرآن كله نزل مرة واحدة إلى السماءِ الدنيا، ثم نزل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك في نيفٍ وعشرين سنة على ما شاء الله مما يريد أن يُنزِّل شيئاً بعد شيء، ولو ابتدأ متكلمٌ بكلام لم يَجُز له أن يأتي بـ "لا" زائدة في أول كلامه[٦].

وعلَّقَ مكي على القراءة السابقة، فقال: " وفيه بُعدٌ؛ لحذف النون، وإنّما حقّه : لأقسمنَّ، وإنمّا جاز ذلك بالحذف في هذا، لأنّه جعل أقسِمُ حالاً، فإذا كان حالاً لم تلزمه النون في القسم، لأنّ النون إنّما تلزم في أكثر الأحوال لتفرّق بين الحال والاستقبال"[٧].

ورأيُ الفرّاء في "لا" ردٌّ لكلامهم كأنهم أنكروا البعث فقيل : "لا" ليس الأمر كما ذكر ثم أقسم بيوم القيامة، بدليل أن قوله تعالى : "إنّكم لمبعوثون" دلّ على الجواب[١].

---

[١] الطبري، **جامع البيان في تأويل القرآن** ، ج ٢٤، ص٤٨-٤٩.

[٢] ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم الدينوري (ت: ٢٧٦هـ)، **تأويل مشكل القرآن**،تحقيق : أحمد صقر، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م ، ج ١، ص٤٩٩.

[٣] الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه** ، ج ٥، ص٢٥١، والنحاس ، **إعراب القرآن** ، ج ٥، ص٥١.

[٤] انظر : الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت : ١٧٠هـ) **كتاب العين**، تحقيق : مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، السامرائي، دار مكتبة الهلال، بلا تأريخ نشر، ج ٥، ص٨٦، وأبا عبيدة ، **مجاز القرآن** : والأخفش ، **معاني القرآن** : ٢/٥٥٧، والهروي، علي بن محمد النحوي (ت : ٤١٥هـ)، **الأُزهية في علم الحروف**، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م ، ط٢، ص ١٥٧، والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن** ، ج ١٩، ص٩١.

[٥] النحاس، **إعراب القرآن** ، ج ٥، ص٥١.

[٦] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ٢، ص٣١٤.

[٧] المرجع السابق ، ج ٢، ص٣١٤.

و قال ابن الشجري: "وجعلها ردّاً على من جحد البعث، وأنكر القيامة، وقد حكى الله أقوالهم في مواضع من الكتاب فكأنّه قيل ليس الأمر كما تقوّلتموه من إنكاركم ليوم القيامة"[٢].

وأما المذهب الثاني : يقول إنّ "لا" مع القسم هي لام التوكيد يجعلها (لاماً) دخلت على قسم (لأقسِمُ بيوم القيامة)، وهي قراءة الحسن وابن كثير أيضاً، ونسبها ابن عطية للحسن والأعرج[٣]. وهذه القراءة عند الخليل وسيبويه لحنُ، ودليلهم على ذلك أنّه إذا كانت "لا" ألفاً فيجب أن يؤكد الفعل بنون التوكيد فيُقال : (لأقومنَّ)، لأنّ لام القسم لا تدخل على الفعل المستقبل إلا مع النون[٤].

وقراءة الحسن عند الفرّاء هي الصواب وحجته قول العرب : لأَحلِفُ بالله لتكونن كذا كذا، يجعلونه (لاماً) بغير معنى (لا)[٥].

وضعّف الإمامُ فخر الدين الرازي رأي من قال بزيادة (لا)، إذ قال : "وهذا القولُ عندي ضعيف من وجوه : أولها : أن تجويز هذا يُفضي إلى الطعن في القرآن، لأنّ على هذا التقدير يجوز جعل النفي إثباتاً، والإثبات نفياً، وتجويزه يُفضي إلى أن لا يبقى الاعتماد على إثباته ولا على نفيه. ثانيهما: أنّ هذا الحرف إنّما يُزاد في وسط الكلام لا في أولّه. وثالثهما : أنّ المراد من قولنا (لا) صلة أنّه لغوُ باطل، يجبُ طرحه وإسقاطه حتى ينتظِمَ الكلامُ، ومعلوم أنّ وصف كلام الله تعالى بذلك لا يجوز[٦].

وربط فاضل صالح السامرائي- وهو من المحدثين - بين القسم في قوله تعالى: چ ڑ ڑ ڑ ڑ چ وبين القسم المستعمل في الدارجة عندنا فقال : "وهذا التعبير – أي القسم – لونٌ من ألوان الأساليب في العربية تُخبِرُ صاحِبكَ عن أمرٍ يجهله أو ينكرُه، وقد يحتاج إلى قسم لتوكيده، لكنك تقول له : لا داعي لأن أحلِفَ لك على هذا، أو لا أريدُ أن أحلِفَ لك على هذا، أو لا أريدُ أن أحلفَ لك إن الأمر على هذه الحالة ونحوه مستعمل في الدارجة عندنا، تقول : ما أحلفُ لك أنّ الأمرَ كيت وكيت، أو ما أحلفُ لك بالله، لأن الحَلْفَ بالله عظيم إنّ الأمر على غير ما تظن .... فأنت أخبرته ما أردت أن تخبره به وعظّمت ما أردت أن تُعظمّهُ مما يستحق أن يقسم به ثم تقول له : إنّني لا أُريدُ أن أقسِمَ لك بما هو عظيم على هذا الأمر فهذا من هذا ،والله أعلم "[٧].

---

[١] الفراء ، معاني القرآن : ٢٠٧/٣، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه ، ج ٥، ص٢٥١، وابن عطية، المحرر الوجيز ، ج ٥، ص٣٧٣.

[٢] ابن عطية، المحرر الوجيز ، ج ٥، ص٣٧٢.

[٣] المرجع السابق ، ج ٥، ص٣٧٢

[٤] النحاس،إعراب القرآن ، ج ٥، ص٥١.

[٥] الفراء، معاني القرآن ، ج ٣، ص٢٠٧، والقرطبي، الجامع لأحكام القرآن ، ج ١٩، ص٩١.

[٦] الفخر الرازي، محمد بن عمر (ت : ٦٠٦هـ)، التفسير الكبير(مفاتيح الغيب) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط٣، ١٤٢٠هـ، ج ٣٠، ص٧١٩.

[٧] السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار الفكر، عمان ، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ج٤، ص٥٥٢.

وهذا الأسلوب قد استخدمه العرب قديماً في نثرهم ونظمهم، ومن ذلك قولهم : "لا والذي أخرجَ قائبةً من قوبٍ، يعنُون : فرخاً من بيضة"[١].

٨- هل تكون (ما) بمعنى (لم)؟

قال تعالى : چ ئا ئائە ئە ئو ئو ئۇ چ(القمر:٥).

اتفق أصحاب كتب إعراب القرآن على أنّ (ما) يجوز أن تكون استفهامية بمعنى أيّ شيء تغني النّذر؟ ويكون موضعها نصباً بتُغنِ، ويجوز أن تكون نافية لا موضع لها من الإعراب[٢].فقال أبو جعفر النحاس : "فأمّا حَذْفُ الياء من (تغنِ) في السواد فإنه على اللفظ في الإدراج ومثله :چ ئۇ ئۆئۆ ئۇ ئۇ ئى ئې ئې ئى ئى چ (القمر: ٦) تكتب بغير واو على اللفظ في الإدراج، فأما الداعي إذا حُذِفت منه الياء، فالقول فيه إنه مبني على نكرة"[٣].

وذكرَ رأياً غريباً نسبَهُ إلى قومٍ من غير أنّ يُسمّيهم ولم يوافقهم عليه حين قال: "وزعم قومٌ أنّ الياء حُذِفت من (تغني) في السواد، لأنّ (ما) بمنزلة (لم) وهذا خطأٌ قبيحٌ ؛ لأن (ما) من حروف الجزم، وهي تقع على الأسماء والأفعال، فمحال أن تجزمَ ومعناها أيضاً مختلف، لأنَّ (لم) تجعل المستقبلَ ماضياً، و (ما) تنفي الحال"[٤].

وقال مكي: "قوله : چ ئە ئو ئوچ ما استفهام، ويجوز أن تكون في موضع نصب بـ (تُغنى)، ويجوز أن تكون نافية على حذف مفعول "تُغني"، وحُذِفت الياء من (تُغني) والواو من "يدعُ الداعي" "(القمر: ٦) ، وشبهه ذلك من خط المصحف، لأنّه كُتِبَ على لفظ الإدراج والوصل، ولم يُكتب على حكم الأصل والوقف"[٥]. وتابعَ مكي النحاسَ ، فقال : "وقد غلط بعض النحويين فقال : إنّما حُذفت الياء في "فما تغن النُذر" لأن "ما" بمنزلة لم، فجزمت كما تجزُمُ "لم". وهذا خطأ، لأنّ "لم" إنّما تنفي وتردّ المستقبل ماضياً، و (ما) تنفي الحال، فلا يجوز أن يقع أحدهما موقع الآخر لاختلاف معنيهما"[٦].

ونسبه السمين الحلبي لمكي فقال: "قال بعضُ النحويين: إنّما حُذِفت الياءُ من (تُغن) حملاً لـ "ما" على "لم" فجَزَمتْ كما تجزِمُ "لم"، قال مكي: وهذا خطأ؛ لأن "لم" تنفي الماضي وتردُّ المستقبل ماضياً و"ما" تنفي الحال، فلا يجوز أن تقع أحدهما موقع الأخرى لاختلاف معنيهما"[٧] ولم أعثر على صاحب هذا الرأي في الكتب النحوية المتيسرة لدينا.

---

[١] القالي، **الأمالي**، ، ج ١، ص١٠٢.

[٢] الفراء، **معاني القرآن**، ج ٣، ص١٠٥، والزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج ٥، ص٨٥، والنحاس، **إعراب القرآن**، ج ٤، ص١٩٣، والأنباري، **البيان في إعراب القرآن**، ج ٢، ص٤٠٣.

[٣] النحاس، **إعراب القرآن**، ج ٤، ص١٩٣.

[٤] النحاس، **إعراب القرآن**، ج ٤، ص١٩٣.

[٥] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص٢٣٨- ٢٣٩.

[٦] المرجع السابق، ج ٢، ص٢٣٩.

[٧] السمين، الحلبي، **الدر المصون**، ج ١٠، ص١٢٣.

٩- تعلق الجار والمجرور

قال تعالى : چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ چ(قريش: ١ – ٤)

تحدَّثَ لنا أصحابُ كتب إعراب القرآن الكريم عن اختلاف النحويين في مُتعلّق "اللام" في قوله تعالى: "لإيلآف قريش"، فهي عند الخليل وسيبويه متعلقة بـ "فَلْيَعبدوا"، قال سيبويه: "وسألتُ الخليلَ عن قوله : چ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ چ(المؤمنون: ٥٢) فقال : إنّما هو على حذف اللام، كأنّه قال: ولأنّ هذه أمتكمُ أمةً واحدةً وأنا ربكم فاتقون. وقال نظيرها : "لإيلاف قريش" لأنه إنّما هو لذلك "فليَعبُدوا" فإن حذفت اللام من أنْ فهو نصب، كما أنك لو حذف اللام من "الإيلاف" كان نصباً. هذا قول الخليل ..."[١]. وذهب الفرّاء إلى أنّ في هذا الكلام حذفاً، المعنى : أُعْجبوا لإيلاف قريش رحلة الشتاء والصيف[٢].

وقال الأخفش: "لإيلاف قريش" أي : فعل ذلك لتألّف ثم أبدلَ فقال : "إيلافهم رحلة الشتاء والصيف"؛ لأنّها من "أَلَفَ" وقال بعضُهُم : "الإيلاف" جعلها من "ألَفُوا"[٣]. فهي متعلقة عنده بقوله بقوله "فجعلهم كعصفٍ مأكول" أي فعل ذلك لتَأْتَلِفَ قريشٌ[٤].ورجَّحَ النحاسُ قولَ الفرّاء، واحتجّ له بأنّ العربَ تقول : الله أبوك فيكون في اللام معنى التعجب[٥].

وخطَّأَ النحاسُ الأخفش، فقال: مذهبُ الأخفش أنَّ المعنى فعل بهم ذلك ليؤلِّف قريشاً، وهذا القول الخطأُ فيه بيِّن، ولوكان كما قال لكانت لإيلاف بعض آيات ألم تر يكن آخر السورة تماماً، وهذا غير موجود في شيء من السورة"[٦]. أي: لو كان كلامُ الأخفش صواباً لكانت الآيةُ "لإيلاف "لإيلاف قريش" جزءاً من آيات سورة الفيل وهذا لايجوز لأنّ الوقفَ على آخر سورة الفيل وقفٌ تامٌّ. وقال مكي:"الإيلاف" اللام متعلقة عند الأخفش بقوله : "فجعلهم كعصفٍ"، أي : فعل بهم ذلك لتأتلِفَ قريش "[٧]. وقال مكي ردّاً على قول الأخفش السابق: "وفيه بُعدٌ، لإجماع الجميع على الجواز على الوقف على آخر "ألم تر"[٨].وقد قوّى أبو علي الفارسي رأيَ الأخفش إذ قال : "إنّ ما ما ذكره أبو الحسن يُحمَلُ عندي على معنى مايؤولُ إليه عاقبة الأمر كقوله تعالى : چ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ چ(القصص : ٨) ألا ترى أنّ المعنى في هذه الأخبار عن العاقبة؟ لأنهم التقطوهُ ليكون لهم عدواً وحزنا، فكذلك جعلوا چ ﮗ ﮘ ﮙ چ (الفيل : ٥). لتكون العاقبة في إهلاكهم"[٩].

---

[١] سيبويه، **الكتاب** ، ج ٣، ص١٢٧.
[٢] الفراء، **معاني القرآن** ، ج ٣، ص٢٩٣.
[٣] الأخفش، **معاني القرآن** ، ج ٢، ص٥٨٥.
[٤] المرجع السابق ، ج ٢، ص٥٨٥.
[٥] المرجع السابق، ج ٥، ص١٨٤.
[٦] النحاس، **اعراب القرآن** ، ج ٥، ص١٨٤، و مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ٢، ص٣٨١، والسمين الحلبي، **الدر المصون** ، ج ١١، ص١١.
[٧] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** : ٣٨١/٢.
[٨] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن** ، ج ٢، ص٣٨١.
[٩] أبو علي الفارسي، **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، ص١٨٨.

وقال الزمخشري : "وهذا بمنزلة التضمين في الشعر وهو أن يتعلّق معنى البيت بالذي قبله لا يَصُحّ إلاّ به"[١].

وذهبَ أبو البقاء العكبري مذهبَ الخليل وسيبويه إذ قال : "واللام متعلقة بقوله تعالى : "فليعبدوا"، أي: "لِيعبدوا الله تعالى من أجل إلْفِهِمِ، ولا تَمْنَعُ الفاءُ من ذلك[٢]. والمختار عندي هو قولُ الخليل وسيبويه؛ لأنّ السورتين غير متصلتين، فضلاً عن أن رأي سيبويه أقرب إلى المعنى فيما نراه.

٩- لام التأكيد في "لَمَّا

قال تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﰃ ﰄ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﰻ ﰼ ﰽ ﰾ ﰿ ﱀ ﱁ ﱂ ﱃ ﱄ ﱅ ﱆ ﱇ ﱈ ﱉ ﱊ ﱋ ﱌ ﱍ ﱎ ﱏ ﱐ ﱑ ﱒ ﱓ ﱔ ﱕ ﱖ ﱗ ﱘ ﱙ ﱚ ﱛ ﱜ ﱝ ﱞ ﱟ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱫ ﱬ ﱭ ﱮ ﱯ ﱰ ﱱ ﱲ ﱳ ﱴ ﱵ ﱶ ﱷ ﱸ ﱹ ﱺ ﱻ ﱼ ﱽ ﱾ ﱿ ﲀ ﲁ ﲂ ﲃ ﲄ ﲅ ﲆ ﲇ ﲈ ﲉ ﲊ ﲋ ﲌ ﲍ ﲎ ﲏ ﲐ ﲑ ﲒ ﲓ ﲔ ﲕ ﲖ ﲗ ﲘ ﲙ ﲚ ﲛ ﲜ ﲝ ﲞ ﲟ ﲠ ﲡ ﲢ ﲣ ﲤ ﲥ ﲦ ﲧ ﲨ ﲩ ﲪ ﲫ ﲬ ﲭ ﲮ ﲯ ﲰ ﲱ ﲲ ﲳ ﲴ ﲵ ﲶ ﲷ ﲸ ﲹ ﲺ ﲻ ﲼ ﲽ ﲾ ﲿ ﳀ ﳁ ﳂ ﳃ ﳄ ﳅ ﳆ ﳇ ﳈ ﳉ ﳊ ﳋ ﳌ ﳍ ﳎ ﳏ ﳐ ﳑ ﳒ ﳓ ﳔ ﳕ ﳖ ﳗ ﳘ ﳙ ﳚ ﳛ ﳜ ﳝ ﳞ ﳟ ﳠ ﳡ ﳢ ﳣ ﳤ ﳥ ﳦ ﳧ ﳨ ﳩ ﳪ ﳫ ﳬ ﳭ ﳮ ﳯ ﳰ ﳱ ﳲ ﳳ ﳴ ﳵ ﳶ ﳷ ﳸ ﳹ ﳺ ﳻ ﳼ ﳽ ﳾ ﳿ ﴀ ﴁ ﴂ ﴃ ﴄ ﴅ ﴆ ﴇ ﴈ ﴉ ﴊ ﴋ ﴌ ﴍ ﴎ ﴏ ﴐ ﴑ ﴒ ﴓ ﴔ ﴕ ﴖ ﴗ ﴘ ﴙ ﴚ ﴛ ﴜ ﴝ ﴞ ﴟ ﴠ ﴡ ﴢ ﴣ ﴤ ﴥ ﴦ ﴧ ﴨ ﴩ ﴪ ﴫ ﴬ ﴭ ﴮ ﴯ ﴰ ﴱ ﴲ ﴳ ﴴ ﴵ ﴶ ﴷ ﴸ ﴹ ﴺ ﴻ ﴼ ﴽ ﴾ ﴿ ﵀ ﵁ ﵂ ﵃ ﵄ ﵅ ﵆ ﵇ ﵈ ﵉ ﵊ ﵋ ﵌ ﵍ ﵎ ﵏ ﵐ ﵑ ﵒ ﵓ ﵔ ﵕ ﵖ ﵗ ﵘ ﵙ ﵚ ﵛ ﵜ ﵝ ﵞ ﵟ ﵠ ﵡ ﵢ ﵣ ﵤ ﵥ ﵦ ﵧ ﵨ ﵩ ﵪ ﵫ ﵬ ﵭ ﵮ ﵯ ﵰ ﵱ ﵲ ﵳ ﵴ ﵵ ﵶ ﵷ ﵸ ﵹ ﵺ ﵻ ﵼ ﵽ ﵾ ﵿ ﶀ ﶁ ﶂ ﶃ ﶄ ﶅ ﶆ ﶇ ﶈ ﶉ ﶊ ﶋ ﶌ ﶍ ﶎ ﶏ ﶐ ﶑ ﶒ ﶓ ﶔ ﶕ ﶖ ﶗ ﶘ ﶙ ﶚ ﶛ ﶜ ﶝ ﶞ ﶟ ﶠ ﶡ ﶢ ﶣ ﶤ ﶥ ﶦ ﶧ ﶨ ﶩ ﶪ ﶫ ﶬ ﶭ ﶮ ﶯ ﶰ ﶱ ﶲ ﶳ ﶴ ﶵ ﶶ ﶷ ﶸ ﶹ ﶺ ﶻ ﶼ ﶽ ﶾ ﶿ ﷀ ﷁ ﷂ ﷃ ﷄ ﷅ ﷆ ﷇ ﷈ ﷉ ﷊ ﷋ ﷌ ﷍ ﷎ ﷏ ﷐ ﷑ ﷒ ﷓ ﷔ ﷕ ﷖ ﷗ ﷘ ﷙ ﷚ ﷛ ﷜ ﷝ ﷞ ﷟ ﷠ ﷡ ﷢ ﷣ ﷤ ﷥ ﷦ ﷧ ﷨ ﷩ ﷪ ﷫ ﷬ ﷭ ﷮ ﷯ ﷰ ﷱ ﷲ ﷳ ﷴ ﷵ ﷶ ﷷ ﷸ ﷹ ﷺ ﷻ ﷼ ﷽ ﷾ ﷿ ﭽ [هود:١١١]

المُشكِلُ في هذه الآية يتأتّى من اختلاف القراءة بين تشديد النون في " إن " وتخفيفها، وتشديد الميم من " لمّا " وتخفيفها." فقرأ ابن كثير، ونافع " وإن "مُخَفّفَة، "كلا لما" مُخَفّفَة ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر "وإن كلا" خفيفة "لما" مشدّدَة ، وقرأ حمزة والكسائي"وإن" مُشَدّدَة النون واختلفا في الميم من " لمّا " فشدّدها حمزة وخفَّفها الكسائي وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائي وقرأ ابن عامر مثل قراءة حمزة"[٣].

فذهب سيبويه إلى أنّ اللام الأولى في " لمّا " لام إن و"ما" للتوكيد، واللام التي في "ليوفينّهم" لام قسم مقدّر في الكلام، واستُدلّ على ذلك بلزوم النون الثقيلة في الفعل[٤].

وقال ابن جني: " أمّا لمَّا ليوفينّهم " بالتنوين فإنّه مصدر كالذي في قوله سبحانه: ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﭼ [الفجر: ١٩] أي: أكلاً جامعاً لأجزاء المأكول، فكذلك تقدير هذا: "وإنّ كُلاّ ليوفينّهم ربُّكَ أعمالهم لمّا أي: توفية جامعة لأعمالهم جميعاً، ومحصلة لأعمالهم تحصيلاً"[٥].

وذكر النحاس للنحويين – في قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ أربعةَ أقوالٍ:

القول الأول: قال الفرّاء: الأصل وإنّ كلاّ لممّا فاجتمعت ثلاث ميمات فحُذفت إحداهُنّ، قال أبو إسحاق هذا خطأٌ؛ لأنه يحذف النون من " من " فيبقى حرفٌ واحد، والقول الثاني: لأبي عثمان المازني: الأصلُ وإنّ كلاّ لما بتخفيف ما ثم ثقلّت، قال أبو إسحاق: هذا خطأ إنّما يُخفّفُ المثقّل ولا يثقّل المخفّف، وأمّا القول الثالث فهو لأبي عُبيد إذ قال: الأصلُ " وإنّ كلاّ لمَّا ليوفينّهم" بتنوين "لمّا" من لممتُه لمًّا أي جمعته ثم بنى منه فعلى[٦]. وردّه ابن الحاجب(ت:٦٤٢هـ)؛ إذ لا يُعرف "

---

[١] الزمخشري، تفسير الكشاف ، ج ٤، ص٨٠١.
[٢] العكبري، التبيان في إعراب القرآن ، ج ٢، ص١٣٠٥.
[٣] ابن مجاهد ، السبعة في القراءات، ص ٣٤٠.
[٤] سيبويه، الكتاب، ج٣، ج١١٠.
[٥] ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، ج١، ص٣٢٨.
[٦] النحاس، إعراب القرآن، ج٢، ص١٨٥-١٨٦.

لما " (فَعْلى) بهذا المعنى ولا بغيره، ثم كان يلزم هؤلاء أن يميلوا لمن أمال، وهو خلاف الإجماع، وأن يكتبوها بالياء وليس ذلك بمسْتقيم[١].

والقول الرابع لأبي إسحاق إذ يقول: " القولُ الذي لا يجوزُ عندي غيره أنّ " إن " تكون مخفّفة من الثقيلة وتكون بمعنى " ما " مثل: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﭽ (الطارق: ٤) وكذا أيضاً تُشدّد على أصلها وتكون بمعنى"ما" ولمّا بمعنى " إلاّ " حكى ذلك الخليل وسيبويه [٢].

ونسب النحاس إلى أبي عبيد القاسم بن سلام: أنّه قال" الأصلُ وإنّ كُلاّ لمَّا ليُوَفِينّهم بالتنوين من لممته لمًّا أي: جَمعْتُهُ"[٣].

وقال مكي قوله : ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ من شدّدَ " إنّ " أتى بها على أصلها، وأعْمَلَها في كلّ، واللام في " لَّمّا " لام التأكيد دخلت على ما، وهي خبر إنّ "[٤].

ثمَّ قال معلّقاً على قول أبي عبيد السابق: " وفيه بُعدٌ؛ لأنّ إجراء الشيء في الوصل مجراه في الوقف إنما يجوز في الشعر"[٥].

ومنع ابن الأنباريّ أن تكون " إن " بمعنى " ما "؛ لأنّ " إنّ " التي بمعنى " ما " لا يجيءُ معها اللام بمعنى إلاّ، وأمّا " لمّا " فلا يجوز أن تكون بمعنى " إلاّ "؛ لأنه لو جاز ذلك لجاز أن يُقال: ما قام القوم لمّا زيداً، بمعنى إلاّ زيداً، وفي امتناع ذلك دليلٌ على فساده، ولو جعلت " لمّا" بمعنى " إلاّ " لما كان لكلٍّ ما يَنْصِبُه؛ لأنّ إلاّ لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها، فدلّ على صحة ما ذكرناه[٦].

---

[١] ابن الحاجب ، عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ) ، **أمالي ابن الحاجب** ، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار – الأردن ، دار الجيل – بيروت ، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩ ، ج١ ، ص١٦٦.

[٢] النحاس، **إعراب القرآن**، ج٢، ص١٨٥-١٨٦.

[٣] المرجع السابق، ج ٢ ، ص١٨٥- ١٨٦.

[٤] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج١، ص٤٠٩.

[٥] المرجع السابق، ج١، ص٤٠٩.

[٦] الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج١، ص١٦٠.

الفصل الثالث

الآراء التوفيقية

مقدمة:-

خُصِّصَ الفصل الثالث للحديث عن الآراء التي أطلقها مكي وتتضمن رفض رأي الآخر دون أن يُعلِّلَ لهذه الآراء أو يذكرَ السبب، ومن هذه الآراء أو الأوصاف قوله:" وفيه نظر، وفيه بعد،وهو غلط،وهذا لايجوز،وفيه بعد في المعنى...إلخ ، وبعد أن بحثت عن الدوافع التي دعت مكي لإطلاق مثل هذه الأوصاف وجدت أنّه قد علّلَ بعض هذه الآراء في كتبه الأخرى كالكشف عن وجوه القراءات، والهداية إلى بلوغ النهاية ، والبعض الآخر ترك تعليله؛ لأنّه معلوم ومعروف فلاحاجة لذكر السبب فيه ، ولأنّه أراد أن يتجنب الإطالة وهذا ماأشار إليه في مقدمة كتابه (مشكل إعراب القرآن) حيث قال:" وقد رأيت أكثر من ألّفَ في الإعراب طوّله بذكره لحروف الخفض وحروف الجزم،وبما هو ظاهر من ذكر الفاعل والمفعول ،واسم إنّ وخبرها في أشباهٍ لذلك يستوي في معرفتها العالم والمبتديء، وأغفلَ كثيراً مما يحتاج إلى معرفته من المشكلات". وأطلقت على هذا الفصل اسم الآراء التوفيقية؛ ليقيني أنّها متوافقة الحصول والتأدّي إلى المسبب، كما أنّ مكيّاً حاول من خلال هذه الآراء أن يوفّقَ بين الآراء المختلفة، وجاء الفصل في مبحثين تحدثت في المبحث الأول عن الآراء في المرفوعات، وأما المبحث الثاني فكان الحديث فيه عن الآراء في المنصوبات

المبحث الأول: الآراء التوفيقية في المرفوعات

١. علة الاختلاف في "اشتروا"

قال تعالى: ﭽ ﯣ ﯤ ﯥ ﯦ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﯱ ﯲ ﯳ ﭼ (البقرة: ١٦):

اختلف القُرّاء في حركة الواو في قوله : ﭽ ﯦ ﭼ لسكونها وسكون الحرف بعدها ، وقد قُرِئَت بضمِّ الواو باتفاق القرّاء السبعة، وقرأها أبو السَّمَّال قَعْنَب بفتح الواو[١]. أمّا قراءة الضمِّ فقرأ بها السبعة باتفاق، ووجهها إما التفريق بينها وبين الواو الأصلية، وإمّا لمجانسة الواو، وإمّا لأنّها حركة الياء المحذوفة؛ لأنّ الأصل: اشتريوا، وإمّا لأنّها ضمير فاعل، وإمّا بالحمل على "نحنُ" لكونها للجمع.

---

[١] ابن مجاهد، السبعة في القراءات ، ص ١٤٥، وابن جنّي ، المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ج١، ص٥٤.

وأمّا قراءة الفتح فقرأ بها أبو السّمال قَنْعَبُ العدويَ، ووجها أنّها فُتحت إتباعاً للحركة التي قبلها، وأمّا قراءةُ الكسر فقرأ بها يحيى بن يعمُر، وابن أبي إسحاق، ووجهها أنّه كُسِرَ على أَصل التقاءِ الساكنين[١].

وقال ابن خالويه:" والهمز لغةٌ عند الكسائي، وهو عِندَ البصريين لَحْنٌ"[٢]. ويعزز ماذكره ابن خالويه مافي حجة أبي علي الفارسي:" ويدلُّ على تقدّم التحريك بالضم في هذه الواو لالتقاء الساكنين أنّ قوماً أبدلوا منها الهمزة فقالوا:چاشتَرءوا الضلالة چ كما يبدلون من الواو المضمومة ، فلو كان تحريكها بالكسر متعارفاً لكان جديراً ألاَّ يهمز وإلاَّ كانت تشبه حركة الإعراب لتعاقب الحركتين عليها كما تتعاقب حركة إعرابٍ على المعرب "[٣]. ويرى الزجاج أنّ الواوَ واوُ جمعٍ وقد حُرّكت بالضم فقال:"فالواو من جنس الضمة ، فلم يكن بدٌّ من حركة(نحن) فحُرّكَت بالضم من الواو؛ ألاترى أنّ واوَ الجماعة إذا حُرّكَت لالتقاء الساكنين ضُمّت نحو چئى ئى چ "[٤]. ونقل النحاسُ عن الفراء قوله:" كان يجب أن يكون قبلها واو مضمومة ، لأنّها واو جمع فلمّا حُذِفت الواو التي قبلها واحتاجوا إلى حركتها حرّكوها بحركة التي حُذِفَت"[٥].

وذكرَ في ضمّ الواو أربعة أقوال: هي لسيبويه، والفرّاء، وابن كيسان، وأبي إسحاق الزّجّاج[٦]. وقال ابن جنّي في المنصف:"قوله تعالى: "واشْتَرَوا الضلالة" قُرِئَ هذا على ثلاثة أوجه: "اشتروُا الضلالة" بالضم، و"اشتَروِا الضلالة" بالكسر، و"اشتَروَا الضلالة" بالفتح، والحركات كلها لالتقاء الساكنين. فمن ضمَّ فلِئلّا تشبه هذه الواوُ الواوَ التي في نحو قولك: لو انطلقت لكان كذا وكذا، ومن كسر فعلى أصل حركة التقاء الساكنين، ومن فتح فإنّه استراحَ إلى الفتحة لخفتها. والهمزُ في هذه الواو لا يجوز كما جاز في "أُقتت"؛ لأنّ الحركة غير لازمة، إنّما هي لالتقاء الساكنين."[٧] وذكر أنّ الهمز في مثل (اشتَرَءوا) لغة قيس، وأنّ بعض العرب يقول: عصئوا الله بالهمز. وحمل الهمز في هذه اللفظة على تشبيه الحركة غير اللازمة (حركة التقاء الساكنين) بالضمة اللازمة في (أُقّتت) و(أدؤر) و(أُجوه) إلاّ أن همز نحو (اشْتَرَوُا الضَّلالَةَ) من

---

(١) الرعيني، أبو جعفر بن يوسف (ت: ٧٧٩هـ)، تَحفةُ الأقران فيما قُرئ بالتثليث من حروف القرآن، ط٢، كنوز أشبيليا- المملكة العربية السعودية ، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م، ص ١٨٦.

(٢) ابن خالويه، مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، ص ٢.

(٣) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج١، ص٢٧٨-٢٧٩ .

(٤) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج١، ص٨٩.

(٥) النحاس، إعراب القرآن، ج١، ص٣٢.

(٦) المرجع السابق ، ج١، ص٣٢.

(٧) ابن جني، المنصف ، ج١، ص٥٤، والخصائص، ج٣، ص١٤٣.

ضعيف ذلك [١]. وتابع مكيُّ النحاسَ فقال: "وقال الفرّاء: حُرّكت بمثل حركة الياء المحذوفة قبلها، وقال ابن كيسان:" الضّمة في "الواو" أخفُّ من الكسرة؛ فلذلك اختيرت إذ هي من جنسها، وقال الزّجّاج: اخْتيرَ لها الضمّة؛ إذ هي واو جمع، فَضُمّت كما ضُمّت النون في "نحنُ" إذ هي جمع أيضا، وقد قُرئ بالكسر على الأصل، وأجاز الكسائي همزها لانضمامها"[٢]. وعلّقَ على قول الكسائي قائلاً: "وفيه بُعد."[٣] وتابع أبو البركات الأنباريّ تخطئة هذه القراءة[٤].وذكر أبو البقاء العكبري أنَّ قوماً همزوها تشبيها بالواو المضمومة ضماً لازما نحو:أَثْؤُبٌ[٥].

ومماتقدّم أستطيعُ القول إنَّ الخلافَ في قوله : چ ئى چ محوره اختيار الضمّ، ولاخلاف على ماحدث للكلمة من تخلّص من التقاء الساكنين، فأصلُ الكلمة (اشْتَرَيُوا) فحُذِفت لام الفعل، وعنصر الحركة المزدوجة الواقعة قبل لام الفعل فأصبح الفعل چ ئى چ ، وبهذا نتخلّص من التقاء الساكنين في كل فعل من الأفعال الماضية المسندة إلى واو الجماعة .

٢- إعراب قوله تعالى چ ے ۓ ۓ چ:

قال تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٺ ٺ ٺ ٺ ڀ ڀ ڀ ڀ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ٺ ٺ ٺ ٺ ڀ ڀ ڀ ڀ ٿ ٿ ٿ ٿ چ (هود:٧٨)

رويَ أنَّ عيسى بن عمر قرأ "هن أطهرَ" بالنصب على الحال[٦].وعلى قراءة النصب تكون "هن" ضمير فصل كما قال سيبويه: "وأما أهلُ المدينة فينزلون "هو" ها هنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلاً في هذا الموضع"[٧]. وذكر الأخفش قراءة عيسى بن عمر فقال: " وكان عيسى بن عمر يقول "هنّ أطهر لكم" بالنصب، وعلّقَ الأخفش على القراءة قائلاً: "وهذا لا يكون إنما يُنصَبُ خبرُ الفعل الذي لا يستغني عن خبر إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة التي تسمى الفصل يعني: "هي" و"هو" و "هن"[٨]. وتابعه المبرّد بقوله: "أما قراءة أهل المدينة "هؤلاء بناتي هُنَّ أطْهَرَ لكم" فهو لحنٌ فاحشٌ؛ وإنَّما فسدَ لأنَّ الأول غيرُ محتاج إلى الثاني "[٩]، وذكر الزجاج أن الذين يجيزون نصبَ "أطهر" يجعلون" هنَّ" بمنزلتها في "كان"، فإذا قالوا: قالوا: هؤلاء بناتي أطهر لكم، أجازوا (هنَّ) أطهرَ لكم، كما يجيزون كان زيدُ هو أطهرَ منْ

---

[١] ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج١، ص٥٤-٥٥، والخصائص، ج٣، ص١٣٤.
[٢] مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن، ج ١، ص١١٩.
[٣] المرجع السابق: ١١٩/١.
[٤] انظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج١، ص٥٩.
[٥] العكبري ، التبيان في إعراب القرآن، ج١، ص٣٢.
[٦] انظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج ١، ص ٣٢٥.
[٧] سيبويه، الكتاب، ج ٢ن ص ٣٩٦.
[٨] الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص ٣٨٦.
[٩] المبرد، المقتضب، ج ٤، ص١٠٥.

عمرو، وهذا إنما يجوز أن يقع عندما يكون "هو" وتثنيته وجمعه "عمادًا"[١]. ويرى النحاس أن "هنَّ" في هذا الموضع ليست عماداً، وإنما تكون عماداً فيما لا يتم الكلام إلا بما بعدها نحو: كان زيدٌ هو أخاك، لتدّلَّ بها على انّ الأخ ليس بنعت، ونسب إلى الكسائي أنه أجاز نصْبَ" أطْهَر" وجَعِل "هنّ" عماداً[٢]

وهذا مخالف لما ذهب إليه ثعلب إذ قال: "وذهب أهلُ الكوفة، الكسائي والفرّاء، إلى أنّ العماد لا يدخل مع هذا؛ لأنّه تقريب، وهم يسمون هذا زيدُ القائم تقريباً، أي: قربَ الفعل به"[٣].

وقال مكي قوله: چ ے ۓ ۓ چ ابتداء وخبر، ولا يجوز عند البصريين غيره"[٤].

وعلَّقَ مكي: على قراءة عيسى بن عمر، فقال: "وهو بعيدٌ ضعيفٌ"[٥]. وذكر ابن جنّي وجهًا للنصب وهو أن يكون (هؤلاء) مبتدأ، وبناتي مبتدأ ثان، وهنَّ خبره، والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، وأطهر منصوب على الحال، والعاملُ فيها معنى الإشارة كقولك: هذا زيدٌ هو ذاهبًا[٦].

ونسبَ الزمخشري إلى أبي عمرو بن العلاء قوله: "من قرأ "هُنَّ أطهر" بالنصب فقد تربّع في لحنه، وذلك أنّ انتصابه على أن يجعل حالا قد عمل فيها ما في هؤلاء من معنى الفعل" [٧].

وتابع الزمخشري ابن جنّي في تخريجه نصب "أطهر" دون أن يكون "هُنّ" فصلا بإعرابه "هؤلاء" مبتدأ، و "بناتي هُنَّ" جملة في موضع خبر المبتدأ، و "أطهر" حال[٨].

٣-إعراب قوله تعالى: چ چ ې چ

قال تعالى: چ چ چ چ چ چ ې ې ى ى چ (مريم:٦٩) .

اختلف النحاة في إعراب (أَيُّهُم) فذهب الخليلُ إلى أنّها مرفوعة على الابتداء، و"أشدُّ" خبره، و "أيّ" استفهامية، ونصب "أيُّ" على الحكاية، والتقدير: اضرب أَيُّهُم أفضل، وذهبَ يونس إلى أنه رفع على جهة التعليق للفعل السابق كما لو قلت: علمتُ أنه أخوك فعلِّقَ الفعلُ عن العمل كما تُعَلَّقُ أفعالُ القلوب .

وردَّ، سيبويه قولي الخليل ويونس بقوله: "وتفسير الخليل - رحمه الله – بعيدُ، إنما يجوز في شعر أو في اضطرار، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: أضربِ الفاسق الخبيث تريدُ: الذي يقالُ له الفاسق الخبيث" أما قول يونس فلا يشبه أشهد إنك لمنطلق" [٩]. فنرى سيبويه يذهب إلى أنّ (أيّ) هنا مبنية على الضم وهي موصولة، فقال: "جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة

---

[١] الزجاج ، **معاني القرآن وإعرابه**، ج٣، ص٦٨

[٢] انظر :النحاس، **إعراب القرآن**، ج٢، ص١٧٨.

[٣] ثعلب، أبو العباس، **مجالس ثعلب**، ص ٧٢.

[٤] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص ٤٠٦.

[٥] المرجع السابق، ج ١، ص ٤٠٦.

[٦] انظر: ابن جني ، **المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها**، ج ١، ص٣٢٦.

[٧] الزمخشري ، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ج ٢، ص ٤١٤.

[٨] المرجع السابق، ج٢، ص٤١٤.

[٩] سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ٤٠٠.

عشر، وبمنزلة الفتحة في الآن" . وعنى سيبويه بهذا التشبيه أن "أيَّ" مبنية ثم بين سَبَبَ بنائها فقال: "فعلوا ذلك بـ (أيُّهم) حين جاء مجيئاً لم تجيء أخواتُه عليه إلاّ قليلاً، واستُعمِلَ استعمالاً لم تستعمله أخواته إلا ضعيفاً، وذلك أنّه لا يكاد عربي يقول: (الذي أفضل فأضرب)، و (أضربْ من أفضل) حتى يُدخِلَ (هو) .أي :اضربْ من هو أفضل [١]. ويرى الكسائي رفعها، لأنّ "ننزعنّ" وقع على المعنى ولم يقع على "أَيُّهُم" كما تقول: لبستُ من الثياب، وأكلتُ من الطعام[٢]. وقال الفراء : من نصَبَ "أيّا" أوقع عليها النّزع وليس باستفهام كأنّه قال:ثمّ لنستخرِجَنَّ العاتي الذي هو أشدُّ، وفيها وجهان من الرفع، أحدهما: أن تجعل الفعل مكتفيا (بمن) في الوقوع عليها، ثم تستأنف (أيا) فترفعها بالذي بعدها، والوجه الآخر: لَنَنْزِعَنَّ من الذين تشايعوا على هذا، ينظرون بالتشايع أيهم أشد .... والوجه الثالث من الرفع: أن تجعل (لَنَنْزِعَنَّ) من كل شيعة بالنداء، أي: لننادين أيهم أشد"[٣]. وذهب الكوفيون إلى أنّها موصولة وحذف ما بعدها محتجين بقراءة هارون القارئ بنصبها.

ويرى الأخفش أن الجملة مستأنفة، و "أي": استفهامية، و "من" زائدة[٤]. في حين يراها المبرّد مرفوعة بـ (شيعة) والمعنى (تشيَّعَ)، والتقدير: (تشيَّعَ أيُّهم) وهي موصولة[٥]. وأما ابن السرّاج فيراها معربة والرفع على الحكاية، كأنّه إذا قال: "اضرب أيُّهم أفضل" فكأنّه قال:اضرب رجلاً إذا قيل:"أيُّهُم أفضل" قيل:هو[٦]. وقال أبو القاسم الزّجاجي(ت:٣٣٧هـ): "فيها ستةُ أقوالٍ، ثلاثةٌ للبصريين وثلاثةٌ للكوفيين، وأجودُ هذه الأقوال في هذا قول سيبويه، والقول الآخر من قول الفرّاء."[٧] وقال أبو علي الفارسي بما قاله سيبويه، واعترض الجرمي[٨]، والزّجّاج[٩]. على ما قاله سيبويه؛ لأنهما يريانها معربة هُنا لا مبنية، وإنهما لم يسمعا ببنائها مِن العرب، ورُدَّ اعترضهُمُا بالبيت الذي أنشده أبو عمرو الشيباني[١٠]:

إذا ما أتيتَ بني مالكٍ فَسَلِّمْ على أيُّهُم أفضلُ.

---

[١] سيبويه، **الكتاب**، ج ٢، ص ٤٠٠.
[٢] النحاس، **إعراب القرآن**، ج ٣، ص ١٧.
[٣] الفراء ، **معاني القرآن**، ج ١، ص ٤٨.
[٤] الأخفش، **معاني القرآن**، ج١، ص٢١٨.
[٥] المبرد، **المقتضب**، ج ٢، ص ٣٠١.
[٦] ابن السراج ، **الأصول في النحو**، ج ٢، ص ٣٢٤.
[٧] الزجاجي، أبو القاسم، **أخبار أبي القاسم الزجاجي**(ت:٣٣٧هـ) ، تحقيق: عبد الحسين المبارك، دار الحرية للطباعة- بغداد، ١٤٠١هـ- ١٩٨٠م، ص١٠٧.
[٨] انظِر: القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، ج ١١، ص ١٣٤.
[٩] الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج ٣، ص ٣٤٠.
[١٠] البيت من المتقارب، وهو لغسان بن وعلة بن مرة بن عباد، انظر: الأنباري،، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج٢، ص٥٨٧، وابن مالك ، **شرح الكافية الشافية** ، ج١، ص٢٨٥، وابن هشام ، **مغني اللبيب**، ج٢، ص٣٨٣، وابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٢، ص٣٨٣، والبغدادي ، **خزانة الأدب** ، ج٦، ص٦١.

وقال مكي قوله : ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﭼ قرأ هارون القارئ: بنصب أَيُّهُم، أعملَ فيها "لننزعنّ". والرفع في أيُّهم عند الخليل على الحكاية، فهو ابتداء، وخبره "أشدُّ" تقديره: ثم لننزعن من كل شيعةٍ الذي من أجل عتوة يقال: أي هؤلاء أشدُّ عتيًّا"(١).

وقال مكي: ردّاً على قول يونس: "ولا يجوز أن يُعَلَّقَ مثل "لننزعنَّ" عند سيبويه والخليل،وإنما يجوز أن يُعلَّقَ مثلُ أفعال الشك وشبهها مما لم يتحقق وقوعه"(٢).

وعدَّ أبو البركات الأنباريّ هذه المسألة خلافية بين البصريين والكوفيين(٣). وعدَّها مكي فردية بين العلماء، وهي كذلك .

. وعدَّ ابن الحاجب(ت:٦٤٢هـ) مذهب سيبويه هو الصحيح(٤).

وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ (لننزعنّ) علّقت عن العمل، لأن معنى الكلام الشرط، والشرط لا يعمل فيما قبله بتقديرهمَ (لَنَنْزعنَّ إن تشايعوا أو لم يتشايعوا)(٥). ذكره أبو البقاء العكبري عن الفرّاء، وردّه بقوله: "وهو أبعدها عن الصواب(٦). وسبقه أبو البركات الأنباريّ في الردّ على الفرّاء (٧).

وردَّ ابن الشجري على مكي فقال: "اختصاصه بالتعلق أفعال الشك وشبهها مما لم يتحقق وقوعه خطأ؛ لأن أفعال العلمِ تُعلَّق ولها في تحقق الوقوع القدم الراسخة، ومما عُلّق في الماضي منها عن لام الابتداء قوله تعالى: ﭼ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﭼ (البقرة: ١٠٢)(٨).

وقال أحمد حسن فرحات في مَعرِض حديثه عن ردّ مغالطات ابن الشجري:" إنَّ ما ذكره ابن الشجري – هنا – عن مكي فيه خطأ في النقل، حيث سقط من كلامه كلمة "مثل" فعبارة مكي كما نقلها ابن الشجري "وإنما يجوز أن يُعَّلقَ أفعالُ الشك وشبهُها مما لم يتحقق وقوعه". ولو رجعنا إلى كتاب مكي لوجدنا عبارته: "وإنما يجوز أن تُعَلَّقَ مثلُ أفعال الشك وشبهها مما لم يتحقق وقوعه" فلما سقط من كلام ابن الشجري كلمةُ "مثل" اختل الكلام واحتمل ما حمله ابن الشجري ليرُدَّ عليه بعد ذلك"(٩).

---

(١) مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص ١٣ – ١٤.
(٢) المرجع السابق، ج ٢، ص ١٤.
(٣) انظر: الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج ٢، ص ٥٨٣.
(٤) ابن الحاجب، **أمالي ابن الحاجب**، ج ١، ص ١٤٩.
(٥) الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج ٢، ص ١٣٠.
(٦) العكبري، **إملاء ما م ن به الرحمن**، ج ٢، ص ١١٦.
(٧) الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج ٢، ص١٣١.
(٨) ابن الشجري، هبة الله بن علي بن حمزة (ت:٥٤٢هـ)، **مالم ينشر من الأمالي الشجرية**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة ، ط ١٤٠٥،١ هـ -١٩٨٤م ، ص٧٢.
(٩) فرحات، أحمد حسن ، **مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن**، ص٤٥٢.

فكلمة "مثل قبل أفعال الشك تشير إلى أنّ هناك أفعالا أخرى تُعَلَّق وليس المقصود بها شبه أفعال الشك مما لم يتحقق وقوعه، بدليل أنه قال بعد ذلك : أفعالُ الشك وشبهها مما لم يتحقق وقوعُه.

وأما بالنسبة للآية التي استشهد بها ابن الشجري على تعليق أفعال العلم، فإننا نجد مكيّاً يعلقها أيضاً فقد عّلَّقَ الفعلَ الماضي في قوله چ ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ چ(البقرة: ١٠٢) "فمكي يدركُ تمام الإدراك أن أفعال العلم يجوز معها التعليق كما هو الحال مع أفعال الشك، غير أن بتر الجملة يوقع صاحبه في فهم خاطئ، كما حدث مع ابن الشجري [١].

ويراها العكبري أنّها في محل نصب بـ (نَنْزع) لكنها بُنيت لحذف العائد عليها ولمخالفتها بقية الموصولات، فرجعت إلى حقّها من البناء بخروجها عن نظائرها[٢].

وأخلص مما سبق إلى أنّ النحاة (نحاة البصرة تحديداً) قد بالغوا في رفضهم لهذه القراءة جرياً على القاعدة التي وضعوها مما دفعهم إلى عدم احترام القراءة بالرغم من تواترها، فأخذوا يصفونها بالغلط حيناً وبالوهم حيناً آخر، وأقل ما قالوه عنها: إنّها بعيدة.

ويبدو لي أنَّ من أجاز هذه القراءة قد أجاز مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف أكثر موضوعية ممن منعها ؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح ابن عامر والذي أخذ القرآن عن عثمان بن عفان (رضي الله عنه) قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب ؛ ولوجودها أيضا في لسان العرب في عدّة أبيات، منها قول الشاعر: [٣].

كما خُطَّ الكتابُ بِكَفٍّ يَوماً يَهودِيٍّ يُقارِبُ أَوْ يُزيلُ.

فقد فصل الشاعرُ بالظرف(يوماً) بين المضاف (بكَفّ) والمضاف إليه (يهوديٍّ)، وهذا الظرف أجنبي عن المضاف غير متعلّق به ، وأصلُ الكلام : كما خُطَّ الكتابُ يوماً بكفّ يهوديٍّ. [٤].

---

[١] فرحات، أحمد حسن ، **مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن** ، ص٤٥٢.

[٢] العكبري، **إملاء ما منَّ به الرحمن**، ج ٢، ص ١١٥.

[٣] البيت من بحر الوافر، وهو لأبي حية النميري، انظر :**ديوان أبي حيَّة النميري**، تحقيق:يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥م، ص١٦٣، وسيبويه، **الكتاب**، ج١، ص١٧٩، والأنباري ،**الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج٢، ص٤٣٢، والبغدادي، **خزانةالأدب**، ج٤، ص٢١٩، وورد البيت بلا نسبة، انظر: المبرد: **المقتضب**، ج٤، ص٣٧٧، وابن جني ، **الخصائص**، ج٢، ص٤٠٧، والسيوطي:**همع الهوامع** ، ج٢ ، ص٥٢٥.

[٤] ابن هشام ، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، ج ٣، ص١٥٩.

ولقول ابن جنّي "إذا اتفق شيء من ذلك نُظر في حال العربي وما جاء به، فإن كان فصيحاً وكان ما أورده يقبله القياس فالأولى أن يُحسن به الظنُّ"[١]. إذن من باب أولى أن يُحسن الظن بقارئ مثل ابن عامر وتؤخذ قراءته على محمل الاحترام والتقدير.

٤-إعراب "سواء" في قوله تعالى: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ

قال تعالى: ﭽ و و ۋ ۋ ې ې ې ې ۉ ۉ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﯬ ﯭ ﭼ (الجاثية: ٢١) اختلفوا في الرفع والنصب من قوله تعالى: "سواء محياهم ومماتهم" فقرأ ابن كثير، ونافع وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر برفع (سواء)، وقرأ حمزة والكسائي وحفص عن عاصم بنصب (سواء)[٢].

وقال مكي:" قوله: ﭽ ﯨ ﯩ ﯪ ﯫ ﭼ سواء: خبر لما بعده، ومحياهم مبتدأ، أي: محياهم ومماتهم سواء، أي: مستوى في البعد من رحمة الله... فأمّا من نصب (سواء)، فإنّه جعله حالاً من الهاء والميم في (نجعلهم)، ويرفع محياهم ومماتهم به، لأنّه بمعنى مستوٍ، ويكون المفعول الثاني لجعل الكاف في (كالذين)، ويكون الضميران في محياهم ومماتهم يعودان على الكفار والمؤمنين، وفيها نظر"[٣].

وذكر مكي قراءة الرفع والنصب في سواء، ورد قراءة النصب دون أن يذكر السبب واكتفى بالقول: (وفيها نظرٌ)[٤].

"ووجه قراءة النصب أنّها منصوبة من ثلاثة أوجه، وهو مصدر في موضع اسم الفاعل بمعنى "مستو" وثلاثة الأوجه هي: أنه مفعول ثان بـ "نجعل"، ومحياهم بدل من الضمير في "نجعلهم" إلا أنه يلزم نصب "مماتهم" ولم يقرأ به أحد، والثاني: أنه مفعول ثانٍ لجعل، ومماتهم ومحياهم ظرفان، والتقدير: أن نجعلهم سواءً في محياهم ومماتهم، والثالث: وهو الأرجح عنده أن تنصب "سواء" على الحال من المضمر في "نجعلهم" وترفع "محياهم ومماتهم" بـسواء" ويكون المفعول الثاني لجعل الكاف في قوله "كالذين"[٥].

وعندما وقف مكي على الآية موضوع الحديث في كتابه (المشكل) ورجّحَ قراءةَ النصب أنّه منصوب على الحال من الهاء والميم في نجعلهم" لم يذكر الوجهين الآخرين المذكورين آنفاً.

---

[١] أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ج ٤، ص٦٥٨.
[٢] ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ج ١، ص٥٩٥.
[٣] مكي بن أبي طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص ٢٠٦.
[٤] المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٠٦.
[٥] مكي بن أبي طالب القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ج ٢، ص ٢٦٨ – ٢٦٩.

وهذا الذي ذكره مكي هو ما نجده عند النحاس، فقد ذكر الوجهين الأولين وعزا ذلك إلى الفرّاء، ولم يذكر الوجه الثالث الذي أورده مكي[١].

ويرى أبو بكر الأنباريّ أنّ "سواء" منصوب على الحال من الضمير في "نجعلهم"[٢]. والنصب على وجهين عند أبي البقاء العكبري، أحدهما: أنه حال من الضمير في الكاف أي: نجعلهم مثل المؤمنين في هذه الحال، والثاني: أن يكون مفعولاً ثانياً لحسب، والكاف حال[٣].

وأما أبو حيّان فذهب إلى أنه منصوب من وجهين: أحدهما: أن يكون منصوباً على الحال، وكالذين المفعول الثاني، والوجه الأخر هو العكس منه[٤].

المبحث الثاني: الآراء في المنصوبات:

١- تقدير العامل في (يَوْمَ)

قال تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ (آل عمران: ٣٠).

اخْتُلِفَ في العامل في نصب (يَوْمَ) فذهبَ النحاس إلى أنّ يَوْمَ نُصِبَ بتقدير: ويُحَذّركُم اللهُ نَفْسَهُ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ.... وجوّز أن يكون التقدير: وإلى اللهِ المصير يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ"[٥].وقال مكي:" يوم منصوب بيحذركم، أي: ويحذّرُكُم اللهُ نَفْسَهُ يَوْمَ تَجِدُ ، وفيه نظرٌ، ويجوز أن يكون العامل فيه فعلاً مضمراً، أي: اذكر يا محمد يوم تجد، ويجوز أن يكون العامل فيه المصير، أي: وإليه المصير في يوم تجد، ويجوز أن يكون العامل فيه قديراً أي: قدير في يوم تجد"[٦].

وردّ ابن الشجري مكيّاً في أقواله، فقال: "لا يجوز أن يكون العاملُ (يُحَذِّرُكُم)؛ لأن الفعل من قوله: ويحذركم الله نفسه" قد تعدّى إلى ما يقتضيه من المفعول به، ولا يجوز أن يعمل فيه المصدر "المصير" للفصل بينهما، ولا يعمل فيه أيضاً "قدير"؛ لأنَّ قدرة الله على الأشياء كلها لا تختص بزمان دون زمان"[٧].

---

[١] انظر: النحاس، **إعراب القرآن**، ج ٤، ص ٩٧، وانظر: الفراء ، **معاني القرآن**، ج ٣، ص ٤٧.
[٢] الأنباري، **البيان في إعراب غريب القرآن**، ج ٢، ص٣٦٥.
[٣] العكبري، **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب** ، ج٢، ص٢٣٣.
[٤] أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ج ٩، ص ٤٢٠.
[٥] النحاس ، **إعراب القرآن**، ج ١، ص ١٥١.
[٦] مكي بن أبي طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص ١٩٣.
[٧] ابن الشجري، **أمالي ابن الشجري**، ج ٣، ص ١٧٣.

والوجه الذي اختاره ابن الشجري هو أنّ "يومَ" منصوب بفعل مضمر تقديره: "اذكرْ" أو "احذروا"[١]. وتابعهُ ابن هشام في القول نَفسِه وعلق، قائلاً: "والصواب الجزم بأنّه خطأ، لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة[٢].

ويبدو لي أن ابن الشجري قد ذهب بعيداً في ردّه حين نقد نَصْبَ يوم، بـ يحذّركم؛ لأن هذا القول لم يكن لمكي ولم يتبنَّه، وإنما هو رأي حكاه ثم ردّه بعبارة "وفيه نظر"، وإنما هو رأي الزّجّاج وترجيحه كما ذكره أبو حيّان[٣]. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لو كان هذا الرأي لمكي لمكي لما ذكره بلغة الإغفال مستخدماً الفعل قيل في كتابه الهداية حيث قال "وقيل: المعنى: ويحذركم الله نفسه يوم تجد. [٤] وأمّا قوله: لا يجوز أن يعمل فيه المصدر الذي هو "المصير" للفصل بينهما". فقد ذكر السمين في كتابه أنّه يجابُ عنه: "بأنّ جمل الاعتراض لا يبالي بها فاصلة، وهذا من ذاك. وأما قوله: "ولا يعمل فيه أيضاً "قدير"، لأنَّ قدرةَ الله لا تختصُّ بزمانٍ دون زمانٍ" فقد ذكر السمين أيضاً أنه: "... لا يقال: يلزمُ من ذلك تقييدِ قدرته بزمانٍ؛ لأنّهُ إذا قدرَ في ذلك اليومِ الذي يَسْلُبُ كلَّ أحدٍ قُدْرَتَهُ فلأَنْ يقدِرَ في غيره بطريقٍ أوْلى وأحْرى" ، وإلى هذا ذهبَ أبو بكر بن الأنباريّ"[٥].

وأقول: "إن لهذا نظائر كثيرة في القرآن كقوله: چ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ چ(الفاتحة: ٤)على القراءتين – فهل يُفهمُ من ذلك أنّ ملكَه مختص بيوم الدين فقط؟

وقولـه: چ ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې چ(الزمـر: ٦٧). فهل يفهم من ذلك أنها تحت قدرته يوم القيامة فقط دون غيره؟ وأمثال هذا كثير في القرآن، واختار ابن الشجري بعد ذلك تقدير مكي: نصبه بفعل محذوف كما ذكر[٦]. إلا أن أبا حيّان رفض إضمار الفعل الذي قال به ابن الشجري ورآه خلافاً للأصل[٧].

وأظنُّ أنَّ تقدير العامل في (يوم)، في هذه الآية محلُّ خلافٍ بين العلماء ولا يمكن القطع به، لذا لا يمكن أن نحتسبَ هذه من زلات مكي ولا غيره، وردّ أبو حيّان مكيّاً فيما ذهب إليه من نصب (يوم) بيحذركم فقال: "ويضْعُفُ نصْبُهُ بقوله: ويحذّرُكُم؛ لطول الفصل، هذا من جهة اللفظ، وأمّا من جهة المعنى فلأنَّ التحذيرَ موجودٌ واليوم موعودٌ، فلا يَصحُّ له العمل فيه، ويضعف انتصابه بـ (المصير)، للفصل بين المصدر ومعموله، ويَضْعُفُ انْتِصابُهُ بـ (قديرٍ)؛ لأنّ قدرتَهُ على

---

[١] المرجع السابق، ج ٣، ص ١٧٣.
[٢] ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٦٩٩.
[٣] انظر: أبا حيان، البحر المحيط في التفسير، ج ٣، ص ٩٧.
[٤] مكي بن أبي طالب القيسي، الهداية إلى بلوغ النهاية، ج٢، ص٩٨٩.
[٥] فرحات، أحمد حسن ، مكي بن أب طالب وتفسير القرآن، ص٤١٠.
[٦] المرجع السابق، ص٤١٠.
[٧] انظر: أبا حيان، البحر المحيط في التفسير، ج ٣، ص ٩٧.

كل شيءٍ لا تختصُّ بيومٍ دون يومٍ، بل هو تعالى متصف بالقدرة دائماً، وأما نصبه بإضمار فعلٍ، فالإضمار على خلاف الأصل"[١].

وقد مال الزمخشري إلى النصب هنا بـ (تَوَدُّ) فقال: (يوم تجدُ) منصوب بـ (تَوَدُّ) والضمير في (بينه) لليوم، أي: يوم القيامة حين تجد كل نفس خيرها وشرها حاضرين تتمنى لو أنّ بينها وبين ذلك اليوم وهوله أمداً بعيداً"[٢].

٢- نَصب "خيراً" في قوله تعالى: ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ (النساء: ١٧١).

قال تعالى: "ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ ﮘ ﮙ ﮚ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ" (النساء: ١٧١) قوله ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ

اختلف النحاةُ في نَصبِ خيراً في قوله تعالى: ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ففذهبَ سيبويه إلى أنَّ (خيراً) منصوب بفعل مُضمر تقديره: "انتهوا" فقال: "ومما ينتصبُ في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه: "انتهوا خيراً لكم" و"وراءكَ أوسَعَ لك"، "وحَسْبُك خيراً لك" إذا كنتَ تأمُر... وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، ولعلم المُخاطب أنّه محمول على أمرٍ حين قال له: انته، فصار بدلاً من قوله: "ائتِ خيراً لك وادْخُلْ فيما هو خير لك"[٣].

وذهب الأخفش مذهب سيبويه فقال: "فنصَبَ "خيراً لكم"؛ لأنه حين قال لهم: "أمنوا" أمرهم بما هو خير لهم فكأنّه قال: "اعملوا خيراً لكم"، وكذلك "انتهوا خيراً لكم"[٤] وأمّا الفرّاء فيرى نَصْبهُ على النعت لمصدر محذوف والتقدير: "آمنوا إيماناً خيراً لكم"[٥].

وعلى تقدير الآية السابقة يمكن لنا أنَّ نُقدّر الآية:

ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ عند الفرّاء هو (انتهوا انتهاءً خيراً لكم) فخيراً منصوب باتصاله بالأمر لأنّه صفة الأمر، وكذلك "خيرًا" في الآية السابقة منصوب باتصاله بالنهي؛ لأنه صفة النهي.

وردَّ علي بن سليمان(الأخفشُ الصغير) قولَ الفرّاء فقال: (وهذا خطأ فاحش؛ لأنّه لا يكون المعنى: انتهوا الانتهاء الذي هو خيرٌ لكم)[٦]، وذهبَ المبرّد، والزمخشري[٧]. مذهب الأخفش.

وأمّا أبو عبيدة فمذْهبهُ مخالفٌ لقول البصريين فـ "خيرًا" عنده منصوبٌ؛ لأنّه خبر (يكُن) المقدرة، والتقدير عنده: "انتهوا يكن خيراً لكم"[١]، وقد ردَّه الفرّاءُ قائلاً: "ليس نَصْبُه على إضمار

---

[١] أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ج ٣، ص ٩٧.
[٢] الزمخشري، **تفسير الكشاف** ، ج ١، ص ٣٥٢.
[٣] سيبويه ، **الكتاب**، ج ١، ص٢٨٢-٢٨٣.
[٤] الأخفش، **معاني القرآن**، ج ١، ص٢٩٦.
[٥] الفراء، **معاني القرآن**، ج ١، ص٢٩٥.
[٦] النحاس، **إعراب القرآن**، ج ١، ص٢٥٣
[٧] انظر: المبرد ، **المقتضب**، ج ٣، ص٢٨٣. والزمخشري، **تفسير الكشاف** ، ج ١، ص٥٩٣.

(يكن)؛ لأنَّ ذلك يأتي بقياس يُبْطِلُ هذا"[2]. وكذلك ردَّهُ المبرّد فقال "وهذا خطأٌ في تقدير العربية؛ لأنّه يضمر الجواب ولا دليل عليه"[3] وردّهُ أبو البقاء قائلاً: "وهو غير جائزٍ عند البصريين؛ لأنّ (كان) لا تُحذفُ هي واسمُها، ويبقى خبرها إلا فيما لا بُدَّ منه"[4]. "ويزيدُ ذلك ضَعْفًا أنَّ (يكُن) المقدرة جواب شرطٍ محذوف. فيصير المحذوف الشرَطُ وجوابُه"[5]. يعني أنّ التقدير: إنْ تنتهوا يكنُ الانتهاء خيرًا، فحذفت الشرط وهو "إنْ تنتهوا" وجوابه"، وهو "يكن الانتهاء"، وأبقيت معمولَ الجواب وهو "خيراً". وقال مكي:""خيراً" عند سيبويه انتصبت بإضمار الفعل المتروك إظهارُهُ؛ لأنك إذا قلت: انته فأنت تخُرِجُه من أمرٍ وتُدخله في أمرٍ آخر، فكأنك قُلتَ: ائتِ خيراً لك..." [6].

ونسبَ مكي رأياً لبعض الكوفيين تفرد به فقال: "وحُكي عن بعض الكوفيين أنّ نصبه على الحال، ثم علَّقَ عليه قائلاً: وهو بعيد"[7].

٣- نصب كلمة "زهرة" في قوله تعالى: (ۀ ہ ہ)

قال تعالى: ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﮈ ﮉ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﭼ(طه: ١٣١) اختلف النحويون في نصب قوله تعالى: ﭽ ۀ ہ ﭼ، وهذا الاختلاف نقله لنا أصحاب كتب إعراب القرآن فقد ذهب الفرّاء إلى أنّ "زهرةً" منصوب على الحال والعامل فيه "مَتَّعنا"، والتقدير: متّعناهم به زهرةً في الحياة الدنيا وزينةً فيها، واحتجَّ بقول العرب(مررت به الشريفَ الكريم) [8].أي أن الفرّاء يجيزُ أن تأتيَ الحالُ معرفة مُحتجاً بقول العرب:(مررت به الشريفَ الكريم)

وقال مكي:" قوله: ﭽ ۀ ہ ہ ﭼ نصبت زهرة على فعل مضمر دل عليه "متَّعنا"؛ لأنّ متَّعنا بمنزلة جعلنا، فكأنّه قال: جعلنا لهم زهرة الحياة الدنيا، وهو قول الزّجّاج، وقيل: هي بدل من الهاء في "به" على الموضع، كما تقول: مررت به أخاك... ويجوز أن تنصب زهرة على أنها موضوعة موضع المصدر، وموضع "زينة" مثل قوله تعالى: ﭽ ﰈ ﰉ ﭼ (النمل: ٨٨)، و ﭽ ﭫ ﭬ ﭭ ﭼ النساء: ١٢٢ (النساء: ١٢٢، ويونس: ٤ ، والروم: ٦)، وفيه نظرٌ"[9].

---

(1) أبو عبيدة، **مجاز القرآن**، ج ١، ص ١٤٣ . ونُسِبَ هذا القولُ إلى الكسائي، انظر: ثعلب، **مجالس ثعلب**، ج ١/ ٦٤.
(2) الفراء، **معاني القرآن**، ج ١، ص٢٩٦
(3) المبرد، **المقتضب**، ج ٣، ص٢٨٣.
(4) العكبري ، **التبيان في إعراب القرآن**، ج ١، ج ٤١١.
(5) السمين الحلبي ، **الدُر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج ٤، ص ١٦٤.
(6) مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ١، ص١١٩.
(7) المرجع السابق، ج ١، ص١١٩.
(8) الفراء ، **معاني القرآن**، ج ٢، ص١٦٩.
(9) مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص ٢٩ – ٣٠.

ونسبَ أبو البركات الأنباريّ :إلى الفرّاء أنّه نَصَبَ "زهرةً" على التمييز" ،وردّ عليه فقال:" وهو غلطٌ عند البصريين؛ لأنه مضاف إلى المعرفة، والتمييز لا يكون معرفة"[١]. وتبعه في ذلك أبو البقاء العكبري[٢]، وابن هشام[٣] والصواب ما ذهب إليه مكي القيسي إلى أنه حال؛ لأنه نُصِبَ على ذلك كما مرَّ آنفاً.

وذكر أبو البركات الأنباريّ في نصب "زهرة" ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون منصوباً على الحال، وحذف التنوين لسكونه وسكون اللام من(الحياة). والثاني: أن يكون منصوبا على الحال، وحذف التنوين لسكونه وسكون اللام من(الحياة)، والثالث: أن يكون منصوباً على البدل من الهاء في (به) على الموضع كما يقال: مررت به أياك.[٤]

واستبعد أبو البقاء العكبري رأي مكي[٥].

واختاره القرطبي على تقدير: ولا تمدنّ عينيك إلى الحياة الدنيا زهرةً أي: في حال زهرتها[٦]. واعترض ابن هشام على مكي القيسي، فقال: "والصواب أن زهرة" مفعول به بتقدير جعلنا لهم أو أتيناهم، ودليل ذلك ذكر التمتع، أو بتقدير، أذمّ، لأن المقام يقتضه أو بتقدير أعني بياناً لـ (ما) أو للضمير أو بدل من أزواج، أمّا بتقدير ذوي زهرةً، أو على أنهم جعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة".

والذي أراه هنا – والله أعلم – أنَّ "زهرةَ" نائب ظرف بتقدير: مدة زهرة الحياة [٧].

٤- لام الابتداء في قوله تعالى چ ې ې چ

قال تعالى: چ ې ې ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو چ(الحج: ١٣)

اختُلِفَ في موضع اللام في قوله تعالى: چ ې ې ې ې ى ى ئا چ فذهب الكسائي إلى أنَّ لام (لَمَنْ)" في غير موضعها، وتقديره للآية (يدعو من لضرّه)[٨]. و (من) في موضع نصبٍ بـ (يدعو) و (ضره) مبتدأ و (أقربُ من نفعِه) خبره[٩].

ووافق الفرّاءُ الكسائيَّ في مجيء اللام في غير موضعها بقوله: "وموقع اللام كان ينبغي أن يكون في "ضره"[١٠]. وهو يرى أن (من) في موضع نصب كما قال الكسائي معللاً ذلك "ولم نجد العرب تقول ضربتُ لأخاك" ورأيتُ لزيدًا أفضل منك، وقد اجمعت القراء على ذلك،

---

[١] الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢، ص ١٥٥.
[٢] العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ٢، ص ٩٠٩.
[٣] ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ٧٢٠.
[٤] الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢، ص ١٥٥.
[٥] العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ج ٢، ص ٩٠٩.
[٦] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١١، ص ٢٦٢.
[٧] ابن هشام ، مغني اللبيب، ج ١، ص٧٢٠.
[٨] النحاس ، إعراب القرآن، ج ٣، ص ٦٣.
[٩] الأنباري ، البيان في غريب إعراب القرآن، ج ٢، ص ١٧٠.
[١٠] الفراء، معاني القرآن، ج ٢، ص ٢١٧.

فترى أنّ جواز ذلك؛ لأن (مَن) حرفٌ لا يتَبيّنُ فيه الإعراب"[١]. وأما الأخفش فيرى أنّ يدعو بمعنى (يقول)، وما بعده مبتدأ وخبر بقوله: "يدعو" بمنزلة "يقول" و "من" رفع، وأضمر الخبر كأنه: يدعو لمن ضرّه أقربُ من نفعه إلهه"[٢].

بينما يرى المبرّد أن (منْ) في موضع رفع لكن الخبر مذكور هو (لبئس المولى) والمحذوف المفعول، واللام في موضعها والتقدير: (يدعو إلهاً لَمَن ضَرُّه أقرَبُ مِن نَفْعِه)[٣]، وتابعه الأخفشُ فقال:" هذا القول غلطٌ على محمّد بن يزيد؛ لأنّه لامعنى له، لأنّ مابعد اللام مبتدأ فلايجوز نَصْبُ إلهٍ" [٤]. وذهب الزّجّاج مذهب الفرّاء إلا أنّه أضاف وجهاً في تعلُّق "اللام" أغفَلَه الناس، وهو أن "ذلك" في موضع نصبٍ بـ "يدعو"، ويكون ذلك" في تأويل "الذي"، ويُصبِحُ المعنى: الذي هو الضلال البعيد يدعو، ويكون (لمن ضره أقربُ من نفعه) مستأنفاً[٥]. ويرى النحاس أنّ (اللام) ليس لها من التصرّف ما يوجب أن يجوز فيها تقديم وتأخير [٦]. وتابعهُ أبو البقاء العكبري[٧].

وأنكر النحاس أن يكون القولُ السابق للمبرّد فقال: "وما أحسبُ مذهب محمد بن يزيد إلا قول الأخفش سعيد، وهو أحسنُ ما قيل في الآية عندي، والله أعلم"[٨].

وأورد مكي آراء العلماء في قوله تعالى: چ ي ي ٻ ٻ ٻ ٻ ٱ چ ، فقال:" قال الكسائي: "اللام " في غير موضعها، و"من" في موضع نصب بـ "يدعو"، والتقدير: يدعو من لضرُّه أقربُ من نفعه،... وقال المبرّد: في الكلام حذف مفعول واللام في موضعها، و "من" في موضع رفع بالابتداء، وضره مبتدأ، وأقرب خبره، والجملة صلة "من" ولبئس المولى خبر "من"... وقال الأخفش: يدعو بمعنى يقول، و "من" مبتدأ، و "ضره" مبتدأ ثانٍ، وأقربُ خبره، وقد شرحنا هذه المسألة في كتاب مفرد؛ لأنّ فيها نظرًا واعتراضات على هذه الأقوال، وفيها أقوالٌ أُخَر غير هذه، وهي مشكلةٌ يتسعُ فيها القول، ولذلك كثر الاختلاف فيها"[٩].

---

[١] المرجع السابق، ج ٢، ص ٢١٧.
[٢] الأخفش، معاني القرآن، ج ٢، ص ٤٥٠.
[٣] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٢ ، ص ١٩.
[٤] المرجع السابق، ج١٢، ص١٩.
[٥] الزجاج ، معاني القرآن واعرابه، ج ٣، ص ٤١٦.
[٦] النحاس، إعراب القرآن، ج ٣، ص ٦٣.
[٧] انظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ج ١، ص ٥٦.
[٨] النحاس،إعراب القرآن، ج ٣، ص ٦٣.
[٩] مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن، ج ٢، ص ٤٣.

وعنى مكي بالكتاب المفرد الذي شرح فيه هذه المسالة هو كتابه(الهدايةإلى بلوغ النهاية) وقد زاد فيه على الأقوال السابقة قول الفرّاء، وهو أنَّ "يدعو" الثانية توكيد ل"يدعو" الأولى في قوله تعالى :ﭽ ﯕ ﯖ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﭼ (الحج:١٢)، فيقف على" يدعو" ، ويبتدأ "من ضرُّه" على الابتداء ، والخبر "ولبئس المولى""[١].

وعلّقَ مكي على قول المبرّد السابق قائلاً: " وهذا لا معنى له؛ لأنّ ما بعد اللام مبتدأ، فلا يُنْصَبُ خَبَرُه، فإن جعلت الخبر "لبئس المولى" لم يكن للكلام معنى ويصيرُ منقطعاً بعضه عن بعض"[٢]. وسبق االنحاسُ مكيّاً في الردّ على المبرّد إذ قال: "وأحسبُ هذا القول غلطٌ على محمد بن يزيد؛ لأنه لا معنى له، لأن ما بعد اللام مبتدأ فلا يجوز نصب إله"[٣].

٤- نصب "مِلَّةَ" في قوله تعالى: ﭽ ﮱ ﭼ

قال تعالى: " ﭽ ﮛ ﮜ ﮝ ﮞ ﮟ ﮠ ﮡ ﮢ ﮣ ﮤ ﮥ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ (الحج: ٧٨).

اختلف النحويون في نصب "ملة" فهو عند الزّجّاج منصوب بفعل مضمر، والتقدير: اتبعوا ملة أبيكم إبراهيم[٤]. وقال الفرّاء "وقوله: ملة أبيكم نصبتها على: وسَّع عليكم كملة أبيكم إبراهيم؛ لأن لأن قوله: ﭽ ﮯ ﮰ ﮱ ﭼ يقول: وسَّعهُ وسمَّحه كملة إبراهيم"[٥].

وللفرّاء رأي آخر انفرد بذكره أبو جعفر النحاس وهو أنه منصوب على الأمر أي: على فعل أمر محذوف والتقدير: اركعوا والزموا ملة إبراهيم[٦].

وقال مكي:" قوله "ملةً أبيكم" نُصِبَ على إضمار اتبعوا ملة أبيكم"[٧].

وعلّقَ مكي على قول الفرّاء قائلاً "وهو قولٌ بعيدٌ"[٨].

ويبدو أن مكيّاً ذكر أحد رأيَي الفرّاء في هذه المسألة، وهو الوجه الأول والذي ضعَّفه دون أن يذكر السبب في ضعفه، وتابع أبو البركات الأنباريّ مكيّاً في الردِّ على الفرّاء، فاستبعد أن يكون "ملة" منصوباًعلى تقدير حذف حرف الجر"[٩]. وأما أبو البقاء العكبري فقد اكتفى باختيار رأيَ الزّجّاج، أي: اتبعوا ملة أبيكم[١٠].

---

[١] مكي بن أبي طالب، **الهداية إلى بلوغ النهاية**، ج ٧، ص ٤٨٥٤.
[٢] المرجع السابق، ج ٧، ص ٤٨٥٤.
[٣] النحاس ، **إعراب القرآن**، ج ٣، ص ٨٩.
[٤] الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج ٣، ص ٤٤٠.
[٥] الفراء، **معاني القرآن**، ج ٢، ص ٢٣١.
[٦] المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٣١، والنحاس، **إعراب القرآن**، ج ٣، ص ٧٥.
[٧] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص ٤٩.
[٨] المرجع السابق ج ٢، ص ٤٩.
[٩] الأنباري، **البيان في غريب إعراب القرآن**، ج ٢ ، ص ١٧٩.
[١٠] العكبري ، **التبيان في غريب إعراب القرآن**، ج ٢، ص ٩٤٩.

٦-" ک" بين المفعول به والمصدر:

قال تعالى: چ ڑ ک ک ک گ گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ چ (ص: ٣٢).

ذهب الفرّاء إلى أنَّ حبَّ مفعول به والتقدير: "إني أثرتُ حبَّ الخير" .

ويرى ثعلب أنَّ "حُبَّ" في قوله تعالى: "إني أحببت حبَّ الخير" مصدرُ والتقدير: أحببت الخير حُبًا[١]. وقال مكي:" قوله: چ ک ک چ هو مفعول به وليس بمصدر، لأنّه لم يخبر أنّه أحبَّ حبًّا مثل حبِّ الخير، إنما أخبر أنه أثر حبَّ الخير وقد قيل: هو مصدر، وفيه بُعدُ في المعنى"[٢].

وقال مكيّ معلّقاً على قول ثعلب السابق دون أن ينسبه: "وفيه بُعدُ في المعنى؛ لأنّه آثر حبَّ الخير"[٣].

وذهب الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) إلى أنها مفعول لأجله إذ قال: "وحكى الرماني عن أبي عبيدة أنّ أَحْبَبْتُ من أحبَّ البعيرُ إحباباً إذا برك فلم يقم" فـ (عن) متعلقة باعتبار معناه التضمين أي تَنَبطّتُ عن ذكر ربي، وعلى هذا فـ "حُبَّ الخيرِ" مَفْعولٌ لأجلهِ"[٤].

٧-هل تكون (أو) بمعنى (الواو)

قال تعالى: چ تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي جح چ (الإنسان: ٢٤)

اختلفَ النحاةُ في مجيء (أو) بمعنى (الواو) فقال سيبويه: "لو قال أو لا تطع كفورا، لأنقلبَ المعنى، لأنّها إذن إضرابية بمعنى (بل)، فتكون للإضراب عن النهي عن طاعة الآثم.."[٥].

وقال أبو عبيدة: "ليس ها هنا تخيير أرادَ آثماً وكفوراً"[٦]. وذهبَ الفرّاء إلى أنّ (أو) بمنزلة (لا)، فقال: "و (أو) في الجحد والاستفهام والجزاء تكون في معنى (لا) فهذا من ذاك"[٧]. أي: لا تُطع من أَثِمَ ولا من كَفر. وذهب الأخفش[٨] والمبرّد[٩] مذهب سيبويه.

---

[١] أبو حيان، **البحر المحيط في التفسير**، ج ٩، ص ١٥٤.

[٢] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص ١٧١.

[٣] المرجع السابق ، ج ٢، ص ١٧١.

[٤] الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، ج ٤، ص ٢٨٦.

[٥] سيبويه ، **الكتاب**، ج ٣، ص ١٨٤.

[٦] أبو عبيدة، **مجاز القرآن**، ج ٢، ص٢٨٠.

[٧] الفراء، **معاني القرآن**، ج ٣، ص٢١٩.

[٨] انظر: الأخفش، **معاني القرآن**، ج ١، ص٣٤.

[٩] انظر:المبرد، **المقتضب**، ج ٣، ص٣٠١.

وقال النحاس: "أو" تكون في الاستفهام والمجازاة والنفي بمنزلة (لا)، ويجوز أن يكون المعنى: لا تُطيعنّ من أثِمَ وكفر بوجه فتكون قريبة المعنى من الواو، فالقول الأول صواب على قول سيبويه "[١].

وقال مكي :"قوله: " ثم ثى ثي " أو: للإباحة، أي : لا تُطِع هذا الضرب"[٢].

وعلّقَ على قول أبي عبيدة السابق دون أن ينسِبَهُ إليه وردّه قائلاً: "وفيه بُعد"[٣].

وما قاله مكي هو قول سيبويه، إذ قال: "جالس عمراً أو خالداً أو بشراً، كأنّك: قُلت: جالس أحد هؤلاء ولم تُرد إنساناً بعينه... كأنّك قلت: جالسْ هذا الضربَ من الناس"[٤].

وعدَّ أبو البركات الأنباريّ المسالة خلافية بين مدرستين فقال: "ذهب الكوفيون إلى أنّ (أو) تكون بمعنى الواو، وبمعنى بل، وذهب البصريون إلى أنّها لا تكون بمعنى (الواو)، ولا بمعنى (بل). واحتج الكوفيون بقوله تعالى: چ تى تي ثج ثم ثى ثي جح چ (الإنسان: ٢٤)،أي: وكفوراً، وقول النابغة[٥]:

قالت: ألا لَيتَما هَذا الحَمامُ لَنا إلى حَمامَتِنا، أو نِصْفُهُ فَقَدِ.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، لخلاف (الواو) و(بل)؛ لأن (الواو) معناها الجمع بين شيئين، و (بل) معناها الإضراب، وكلاهما مخالفٌ لمعنى (أو)، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر"[٦]. وذكر ابن يعيش في المفصل أن (أو) في قوله تعالى: چ تى تي ثج ثم ثى ثي چ هي التي تقع للإباحة؛ لأن النهي قد وقع على الجمع والتفريق، ولا يجوز طاعة الآثم على الإنفراد، ولا طاعة الكفور على الإنفراد، ولا جمعهما في الطاعة، فهو ههنا في النهي بمنزلة الإيجاب"[٧].

---

[١] النحاس، **إعراب القرآن**، ج ٥، ص٦٩.
[٢] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص٣١٩.
[٣] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص٣١٩.
[٤] سيبويه، **الكتاب**، ج ٣، ص١٨٤.
[٥] البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني ، ينظر: **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: عباس عبد الستار، دار الكتب الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط٣، ١٤١٦هـ – ١٩٦٩م، ص١٤، وينظر :سيبويه ، **الكتاب**، ج٢، ص١٣٧، وابن جني، **الخصائص**، ج٢، ص٤٦٢، والأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج٢، ص٣٩٢، وابن مالك ، **شرح الكافية الشافية**، ج١، ص٤٨٠، والسيوطي ، **همع الهوامع** ، ج١، ص٢٦٤
[٦] الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، ج ٢، ص ٣٩١ – ٣٩٥.
[٧] ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج ٥، ص ٢٠.

وذكر ابن مالك أن أكثر ورود (أو) للإباحة نحو: چ ﮓ ﮔ ﮕ ﮖ ﮗ چ (البقرة: ٧٤)، والتقدير: نحو: چ چ چ ﭽ ﭾ ﭿ چ (النجم:٩) فلم يَخُصَّها بالمسبوقة بالطلب[١].

٨-هل تأتي الحال المؤكدة من جنس صاحِبها؟

قال تعالى: چ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ چ(المعارج:١٥- ١٦).اختُلِفَ في نزاعةً من قوله تعالى : چ ﭼ ﭽ چ فيرى الفرّاء أن القراءة برفع "نزاعة" على تقدير: "إنها لظى، إنها نزاعة للشوى، وإن شئت جعلت الهاء عماداً فرفعت لظى بنزاعة، ونزاعة بلظى كما تقول في الكلام: إنه جاريتك فارهة، وإنها جاريتك فارهة"[٢]. ولظى نُصِبَ على البدل من الهاء، وخبر "إنّ" نزاعة عند الأخفش، ثم قال: "وإن شئت جعلت لظى رفعاً على خبر إنّ، ورفعت النزاعة على الابتداء"[٣]. وقال مكي:" لظى: خبر إنّ في موضع رفع، ونزاعة خبر ثان"[٤]. ثم ذكر أوجه أوجه إعرابية أخرى، اختلف النحويون فيها، وهذا الاختلاف هو بسبب اختلاف القراءة بين النصب والرفع، فقرأ حفص عن عاصم بنصب "نزاعةً"، وقرأ الباقون برفعها "[٥].

واحتجَّ مكي - في كتابه الكشف - لقراءة النصب أن تكون "نزاعةً" حالاً من"لظى" ؛لأنّها معرفة، وهي حال مؤكدة، ثم ذكر في قراءة الرفع خمسةَ أوجهٍ :

الأول: أن تكون (لظى) خبر إنَّ، ونزاعةً خبراً ثانياً.

والثاني: أن تكون (لظى) في موضع نصب على البدل من الهاء في "إنّها" و "نزاعةً" خبراً ثانياً.

والثالث: أن تكون (لظى) خبر إنّ، و"نزاعةً" بدلاً من لظى.

والرابع: أن ترفع "نزاعةً" على إضمار مبتدأ.

والخامس: أن الهاء في "إنّها" للقصة، ولظى: مبتدأ، ونزاعة خبر الابتداء، والجملة خبر إنّ ثم رجّح مكيّ الرفع، فقال: "والرفع الاختيار؛ لتمكنّه في الإعراب؛ ولأنّ الجماعة عليه[٦].

والقراءة بالرفع أقوى في النحو من النصب لدى الزّجّاج الذي ساق ثلاثة أوجه في الرفع[٧].

وإلى مثل هؤلاء ذهب أبو جعفر النحاس [٨]. ويبدو أن كلامهم متقاربٌ فقد نقل اللاحقُ عن السابق.

---

[١] ابن هشام ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ج ١، ص ٨٨.
[٢] الفراء ،**معاني القرآن**، ج ٣، ص ١٨٥.
[٣] الأخفش، **معاني القرآن**، ج ٢، ص ٥٤٩.
[٤] مكي بن أبي طالب القيسي، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص ٢٩٥.
[٥] ابن مجاهد، **السبعة في القراءات**، ج ١، ص ٦٥٠، والداني، أبو عمرو، **التيسير في القراءات السبع**، ج ١، ص ص ٢١٤.
[٦] مكِي بن أبي طالب القيسي، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ج ٢، ص ٣٣٦.
[٧] الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج ٥، ص ٢٢١.
[٨] النحاس، **إعراب القرآن**، ج ٥، ص٢٢.

ونسب النحاس إلى المبرّد أنه لا يجيز نصب "نزاعة"، لأنه لا يجوز أن يكون إلا نزاعة للشوى، وليس كذا سبيل الحال[١].

ونقل مكي قول المبرّد السابق وعلَّقَ عليه قائلاً: "وقوله ليس بجيد"[٢]. ويبدو أن مكي بن أبي طالب كان يتذبذب بين الرأيين، فتراه يميل إلى رأي المبرّد فيقول بعد أن يعرض أوجه الرفع في "نزاعة" :" والرفع الاختبار لتمكنه في الإعراب، ولأن الجماعة عليه"[٣]. ثم يقول في موضع آخر مدافعاً عن قراءة النصب على الحال: "وقد منع المبرّد جواز نصب "نزاعة" وقال: لا تكون "لظى" إلا "نزاعة للشوى" فلا معنى للحال، وإنما الحال فيما يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون" ثم بين أن الحال المؤكدة قد تكون فيما يكون وفيما لا يكون كما في قوله تعالى: چڤ ڤ ڤ چچ چ چ چ چ چ(الأنعام: ١٢٦) فقال: "ولا يكون صراط الله – جل ذكره – أبداً إلا مستقيما، فليس يلزم أن لا يكون الحال إلا للشيء الذي يمكن أن لا يكون، هذا أصل لا يصح في كل موضع، فقوله – أي قول المبرّد – ليس بجيد"[٤].

---

[١] المرجع السابق، ج ٥، ص٢٢.
[٢] مكي بن أب طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص ٢٩٥.
[٣] مكي بن أبي طالب، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، ج ٢، ص ٣٣٦.
[٤] مكي بن أبي طالب، **مشكل إعراب القرآن**، ج ٢، ص ٢٩٥.

الخاتمة

وبعد رحلة علمية قضيتُها برفقة أبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي وكتابه (مشكل إعراب القرآن) متنقلاً بين أبواب علم النحو، وكتب القراءات، وكتب تفسير القرآن وإعرابه خرجت الدراسة بالنتائج الآتية:

- كان مكي بن أبي طالب شخصيةً متعددة الجوانب، فهو نحوي لغوي مقرىء فقيه أديب، وقد ظهرت هذه الجوانب في كتابه بدرجات متفاوتة، فقد أعطى مكي االقاريءَ لكتابه ثقافةً نحويةً ولغويةً كبيرة بإكثاره من إيراد الوجوه المختلفة، وذكر عللها وأدلتها وردّ مايخالف قواعد اللغة وأصولها، معتمداً في كل ذلك إيرادَ الشواهد من القرآن الكريم.
- عُنِيَ مكيّ بالصوت والصرف في كتابه(مشكل إعراب القرآن) عناية واضحة فكثيراً ماكان يلجأُ إلى التعليل الصوتي والصرفي في الكثير من ردوده، وهذا يدلُّ على اطلاعه الواسع وتمرّسه بفنون القول، وأسرار العربية في أبنيتها ،وتراكيبها ، وصيغها.
- كتابه (مشكل إعراب القرآن) موسوعةٌ ضخمةٌ ضمّت بين دُفّتيها كثيراً من المباحث في علوم القرآن، واللغة ، والأدب، وكتابه لايختلف كثيرا عن كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس فقد نقل عنه كثيراً بالمعنى والنص.
- أثّر مكي فيمن جاء بعده من العلماء فأفادوا منه ومن هؤلاء العلماء ابن الشجري في أماليه، وأبو البركات الأنباريّ في كتابيه :البيان، والإنصاف، وأبو حيّان في البحر المحيط وغيرهم .
- لم يتّبع مكيّ مذهباً معيناً في ردوده، وإنّما سلك طريقاً خاصاً به ، فقد وزّع ردوده على الجميع، فلم يكن متعصباً لمذهبٍ معيّن، فقد ردّ على البصريين مثلما ردّ على الكوفيين.
- كانت أكثر المصطلحات النقدية التي استعملها في ردوده معتدلة لم ترقَ إلى مستوى الإساءة ،أو الفحش، وتخصُّ النص المراد نقده.
- لم يكن دقيقاً في بعض الأحيان في نسبة بعض الآراء إلى أصحابها ، فقد ينسب قول الكسائي إلى أبي حاتم ، وقول الفرّاء إلى الزجاج ، وقولَ الكسائي إلى ابن الأنباريّ.
- كان في أغلب ردوده يكتفي باطلاق الوصف (وفيه بعدٌ ، وهو غلطٌ ، وهو وهمٌ ....) دون أن يُعلّلَ لها أو يذكر السبب .
- ضمَّ كتاب المشكل الكثير من الآراء المتباينة في إعراب بعض الآيات ذكرها المؤلف بلغة الإغفال مستخدماً الفعل (قيل) جمعتها، وعدتُ إلى مظانّها فوجدتُ أنّ معضمها قالها النحاة الأوائل كالخليل، وسيبويه، والأخفش، والزجاج ، وغيرهم من البصريين، وأمّا البعض الآخر فقالها علماء كوفيون كالكسائي، والفرّاء، وثعلب وغيرهم.
- اتبع مكي بن أبي طالب في ردوده منهجا غاية في الضبط والإتقان فلم تصدر ردوده عن هوى نفس، بل اتسم بالموضوعية.

وختاما لاأدّعي لنفسي الكمال في بلوغ الهدف بيد أنّي حاولت جاهدا الكشف عن جزء يسير من تراث علمائنا الأوائل في جانب من جوانب الدراسات اللغوية.

وحسبي أن أُشير إلى قول القاضي الفاضل:" إنِّي رأيتُ أنَّه لا يكتُبُ إنسانٌ كتاباً في يومِه؛ إلاَّ قالَ في غَدِهِ: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسنَ ولو زِيدَ كذا لكان يُستَحسَنُ، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضلَ ولو تُرِكَ هذا لكان أجملَ. وهذا مِنْ أعظَمِ العِبَر وهو دليلٌ علَى استيلاءِ النَّقصِ علَى جُملةِ البَشَرِ."

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

قائمة المصادر والمراجع

- الأخفش، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط(ت:٢١٥ هـ) ، **معاني القرآن** ، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي- القاهرة ، ط١،١٤١١ هـ - ١٩٩٠م.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت:٣٧٠ هـ) ، **معاني القراءات** ، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود ، ط١، ١٤١٢ هـ ،١٩٩١م .
- الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد (ت:٣٧٠ هـ)، **تهذيب اللغة** ، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط١،٢٠٠١م.
- الألوسي، محمود أبو الفضل(ت:١٢٧٠ هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تحقيق: علي عبد البار عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ.
- الآمدي، أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدي(ت:٣٧٠ هـ) ،**المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**، تحقيق: كرنكو ، دار الجيل بيروت ، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩١م .
- امرؤ القيس ، **ديوان امريء القيس**، تحقيق : عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- أميّة بن أبي الصلت،**ديوان أميّة بن أبي الصلت**، تحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر – بيروت ، ط١، ١٩٩٨م.
- الأنباريّ، أبو البركات، كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمّد (ت:٥٧٧هـ)، **نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء** ، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار، الأردن- الزرقاء، ط٣، ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥م .
- الأنباريّ، أبو البركات، كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمّد (ت:٥٧٧ هـ) ، **البيان في غريب إعراب القرآن**، تحقيق:طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، الهيئة المصرية للكتاب، ١٤٠٠ هـ -١٩٨٠م.
- الأنباريّ، أبو البركات، كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمّد (ت: ٥٧٧هـ) ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ ، ٢٠٠٣م .
- ابن الأنباريّ، أبو بكر محمد بن القاسم (ت: ٣٢٨هـ)، **إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل**، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق،١٣٩٠هـ -١٩٧١م.

- ابن الأنباريّ، أبو بكر محمد بن القاسم (ت: ٣٢٨هـ)، **الزاهر في معاني كلمات الناس**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- أوس بن حجر، **ديوان أوس بن حجر**، تحقيق:محمد يوسف نجم، دار بيروت،١٤٠٠ه-١٩٨٠م.
- الباقولي، أبو الحسين علي بن الحسين (ت:٥٤٣ هـ) ، **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات**، تحقيق: محمد أحمد الدّالي ، ط١، ١٤١٥ هـ- ١٩٩٤م .
- البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري(ت:٢٥٦ هـ)، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، ط١، ١٤٢٢ هـ ،٢٠٠١م.
- بشر بن خازم، **ديوان بشر بن خازم** (ت:٣٢ق.ه) تحقيق:مجيد طرَاد، دار الكتاب العربي – بيروت، ط١، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م .
- ابن بشكوال، خلف بن عبد الملك (ت:٥٧٨هـ)، **الصلة في تأريخ أئمة الأندلس** ، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني ، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٢، ١٣٧٤ هـ ، ١٩٥٥م.
- البصري، أبو الحسن علي بن أبي الفرج (ت:٦٥٩ هـ) ، **الحماسة البصرية** ، تحقيق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب ، بيروت ، بلا تأريخ نشر.
- البغدادي ، عبد القادر بن عمر(ت:١٠٩٣ هـ)، **خزانة الأدب** ، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ -١٩٩٧م.
- أبو بكر الرازي (ت: ٦٦٦هـ) ، **مختار الصّحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية – بيروت – صيدا ، ط٥، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر (ت:٦٨٥هـ)، **أنوار التنزيل وأسرار التأويل**، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- التميمي، محمد بن جعفر ابن عقيل (ت:٣٤٣هـ)، **مايجوز للشاعر في الضرورة** ، تحقيق:رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي ، دار العروبة بالكويت ، بلا تأريخ نشر.
- ثعلب ، أبو العباس، أحمد بن يحيى (ت: ٢٩١هـ)، **مجالس ثعلب** ، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٦٠م.
- ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى (ت:٢٩١هـ)، **كتاب الفصيح**، تحقيق: عاطف مدكور، دار المعارف ، بلا تأريخ نشر.

- الجاحظ، أبو عثمان، عمرو بن بحر(ت:٢٥٥هـ)، **كتاب الحيوان**، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٤هـ.
- ابن الجزري ، شمس الدين محمّد بن محمّد (ت:٨٣٣ هـ)، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع ، المطبعة التجارية الكبرى ، بلا تأريخ نشر .
- ابن الجزري، محمد بن يوسف (ت: ٨٣٣هـ)، **غاية النهاية في طبقات القُرّاء**، تحقيق : برجستراسر، ١٣٥١هـ ، مكتبة ابن تيمية، بلا تأريخ نشر.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت:٣٩٢ هـ)، **المنصف** ،تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعرف العمومية، دار إحياء التراث القديم ، ط١، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت:٣٩٢ هـ) ، **الخصائص** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، بلا تأريخ نشر .
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت:٣٩٢هـ) ، **سر صناعة الإعراب** ، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (ت: ٣٩٢هـ)، **المُحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الجواليقي ، أبو منصور ، (ت:٥٤٠ هـ) ، **المُعرَّبُ من الكلام الأعجمي على حروف المعجم** ، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب ، ط٢، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت:٣٩٣هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين- بيروت ، ط٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الجويني، أبو المعالي، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد بن عبد الله (ت ٤٧٨هـ)، **الكافية في الجدل**، تحقيق: فوقية حسين محمود، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت: ٣٢٢هـ)، **الزينة في الكلمات الإسلامية العربية**، تحقيق: حسين بن فيض الله الهمداني، مركز الدراسات والبحوث اليمني ، ط١، ١٤١٥ه - ١٩٩٤م.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر (ت ٦٤٦ هـ) ، **أمالي ابن الحاجب** ، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار – الأردن ، دار الجيل – بيروت ، ١٤٠٩ه – ١٩٨٩م .
- الحموي ، ياقوت بن عبد الله (ت:٦٢٦هـ)، **معجم الأدباء**، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

- الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت:٦٢٦هـ)، **معجم البلدان**، ، دار صادر- بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.
- الحميدي، أبو عبد الله محمد بن نصر (ت:٤٨٨ هـ)، **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**، الدار المصرية للتأليف والنشر – القاهرة، ١٩٦٦.
- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف (ت: ٧٤٥هـ) ، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت،١٤٢٠هـ.
- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين محمد بن يوسف(ت:٧٤٥هـ)، **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م .
- النُمَيْري، أبو حيّة، الهيثم بن الربيع، **ديوان أبي حيّة النميري**، تحقيق:يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي- دمشق، ١٩٧٥م.
- الأزهري، خالد بن عبد الله (ت:٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح** ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ،٢٠٠٠م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد ، (ت٣٧٠هـ) ، **الحجّة في القرآءات السبع** ، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق – بيروت ، ١٤٠١هـ.
- ابن خالويه، أبو الحسين بن أحمد (ت: ٣٧٠هـ)، **إعراب القراءات السبع وعللها**، تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١،١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد(ت: ٣٧٠هـ)، **مختصر في شواذ القرآن**، تحقيق: برجستراسر، المطبعة الرحمانية – مصر ، ١٩٣٤م.
- الخِرنِق بنت بدر، **ديوان الخرنق بنت بدر بن هفّان**، رواية أبي عمرو بن العلاء، تحقيق:يُسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر (ت : ١٠٦٩هـ)، **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة : عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي**، دار صادر – بيروت، بلا تأريخ نشر.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد (ت ٦٨١هـ)، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة- بيروت، ط ١، ١٩٧١م .
- ابن خير الاشبيلي، أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة (ت: ٥٧٥هـ)، **فهرسة ابن خير الإشبيلي** ، تحقيق: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- ابن درستويه، عبد الله بن جعفر (ت: ٣٤٧هـ)، **تصحيح الفصيح** ، تحقيق: محمد بدوي

المختون، الناشر: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- القاهرة، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين (ت: ٣٢١هـ)، **الاشتقاق**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين (ت: ٣٢١هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ، دار العلم للملايين ، بيروت، ط١ ، ١٩٨٧م.
- الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد ، (ت١١١٧هـ) ، **إتحاف فضلاء البشر** ، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العليمة – لبنان ، ط٣ ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.
- الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت:٧٤٨هـ)، **معرفة القرّاء الكبار**، تحقيق: عواد معروف ، وشعيب الأرناؤوط ، وصالح مهدي عباس، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ،١٤٠٤هـ.
- أبو ذؤيب الهذلي ، **ديوان أبي ذؤيب الهذلي**، تحقيق: أنطونيوس بُطرس، دار صادر – بيروت، ط١ ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- الرازي، أبو حاتم أحمد بن حمدان (ت: ٣٢٢هـ)، **كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية**، تحقيق: حسين بن فيض الله الهمداني، ط١،مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد (ت:٥٠٢ هـ)، **المفردات في غريب القرآن**، تحقيق: صفوان عدنان الداوودي، الناشر: دار القلم، الدار الشامية، دمشق- بيروت، ط١ ،١٤١٢ هـ.
- الرضيّ الإستراباذيّ، محمد بن الحسن(ت:٦٨٨هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٣٩٥-١٩٧٥م.
- رؤبة بن العجاج ، **ديوان رؤبة بن العجاج**، برواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحُه، تحقيق: عزة حسن، دار الشرق العربي –بيروت- لبنان – حلب- سوريا، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.
- الزُّبيديّ، أبو بكر محمّد بن الحسن (ت ٣٧٩هـ) ، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، بلا تأريخ نشر.

- الزَّبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر (ت: ٨٠٢هـ)، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: طارق الجنابي، مكتبة النهضة العربية- القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- الزبيدي، محمد مرتضى (ت:١٢٠٥هـ) ، **تاج العروس**، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم و كريم سيد محمد محمود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- الزجاج ، أبو إسحاق (ت:٣١١هـ) ، **معاني القرآن وإعرابه** ، عالم الكتب - بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الزجّاجيّ، عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧هـ)، **أخبار أبي القاسم الزجاجي** ، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر- دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الزجّاجيّ، عبد الرحمن بن إسحاق (ت: ٣٣٧هـ)، **مجالس العلماء**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، دار الرفاعي - الرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت: ٧٩٤ هـ)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر : دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه ، ط١، ١٣٧٦هـ- ١٩٥٧م .
- الزِركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، **الأعلام**، دار العلم للملايين ، لبنان، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- الرعيني، أبو جعفر بن يوسف (ت: ٧٧٩هـ)، **تُحفةُ الأقران فيما قُرئَ بالتثليثِ من حروف القرآن**، كنوز أشبيليا- المملكة العربية السعودية ، ط٢، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- الزمخشريّ، أبو القاسم محمود بن عمرو (ت: ٥٣٨هـ)، **تفسير الكشاف**، دار الكتاب العربي- بيروت ، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- ابن زنجلة، عبد الرَّحمن أبو زرعة (ت: ٤٠٣هـ)، **حجّة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، بيروت، بلا تأريخ نشر.
- زيد الخيل (ت:٩ه)، **شعر زيد الخيل الطّائي**، صنعه: أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، دمشق- بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- ابن السراج، محمد بن سهل (ت٣١٦ هـ)، **الأصول في النحو** تحقيق:عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- السفاقسي، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم (ت: ٧٤٢هـ)، **المجيد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي – الرياض، ط١، ١٤٣٠هـ .

- السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت: ٧٥٦هـ)، **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم – دمشق، بلا تأريخ نشر.
- سيبويه، عمرو بن عثمان (ت: ١٨٠هـ): **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- ابن السيرافي، أبو محمّد يُوسف بن أبي سعيد (ت:٣٨٥ه) ، **شرح أبيات سيبويه** ، دار الفكر- القاهرة ، ١٣٩٤هـ -١٩٧٤م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت: ٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية- مصر، بلا تأريخ نشر.
- ابن الشّجري، هبة الله بن علي (ت: ٥٤٢هـ)، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي (ت:٥٤٢هـ)، **مالم يُنشر من الأمالي الشجرية**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط ١،١٤٠٥ هـ -١٩٨٤م.
- الشريف الجرجاني، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ)، **معجم التعريفات**، تحقيق: محمد صدّيق المنشاوي، دار الفضيلة- القاهرة، بلا تأريخ نشر.
- أبو الشيص الخزاعي (ت:١٩٦هـ)، **ديوان أبي الشيص الخزاعي**، تحقيق: عبد الله الجبوري، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- الصبان، محمد بن علي الصبان (ت:١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت:٧٦٤هـ)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث- بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .
- الضبي، أحمد بن يحيى (ت:٥٩٩ هـ)، **بُغية المُلتمس في تأريخ رجال أهل الأندلس**، دار الكتاب العربي- القاهرة، ١٩٦٧م .
- الطبرسي ، الفضل بن الحسن (ت:٥٤٨هـ)، **مجمع البيان في تفسير القرآن** ، تحقيق: هاشم الرسول المحلاّتي و فضل الله اليزدي الطباطبائي ، دار المعرفة – لبنان ، ط٢، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

- الطبري، محمد بن جرير (ت: ٣١٠هـ) **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- طرفة بن العبد، **ديوان طرفة بن العبد**، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٣، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- أبو عبيدة ، معمر بن المثنى التميمي البصري (ت: ٢٠٩هـ)، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٣٨١هـ.
- العز بن عبد السلام (ت: ٦٦٠هـ)، **الفوائد في مشكل القرآن**، تحقيق: سيّد رضوان علي النّوسي، دار الشروق – جدّة، ط٢، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، **ضرائر الشعر**، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس- مصر، ط١، ١٩٨٠م.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت:٦٦٩ هـ) ، **الممتع الكبير في التصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت، ١٩٩٦م.
- ابن عطية ، أبو محمد عبد الحق بن غالب (ت: ٥٤٢هـ)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله (ت:٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل** ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار التراث- القاهرة ، ١٤٠٠ هـ، ١٩٨٠م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، بلا تأريخ نشر.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت:٦١٦ هـ)، **إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت:٦١٦هـ)، **إعراب القراءات الشواذ**، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب – بيروت ، ط١،١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.
- العكوك، علي بن جبلة (ت:٢١٣هـ)، **ديوان علي بن جبلة الملقّب بالعكوك**، تحقيق: حسين عطوان، دار المعارف- القاهرة ، ط٣، بلا تأريخ نشر.
- أبو علي القالي، (ت:٣٥٦هـ)، **الأمالي**، تحقيق : محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية ، ط٢،١٣٤٤هـ- ١٩٢٦م.

- ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي (ت ١٠٨٩هـ)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق- بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- أبو عمرو الداني عثمان بن سعيد (ت: ٤٤٤هـ)، **المكتفي في الوقف والابتدا**، تحقيق: محيي الدين رمضان، دار عمار ، ط١، ١٤٢٢هـ -٢٠٠١م.
- أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد (ت:٤٤٤ هـ)، **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: أوتو برتزل ، دار الكتاب العربي- بيروت، ط٢، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .
- عمرو بن معد يكرب ، **ديوان عمرو بن معد يكرب**، جمعه وحققّه: مُطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت:٣٩٥ هـ) ، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، الناشر: محمد بيضون ، بيروت، ط٤، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد (ت:٣٩٥ هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر- بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد(ت: ٣٩٥هـ)، **مجمل اللغة**، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة – بيروت،١٤٠٦ه، ط٢، - ١٩٨٦م.
- الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد (ت:٣٧٧ هـ) ، **الحجة للقرّاء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي ، دار المأمون للتراث، دمشق ، بيروت ، ط١،١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت: ٣٧٧هـ)، **الحُجّة في علل القراءات السبع**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)، **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي ، مطبعة العاني – بغداد، بلا تأريخ نشر.
- الفخر الرازي ، أبو محمد عبد الله بن عمر (ت:٦٠٦هـ)، **التفسير الكبير**، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط٣ ،١٤٢٠ه.
- الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد(ت:٢٠٧ هـ)، **معاني القرآن** ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي و محمد النجار وعبد الفتاح اسماعيل، الدار المصرية للتأليف والنشر- مصر، ط١، بلا تأريخ نشر.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت : ١٧٠هـ) **كتاب العين**، تحقيق : مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، بلا تأريخ نشر.

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد(ت:١٧٠هـ)، **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٥، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت: ٧٧٠هـ)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية – بيروت، بلا تأريخ نشر.
- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم(ت:٢٧٦هـ)، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٣٩٨ هـ -١٩٧٨م .
- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري(ت:٢٧٦هـ)، **الشعر والشعراء**، دار الحديث- القاهرة ، ١٤٢٣ هـ.
- ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري(ت:٢٧٦هـ)، **غريب القرآن**، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٣٩٨ هـ -١٩٧٨م.
- قدامة بن جعفر، أبو جعفر (ت:٣٣٧هـ)، **نقد الشعر** ، مطبعة الجوائب- قسطنطينية، ط١، ١٣٠٢هـ.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت:٦٧١هـ) ، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: هشام سليم البخاري، دار عالم الكتب – الرياض، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف (ت: ٦٤٦هـ)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ط١، ومؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م.
- كثير عزة (ت:١٠٥هـ)، **ديوان كثير عزة** ، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ-١٩٧٢م.
- الكرماني، محمود بن حمزة (ت:٥٦٣هـ)، **مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني** ، تحقيق: عبد الكريم مصطفى مدلج ، دار ابن حزم ، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- المالقي، أحمد بن عبد النور(ت:٧٠٢هـ)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني** ، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية - دمشق، بلا تأريخ نشر.
- ابن مالك ، محمد بن عبد الله (ت:٦٧٢ هـ) ، **شرح الكافية الشافية** ،تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري ، جامعة أم القرى – دار المأمون للتراث ،مكة المكرمة ، ط١، بلا تأريخ نشر.
- ابن مالك ، محمد بن عبد الله(ت:٦٧٢ هـ)، **شرح التسهيل**، تحقيق:عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر- القاهرة ١٤١٠ هـ -١٩٩٠م.

- ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت : ٦٧٢هـ)، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق : طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٤٠٥هـ.
- المبرد، أبو العباس، محمد بن يزيد(ت:٢٨٥هـ)، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،دار الفكر العربي- القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- المبرّد،ابو العباس، محمد بن يزيد (ت :٢٨٥هـ)، **المقْتضب**، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب – بيروت بلا تأريخ نشر .
- المتلمس الضبعي، **ديوان المتلمس الضبعي**، رواية الأشرم، وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق : محمد التونجي، دار صادر- بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- المثقّب العبدي ، **ديوان المثقّب العبدي**، تحقيق:حسن كامل الصّيرفي ، جامعة الدول العربية ، معهد المخطوطات العربية ،١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
- ابن مجاهد ، أبو بكر أحمد بن موسى (ت:٣٢٤هـ)، **السبعة في القراءات** ، تحقيق: شوقي ضيف ، دار المعارف – مصر ، ط٢، ١٤٠٠ هـ ،١٩٨٠م .
- مجمع اللغة العربية ، **المعجم الوسيط**، جمهورية مصر العربية ، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- المختار، محمد المختار ولد أباه، **تأريخ النحو العربي في المشرق والمغرب** ، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- المرادي، الحسن بن القاسم (ت:٧٤٩هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق:فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٢م.
- مسلم بن الحجاج القشيري (ت:٢٦١هـ)، **صحيح مسلم بشرح النووي**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت ، بلا تأريخ نشر.
- المقري، شهاب الدين أحمد بن محمد (ت ١٠٤١هـ)، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت - لبنان، بلا تأريخ نشر.
- مكي بن أبي طالب القيسي (ت : ٤٣٧هـ)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجيتها**، تحقيق : محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- مكي بن أبي طالب القيسي (ت: ٤٣٧هـ)، **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه**، جامعة الشارقة ، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- مكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧ هـ) ، **مشكل إعراب القرآن** ، تحقيق: ياسين محمد السواس، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م

- مكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧ هـ)، **الياءات المشددات في القرآن وكلام العرب** ، تحقيق: أحمد حسن فرحات، مؤسسة ومكتبة الخافقين - دمشق، ط١، ١٤٠٢ه، -١٩٨٢م .
- مكي بن أبي طالب القيسي (ت:٤٣٧ هـ)، **مشكل إعراب القرآن** ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر – دمشق، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم ، (ت:٧١١ هـ) ، **لسان العرب**، دار صادر- بيروت ، ط٣، ١٤١٤هـ .
- النابغة الجعدي، **ديوان النابغة الجعدي**، تحقيق: واضح الصمد، دار صادر- بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- النابغة الذبياني، **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط٣، ١٤١٦هـ - ١٩٦٩م.
- النحاس ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت: ٣٣٨هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- الهروي، محمد بن علي (ت : ٤١٥هـ)، **الأُزهية في علم الحروف**، تحقيق : عبد المعين الملّوحي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م .
- الهروي، محمد بن علي (ت:٤٣٣هـ)، **إسفار الفصيح** ، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠ هـ .
- ابن هشام، جمال الدين بن يوسف (ت: ٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- اليزيدي ، محمد بن العباس (ت:٣١٠ هـ) ، **كتاب الأمالي** ، مطبعة دار المعارف ، حيدر آباد الدكن – الهند ، ط١، ١٣٩٧هـ- ١٩٣٨م .
- ابن يعيش، يعيش بن علي (ت: ٦٤٣هـ)، **شرح المفصل** ، قدّم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت ، ط١ ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

المراجع:

- الأفغاني، سعيد، **في أصول النحو**، الناشر: جامعة دمشق، ط٣، ١٩٦٤م.
- بكار، بدري كمال ، **أثر القراءات في تطور الفكر اللغوي**، دار القلم –دمشق، ط١، ١٩٩٠.
- الجواري، أحمد عبد الستار ، **نحوُ القرآن**، مطبوعات المجمع العلمي العراقي- بغداد، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.

- الحمّوز ، عبد الفتاح ، **الحمل على الجوار في القرآن الكريم**، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ط ١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- الحندود ، إبراهيم بن صالح ، **الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين، دراسة على الفية ابن مالك**، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
- أبوعودة، عودة خليل، **التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم (دراسة دلالية مقارنة)**، مكتبة المنار – الأردن – الزرقاء، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- السامرائي ، فاضل صالح **معاني النحو**، دار الفكر، عمان، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- شلبي ، هند ، **القراءات بإفريقية من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري**، المدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.
- الصغير، محمود أحمد ، **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي**، ط١، دار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- شوقي ضيف (ت: ١٤٢٣هـ)، **المدارس النحوية**،دار المعارف، بلا تأريخ نشر.
- العيساوي، خالد مسعود ، **الجانب النحوي عند مكي بن أبي طالب**، عالم الكتب الحديث، إربد- الأردن، ط١،٢٠١٤م.
- فرحات ، أحمد حسن ، **مكي بن أبي طالب وتفسير القرآن** ، دار عمار- عمان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- الفقراء، سيف الدِّين طه الفقراء ، **مخالفة القياس الإعرابيّ في باب العطف بين الغلط والتّأويل**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد السادس والثمانون،٢٠١٤م.
- الملخ ، حسن خميس ، **التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء – التحليل- التفسير** ، دار الشروق- عمّان، ط١، ٢٠٠٢م .
- الملخ، حسن خميس ، **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، دار الشروق – عمّان ، ط١، ٢٠٠٧م.
- اليسوعي، رفائيل نخلة ، **غرائب اللغة العربية**، ، دار المشرق، مصر، ط٤، بلا تأريخ نشر.

الدوريات:

- درويش، محسن هاشم ، **موقف مكي بن أبي طالب القيسي من القراءات المتواترة في كتابه مشكل إعراب القرآن**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الإمارات العربية المتحدة ، دبي، العدد الثاني والثلاثون، ذو القعدة ١٤٢٧هـ- ديسمبر٢٠٠٦م.
- القرالّه، زيد خليل ، **الحذف الصوتي في القرآن الكريم (دراسة صوتية في حذف الصوامت وأصوات المدّ واللين)**، مجلة الآداب، جامعة عنابة ، الجزائر، حزيران،٢٠٠٩م.

- القرالّه، زيد خليل ، **نـون الوقايـة : التسمية والوظـائف اللغويـة** ، المجلـة الأردنيـة فـي اللغـة العربية وآدابها، المجلد(٤)العدد(٤) رمضان ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م .
- هادي نهر، **الحـال فـي القرآن الكـريم**، مجلـة آداب المستنصـرية، الجامعـة المستنصـرية، بغداد، العدد٢٧، ١٩٩٦م.

Abstract

Linguistics Responses of Makki Bin Abi Talib in his book;

Mushkil l'rab al-Qur'an

Prepared by:

Abdul –Aziz yasseen Hussain

Supervisor:

Prof.D Zaid AL-Qarralleh

This study adopted the speak about The linguistics responses of Makki in his Book; Mushkil l'rab Al-Qur'an supported by grammarian text books and l'Rab al-Qur'an, such as : saibaway book(180H), Qur'an meanings for readings (207H), Qur'an meanings for Al-Akhfash (215 H) ,Qur'an meanings and l'rab for Al-Zajjaj (311H), l'rab Al-Qur'an for Al-Nahas and AL-Bayan fi Gharib l'rab Al-Qur'an , Al-Insaf fi Masa'el Al-Khelaf for Ibn Al-Anbari (557H). The textbooks of Qur'an readings and evidences' such as the book of seven in reading for Ibn MuJAHID (324H), Hujja Fi Al-Qera'at for ibn Khalway (370H), Al-Hujja for the seven readers for Abi Ali Al-farisi (377H) and other reading books .

the study came in an introduction , inter face and three chapters and conclusion.

The first chapter talked about the vocal grammar responses which made these verses as a mushkal when dealing with them, and which talk about the vocal similarity, And vocal dissimilarity, and the vocal vocabularies under them, such as l'elal, Ibdal, l'dgham, and the avoidance of the meeting of two consonants, and stopping, and relating.

The second chapter talked about grammarian responses upon which the verses mentioned by Makki may be classified by it's differ

from the grammarian structure, or the variety of I'rab in one pronunciation, or the variety of Qur'an readings.

The third chapter processed the opinions agreed upon them which are mentioned by Makki with out mentioning the reason. This chapter came in two chapters:

The first one is the opinions mar fo'at and the second one is the opinions in mansubat.

The conclusion includes the most important findings that the study reached into.